جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة ماستر

سياسة عامة

رقم:.....

إعداد الطالب:
عبود عبد الحق

يوم:

معوقات بناء الدولة في افريقيا
دراسة حالة جنوب السودان

لجنة المناقشة:

العضو 1 زروال سهام	الرتبة: محاضر –أ-	رئيسا
العضو 2 قطاف تمام أسماء	الرتبة: محاضر –ب-	مشرفا ومقررا
العضو 3: كحول وحيدة	الرتبة: مساعد –أ-	مناقشا

السنة الجامعية:2019-2020

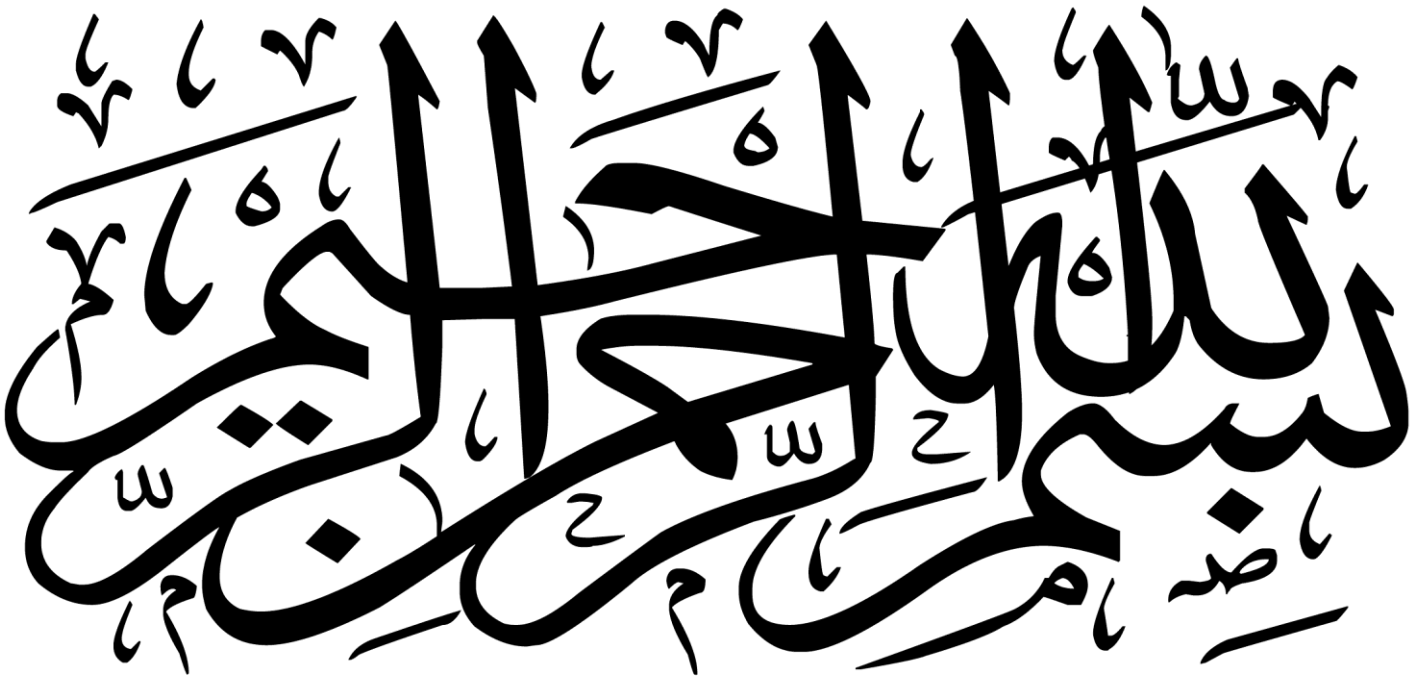
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أحمد الله سبحانه وتعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

إذ وفقني لإنجاز هذه المذكرة حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذة **"قطاف تمام أسماء"** التي تكرمت بقبول الإشراف على هذا العمل وعلى ماقدمته لي من توجيهات كات عونا لي في إنجازه.

شكـــرًا جزيـــلاً

خطـــة البحـــث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبناء الدولة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبناء الدولة.

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة.

المطلب الثاني: متطلبات ومستلزمات بناء الدولة.

المبحث الثاني: الإطار النظري بناء الدولة.

المطلب الأول: بناء الدولة وفق نظرية التحديث.

المطلب الثاني: بناء الدولة وفق نظرية الشعبية.

المطلب الثالث: بناء الدولة وفق نظرية التعددية الثقافية.

الفصل الثاني: خصائص ومعيقات بناء الدولة في إفريقيا.

المبحث الأول: خصائص وتحديات بناء الدولة في إفريقيا.

المطلب الأول: خصائص بناء الدولة في إفريقيا.

المطلب الثاني: تحديات بناء الدولة في إفريقيا.

المبحث الثاني: معيقات بناء الدولة في إفريقيا وأثر الإستعمار عليها

المطلب الأول: معيقات بناء الدولة في إفريقيا.

المطلب الثاني: أثر الإستعمار على بناء الدولة في إفريقيا.

الفصل الثالث: بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة جنوب السودان.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في بناء الدولة في جنوب السودان.

المطلب الأول: مراحل النزاع في جنوب السودان.

المطلب الثاني: انفصال الجنوب عن دولة السودان.

المطلب الثالث: الدور الخارجي في انفصال جنوب السودان.

المبحث الثاني: تحديات وآليات بناء دولة جنوب السودان.

المطلب الأول: آليات بناء دولة جنوب السودان.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية لبناء دولة جنوب السودان.

المطلب الثالث: مستقبل بناء دولة في جنوب السودان.

الخاتمة

مقدمـــة

مقدمة

تعد الدولة منذ نشأتها من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أي منظمة أخرى، وذلك نظرًا لسلطتها العليا التي تمارسها على الأفراد والمنظمات، كما تعد الدولة الفاعل الرئيسي في إحداث تحولات نوعية في أي مجتمع من المجتمعات وهي غالبًا تؤدي أدوارًا مهمة في مؤسسة السلطة وتعمل على تجسيد العلاقات بين الفرد ومؤسسات الدولة ويتطلب بناء الدولة وجود مؤسسات راسخة تعبر عن الدولة وتتمتع بالاستمرارية والتغيير تبعا لحاجة المجتمع وتطوره.

ولقد إرتبط تغير مفهوم بناء الدولة بتحول السياقات التي فرضت بدورها المراجعة النقدية، وبالتالي التطور النظري والمنهجي لدراسة هذه الظاهرة، الأمر الذي جعل المختصين في متابعة مستمرة للمستجدات الحاصلة، من ثمة برزت ضرورة ملحة لإعادة النظر في مرتكزات وخصائص بناء الدولة ومستويات تحليلها، لكن في المقابل لم يبقى ذلك إلا نظريًا، وضع أنصار النظرية السياسية المعاصرة "هابرماس" و "راولز" على الوجهة الإجرائية في دراسة الظاهرة، وذلك للإجابة على أسئلة الراهن وإعادة بناء الدولة النموذج وفقًا لمعيار الإستجابةلإحتياجات الفرد والمجتمع.

كما فرضت التغيرات الدولية المتسارعة تحديًا نظريا تمثل في عدم تطبيق المفهوم مع الواقع الراهن نظرا لكثافة المتغيرات الجديدة التي فرضتها التحولات الدولية، حيث أدرك المتخصصون في دراسة هذه الظاهرة، ضرورة إعادة النظر في مفهوم بناء الدولة غير أن ذلك يظل طموحًا نظريا بعيدا عن التحقيق الفعلي ما لم يدرك الباحث أننا بصدد الحديث عن إنحسار النموذج الليبرالي الغربي وإنخفاض درجة قبوله في معظم الدول النامية في مقابل ظهور نماذج محلية، وبديلة في هذه الدول.

لم تكن ولادة الدولة في بلدان افريقيا ولادة طبيعية وإنما كانت تقليد للدولة المستعمرة شكلا ومضمونا، فبناء الدولة في افريقيا سيظل مشكلة تعاني منها بلدان أفريقيا على الرغم من الإهتمام الدولي والمحلي بها، ذلك البناء الذي لم يتحقق في بلدان أفريقية كثيرة، وغير ذلك أدى التعثر الذي رافق البلدان الأفريقية منذ ستينيات القرن الماضي والتغيير في النظام السياسي الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي إلى ظهور مشكلة بناء الدولة في افريقيا، وغدت عملية

بناء الدولة ذات أولوية قصوى في الأمن القومي المعاصر والمصوغ المنطقي الضمني الصريح لهذه العملية هو زيادة الأمن الإقليمي بين الدول ومنع التأثيرات التي قد يكون لها تأثيرات عالمية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.

ولقد شكل إرث المرحلة الاستعمارية أول أسباب تعثر بناء الدولة في البلدان المستعمرة بشكل عام والبلدان الأفريقية بشكل خاص وما يزال إرث المرحلة الاستعمارية يؤدي دورا مؤثرا في بناء الدولة الأفريقية الحديثة المعاصرة على الرغم من مرور نصف قرن على استقلال غالبية الدول الأفريقية.

وبالعموم تظهر خطورة الوضع المتردي في افريقيا والذي حال دون بناء الدولة من خلال حجم الصراعات التي عرفتها والتي سرعانما تحولت إلى حروب أهلية طاحنة كما هو الحال لدولة جنوب السودان والتي تمثل نموذجًا لغالبية الدول الأفريقية التي تعاني من خلل في البناء الاجتماعي والسياسي الذي ينعكس سلبا على عملية البناء فيها، الذي سرعانما تحول إلى صراعات حادة تصاعدت في شكل طفرات اجتماعية تهدد بتقسيم الدولة وكيانها، إذ أن سكان جنوب السودان عبارة عن مجموعات إثنية وهم منقسمون إلى مجموعات سلالية ولغوية ودينية وقد ارتبط كذلك التعدد الإثني بأقاليم جغرافية وهذه الأقاليم مرتبطة بمجموعات إثنية متنوعة وارتباط الانقسامات بالتمكين السياسي والاقتصادي كل ذلك أدى إلى تصنيف جنوب السودان ضمن الدول الأكثر فشلا في العالم والتي تواجه تحديات كبيرة واشكاليات كثيرة تعيق بناء دولة حديثة وعصرية.

أولا: الأهمية العلمية والعملية:

– للدراسة أهمية علمية كبيرة كونها موضوعا فرض نفسه على الدارسين والمنظرين، وأستدعى تسخير تصميم بحثي يجيب على مواطن الغموض فيه وسد الفجوة القائمة بين المعرفة الحالية وما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة وهو موضوع الدولة وكيفية بناءها والذي يشكل موضوعا محوريا في العلاقات الدولية خصوصا وفي علم السياسة عموما.

– ما زال موضوع بناء الدولة محل إهتمام الممارسين وصناع القرار والسياسيين لإنعكاساته السلبية على الأمن والاستقرار والعملية التنموية في هذه القارة وما ترتب عن ذلك من موجات

هجرة جماعية وصراعات حدودية ومآسي إنسانية تدفع صناع السياسات في بقية البلدان الإفريقية إلى مواجهة تلك الضغوط والتحديات والبحث عن الحلول والاستراتيجيات المثلى والناجعة بالإضافة إلى محاولة تسليط الضوء على حركية الجماعات الإثنية وكذا التدخلات الأجنبية فعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت التعددية الإثنية وأثرها على بناء الدولة في افريقيا إلا أنها تركت بعض من النقص والتطرق لاشكالية الصراعات الإثنية وآلية الاندماج الاجتماعي كآلية من آليات بناء الدولة وكيفية إدارتها بشكل يضمن الوفاق الوطني.

ثانيا: دوافع اختيار الموضوع:

نظرا للإهتمام الواسع من طرف المنظرين والمختصين بمشكلة بناء الدولة لاسيما الدول الأفريقية منها، وكذا الأهمية البالغة التي تكتسيها عملية بناء الدولة لما لها من أثر على المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تبلورت معنا أسباب اختيار الموضوع إستنادًا للدوافع التالية:

1-الأسباب الموضوعية:

فكرة إختيار الموضوع تعود بالأساس إلى:

- أهمية الدولة في تنظيم حياة الفرد والمجتمعات.
- دور الدولة في الحفاظ على أمن الفرد.
- معرفة أسباب فشل بناء الدولة في افريقيا ومعيقات عملية البناء.
- التعرض لكافة التحديات التي تواجه بناء الدولة في افريقيا وجنوب السودان خاصة.
- التطرق إلى إبراز الأسس السلمية والآليات اللازمة لقيام الدولة في جنوب السودان.

2-الأسباب الذاتية:

تنطلق من إرادة شخصية في محاولة لمعرفة تركيبة الدول ودورها بشكل عام والدولة في افريقيا وجنوب السودان خصوصا لانتمائي للقارة الإفريقية، كما أن التعرف على أسباب فشل الدول في قيامها بأدوارها في القارة الافريقية وعدم قدرتها على القيام بعملية البناء دفعني للإهتمام

ومحاولة إدراك الأسباب الحقيقية وراء الفشل الذي أثر على أمن دول الجوار بما في ذلك الجزائر.

ثالثا: أهداف الدراسة:

1. الحصول على المعارف والمعلومات بالتعرف على الإطار النظري ومختلف المقاربات المفسرة لعملية بناء الدولة وأهم الفواعل المشكلة لهذا البناء بالإضافة على التعرض لمختلف المداخل والعوامل المفسرة لأزمة بناء الدولة في افريقيا عموما والسودان خصوصا.
2. الإسهام في المعرفة الإنسانية، خاصة وأننا جزء من بيئة مجال الدراسة في القارة الأفريقية التي تفتقر إلى الجهود العلمية والأكاديمية الكافية للإحاطة بمشاكل القارة.
3. التعرف على الأسباب الحقيقية وراء فشل بناء الدولة في أفريقيا بالخاصة الدول الحديثة منها كدولة جنوب السودان وهل هي نفس الأسباب بالنسبة لجميع دول القارة أم أنها تختلف حسب إختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن عملية التشخيص تساعدنا في التعرف على سبب فشل الدول الأفريقية والأنظمة الخاصة بها في تأدية وظائفها الأساسية سواءًا داخليا أو خارجيا.
4. إستخلاص آليات تتوافق مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية كفيلة بمساعدة الدول الأفريقية عموما وجنوب السودان خصوصا على بناء دولة قوية قادرة على أداء مهامها في منأى عن الصراعات والتدخلات الأجنبية.
5. تقديم تحليل لأثر التنوع الإثني على عملية بناء الدولة من خلال النزاعات والصراعات الدامية والمسلحة بدولة جنوب السودان.
6. البحث في السبب الخفي والظاهر لتصنيف السودان كأكثر دولة فشلا في العالم ومحاولة رصد مظاهر ذلك الفشل.

رابعا: الأدبيات السابقة للدراسة:

هناك بعض الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها:

1-**دراسة الأستاذ:** "فرانيسفوكوياما" بعنوان «بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين»، الصادر سنة 2005. والذي تناول فيه كيفية بناء الدولة تعرضت

للإنهيار ويلخص فيه الباحث ما توصل فيه المختصون في كل مسألة من مسائل بناء الدولة.

2- **دراسة الأستاذين:** "آيدنهاير" و "نيل روبنسون" 2007 تناول الباحثان عملية بناء الدولة كظاهرة جديدة ومشكلة متنامية طرحت على الأجندة السياسية والبحثية في العلاقات الدولية حيث تطرقا إلى أزمة بناء الدولة في الدول الفاشلة وكيفية تجاوزها من خلال تبني النظام الديمقراطي.

3- **كتاب:** تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجا، للمؤلف بهاء الدين مكاوي محمد قبلي الصادر نوفمبر 2006 عن مركز الراصد للدراسات. تطرق فيه إلى مفاهيم العرقية والقومية والقبلية.

4- كتاب انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري للدكتور عبد اللطيف فاروق أحمد، عام 2016 تناول فيه أسباب الداخلية والخارجية لانفصال جنوب السودان والعوامل المساعدة في بناء الدولة في جنوب السودان والسيناريوهات المتوقعة لمستقبل دولة جنوب السودان.

5- كتاب "إنعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان ودول الجوار" للدكتور "إجلال رأفت" الصادر عام 2011 حيث تناول الباحث أثر الانفصال على دول الجوار وعلى اقتصاديات الدول المجاورة وتداعيات انفصال الجنوب الأمنية والسياسية.

6- دراسة بعنوان أثر الصراع السياسي على الاستقرار في جنوب السودان عام 2020 للباحثة "سارة عبد السلام الشربيني" حيث تناولت الدراسة نشأة دولة جنوب السودان بعد انفصالها على السودان عام 2011 وتناولت الدراسة كل الصراعات الحدودية والاثنية وأثرها على بناء الدولة وكيفية تأثير الصراعات الإثنية على بناء الدولة وحصول الدولة إلى نموذج الدولة الفاشلة.

7- دراسة بعنوان "إنفصال جنوب السودان: دراسة في العوامل والمسببات" الطالبة "رسل رؤوف أرحيم" "رسالة ماجستير" حيث أبرزت الباحثة جملة من العوامل تظافرت مجتمعة ساهمت في انفصال جنوب السودان عن الدولة الأم السودان ومن ثم إعلان استقلاله عام 2011.

8-دراسة قام بها الأستاذ "إبراهيم أحمد نصر الدين" عام 2000 والتي تناول فيها "إشكالية الدولة في افريقيا" من خلال التطرق إلى إشكالات الاقترابات المتعلقة بدراسة الدولة في افريقيا وكذلك تناول أهم المراحل التي مرت بها الدولة في افريقيا وكذلك تناول تأثير ظاهرة العولمة على الوظائف الأساسية للدولة الافريقية.

خامسا: الإشكالية:

شكلت ظاهرة الدولة بمختلف ملابساتها التاريخية والاقتصادية والسياسية مادة علمية لعدة دراسات وقد إزداد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة في منتصف القرن التاسع عشر حيث ركزت الأدبيات على المعيقات والتحديات والآليات اللازمة لبناء الدولة.

تتمحور المشكلة البحثية في أن طبيعة التفاعلات والفواعل الداخلية والخارجية المرتبطة بعملية بناء الدولة في افريقيا بالخصوص جنوب السودان متمثلة في: الحروب الأهلية والحدودية والصراعات الاثنية العنيفة والتدخلات الأجنبية بما فيها الإرث الاستعماري، كلها عوامل أدت إلى فشل وتعثر بناء الدولة وعرقلة مسار البناء وجعلتها إشكالات وتحديات أسهمت في عرقلة مسار عملية بناء الدولة.

ولتحليل كل ذلك قمنا بطرح الإشكالية الأساسية التالية:

- ما هي أهم الإشكاليات التي تعترض مسار بناء الدولة في جنوب السودان؟

كما قمنا بطرح أسئلة فرعية:

- ما هي المحددات النظرية والمفاهيمية لبناء الدولة؟
- ما خصائص ومميزات بناء الدولة في افريقيا؟
- كيف أسهمت النزاعات والصراعات الاثنية في عرقلة بناء دولة جنوب السودان؟
- ما هي الآليات الناجحة لبناء دولة جنوب السودان؟
- ماهي اهم التحديات التي تواجه بناء دولة جنوب السودان؟
- مامستقبل بناء دولة جنوب السودان؟

سادسا: الفرضيات:

قصد الإجابة على الإشكاليات المطروحة يمكننا اعتماد الفرضيات التالية:

- دراسة عملية بناء الدولة تتم في إطار منهجي وتحليلي متجانس يتوافق مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول الافريقية.
- تشكل خصائص الدول الافريقية سببا في عرقلة مسار عملية بناء الدولة.
- تعد الصراعات والنزاعات الاثنية في جنوب السودان من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل عملية بناء الدولة.

سابعا: مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني:**

المجال المكاني لهذه الدراسة هو القارة الافريقية، غير أن الدراسة سوف تركز على دولة جنوب السودان والتي تعاني من فشل في بناء الدولة حسب تصنيف 2014 وتواجهها تحديات كبيرة في عملية بناء الدولة.

- **الإطار الزماني:**

ترتكز هذه الدراسة على مرحلة ما بعد الاستعمار البريطاني إلى غاية تصنيف جنوب السودان ضمن الدول الأكثر فشلا في افريقيا من عام 2014 الى غاية اليوم.

- **المجال الموضوعي:**

حيث تواجه جنوب السودان عدة تحديات سياسية واقتصادية وثقافية أدت إلى عرقلة مسار بناء الدولة، وكيفية الخروج بآليات قد تساعد في بناء دولة حديثة وعصرية بإندماج اجتماعي.

ثامنا: المناهج والاقترابات المستخدمة:

يتطلب هذا النوع من الدراسات العلمية الاستعانة ببعض المناهج والاقترابات المساعدة لكشف الحقائق والوصول إلى إستنتاجات موضوعية يمكن تعميمها، حيث تم الاستعانة بالمناهج التالية:

1-**منهج دراسة الحالة:** هو المنهج الذي يتجه إلى جميع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سياسية أكانت فردًا أو مؤسسة أو نظامًا اجتماعيا، أو مجتمعًا محليا أو مجتمعا

عامًا وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك قصد الوصول إلى تعميقات علمية فمنهج دراسة الحالة يقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة سواءًا أكانت مؤسسة أو نظام سياسي أو دولة أو إمبراطورية، وذلك قصد الإطاحة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وأسرار الارتباطات والعلاقات بين جوانب الظاهرة محل الدراسة والبحث.

2- **المنهج الوصفي:** ويعرف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وقد ساعدنا هذا المنهج في عرض واقع الدولة في افريقيا ووصف كل ما يتعلق بها من خصائص ومراحل وأزمات مرت بها وأثرت على عملية بناءها.

3- **المنهج التاريخي:** الذي يعد من أكثر المناهج استخداما لدى علماء السياسة فهو منهج يساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبأ بالمستقبل كما يساعد على التعرف على كل ظاهرة وتفردها وبالتالي فإن فهم واقع الخصوصية البنيوية لعملية بناء الدولة في جنوب السودان لا يمكن أن يتم إلا بالعودة إلى الماضي من أجل التعرف على واقع هذه الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار.

4- **المنهج التحليلي:** ومؤداه تفتيت الكل إلى أجزاء وتقويم الأجزاء لإختيار فرضيات معينة والوصول على نتائج جديدة في ظل العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها العلوم السياسية يتم فيه تفتيت الكل إلى أجزاء على المستوى الواقعي، وقد إستخدمنا هذا المنهج هنا بدراسة وتحليل حالة واحدة من الواقع الافريقي هي دولة جنوب السودان التي تمثل أجزاء من الكل وهي القارة الأفريقية وهذا الفهم واقع ومتطلبات بناء الدولة في افريقيا.

الإقترابات: تم الإستعانة ببعض الإقترابات التي قد تساعدنا في فهم الظاهرة وتحليلها نذكر منها:

- **إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** يرتكز هذا الاقتراب على دراسة كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية الموجودة داخل الدولة والتي تتولى مهام ممارسة الضبط الاجتماعي ومن خلالها يمارس الأفراد سلوكياتهم سواءًا في الأسرة أو القبيلة أو الأحزاب والنقابات وحتى

حركات التمرد والجماعات الإثنية وقد وظف هذا الإقتراب لفهم العلاقة بين الدولة وباقي الفواعل غير الرسمية.

- **نظرية فشل الدولة:** بعد عقود من استقلال الدول الافريقية ساد إعتقاد واضح لدى الأكاديميين والممارسين بأن الدولة في افريقيا قد فشلت في أداء وظائفها ويعود ذلك حسبهم إلى الكثير من الأسباب أهمها: شخصنة السلطة وتمركزها في يد الحاكم والنخبة الحاكمة عمومًا وعجز السلطة المركزية على السيطرة على إقليم الدولة وتفشي ظاهرة الفساد والنهب لممتلكات الدولة، كذلك التعددية الإثنية وإستغلالها لتوسيع ظاهرة الخلافات المجتمعية وولائها للقبيلة وإتساع الفجوة بينها وبين الدولة إلى درجة أصبحت الإثنية سببا رئيسيا في الحروب والنزاعات وفشل بناء الدولة.
- **إقتراب صناعة القرار:** باعتبار عملية بناء الدولة هي قرار يتخذه القادة السياسيين، فالإقتراب يتيح لنا معرفة عملية صناعة القرار في النظم السياسية لدولة جنوب السودان خصوصا ودول افريقيا عمومًا.

تاسعا: صعوبات الدراسة:

ككل بحث أكاديمي يتناول ظاهرة أو قضية تحتاج إلى تحليل وتفسير فقد واجهتنا صعوبات في هذا الموضوع حيث واجهنا بشكل رئيسي نقص المراجع فئة الكتب كون انفصال دولة جنوب السودان وعملية، بناءها موضوع حديث النشأة.

عاشرا: البناء الهيكلي للدراسة:

على ضوء ما توفر من بحوث ودراسات بحثية علمية وأكاديمية التي تناولها المختصون والأكاديميون في هذا الموضوع إرتأينا أن نضع البناء الهيكلي للدراسة كما يلي:

فالفصل الأول قمنا بتخصيصه لتحديد الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة والذي إشتمل على مبحثين، ففي المبحث الأول تناولنا الإطار المفاهيمي لبناء الدولة في إفريقيا من خلاله تطرقنا إلى مفهوم بناء الدولة وتعريفها ومتطلبات بناءها والمبحث الثاني تناولنا الإطار النظري في بناء الدولة في افريقيا حسب نظرية التحديث ونظرية التبعية وكذلك نظرية التعددية الثقافية.

أما فيما تعلق بالفصل الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى خصائص ومعوقات بناء الدولة في افريقيا والذي تناولناه ضمن مبحثين، المبحث الأول خصص لخصائص وتحديات بناء الدولة في افريقيا والمبحث الثاني تناولنا من خلاله معوقات وآثار الاستعمار في بناء الدولة في افريقيا.

وأخيرا في الفصل الثالث والذي إرتأينا تخصيصه لدراسة حالة جنوب السودان من خلال مبحثين حيث تناول المبحث الأول العوامل التاريخية لبناء الدولة في جنوب السودان من خلال إدراجنا لمراحل النزاع في جنوب السودان ثم إنفصال جنوب السودان ثم دور العوامل الخارجية المؤثرة في انفصال جنوب السودان أما المبحث الثاني فقد بينا من خلاله التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه بناء دولة جنوب السودان والآليات الناجعة لبناء الدولة الحديثة والعصرية في جنوب السودان وكذا مستقبل بناء الدولة في جنوب السودان والسيناريوهات المتوقعة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبناء الدولة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبناء الدولة في إفريقيا

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة

المطلب الثاني: متطلبات ومستلزمات بناء الدولة

المبحث الثاني: الإطار النظري في بناء الدولة

المطلب الأول: بناء الدولة وفق نظرية التحديث

المطلب الثاني: بناء الدولة وفق تصور مدرسة التبعية

المطلب الثالث: بناء الدولة وفق تطور تفاوت التعددية الثقافية

خلاصة واستنتاجات

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبناء الدولة:

لقد ارتبط تغير مفهوم بناء الدولة بتحول السياقات التي فرضت بدورها المراجعة النشرية وبالتالي التطور النظري والمنهجي لدراسة هذه الظاهرة الأمر الذي جعل المختصين في متابعة مستمرة للمستجدات الحاصلة خاصة ما أفرزته العولمة من تحديات كلحظة تاريخية حاسمة ومن ثمة ظهرت ضرورة ملحة لإعادة النظر في مرتكزات وخصائص بناء الدولة ومستويات تحليلها.

وربما نجد ثمة خلط بين مفهومي السلطة والدولة في التداول بين رجال الإعلام والسياسة وبعض المفكرين على الرغم من أن الإدراك المعرفي يفترض وضع مساحة لتحديد معايير السلطة.

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين.

يتناول المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لبناء الدولة حيث تطرق إلى مفهوم بناء الدولة والتعريف بإفريقيا وكذا متطلبات بناء الدولة. أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري لبناء الدولة حيث تطرق إلى بناء الدولة وفق نظرية التحديث ونظرية التبعية وكذا بناء الدولة وفق نظرية التعددية الثقافية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبناء الدولة في إفريقيا

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات التي تناولت الإطار المفاهيمي لبناء الدولة وتطرق لهذا الموضوع العديد من الباحثين حيث اختلفت نسب المتغيرات المشاركة في بناء الدولة.

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة:

يتكون من مصطلحين:

أولاً / مفهوم بناء الدولة:

أ/ تعريف البناء:

قبل التطرق لمفوم بناء الدولة يجب فهم البناء تعريف البناء والذي يعني الإطار الأساسي أو الشكل الخارجي لأي بنية طبيعية أو صناعية، فمهمة الباحث الأساسية بناء وتركيب العمل وليس إكتشافه فقط.

كما عرف هيليوجاكورابيهHelioJaguaribeمفهوم البناء على أنها عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة ويقترح ثلاثة عوامل هي التعبئة السياسية، التكامل السياسي، والتمثيل السياسي، بحيث يقسم كل متغير على متغيرات فرعية تحدد مقياس الإختلافات.

وأشار "**صامويل هنتقتونHUNTINGTON**" إلى تأسيس التنظيمات والإجراءات والإستقلالية والتماسك بعكس التكيف والبساطة والخضوع والتفكك.[1]

ب/ تعريف الدولة: يمكن تقديم أهم التعاريف التي تدخل ضمن نطاق حقل العلوم السياسية ففي المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعرف الدولة بأنها:

الهيئة التي تملك فوق إقليم معين حق احتكار واستخدام القوة الشرعية.

---

[1]– محمد أمين بن جيلاني: مشكلة بناء الدولة، دراسة استمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة تلمسان، ص 34.

كما تعرف الدولة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تعزز النظام وتحفظ الاستقرار الاجتماعي.

ويعرفها "ماكس خيبر" (1884-1920) على أنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب مبادئه الإدارية بنجاح وفي تطبيقها للأنظمة بإحتكار الإكراه البدني المشروع.

أما التعريف الذي يقدمه بلعزيز هو «الدولة هي الكيان السياسي لشعب أدامة والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها».[1]

بذلك فإن هذه التعاريف والتي تدخل ضمن نطاق الحقل السياسي قد ركزت على جانب الإكراه والعنف مهملة وجعلته مشروعا مهملة الجوانب الاجتماعية.

تعريف الدولة: يعرفها "أندري هوريو" بقوله: الدولة هي مجموعة بشرية مستقلة مستقرة على أرض معينة وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينا يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الاكراه ويعرفها "ليون دوجي" تكون هناك دولة بالمعنى الواسع عندما يوجد في مجتمع ما اختلاف أو تمييز سياسي مهما كان بسيطًا أو معقدا بين الناس، فيكون هناك حكام ومحكومين.[2]

هي مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد لملكوت اقليمًا معينًا، وتظم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعات والأفراد من التمتع لحقوقهم وحرياتهم.

كذلك: هي مجموعة كبيرة من الناس توجد بصفة دائمة فوق إقليم واحد وتتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال.

---

[1]- فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ص ص 33، 34.

[2]- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، [د.م.ن] ص ص 47، 48.

أو: هي: الشخص المعنوي الذي يمثل قانونًا أمة تقطن أرضا معينة والذي بيده السلطة العامة أي السيادة.[1]

1/ مفهوم بناء الدولة: State Building

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت لبناء الدولة حيث عرفها:

أ- فرانسيسفوكوياما"Francis Fukuyama" بناء الدولة هي تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي بدءًا بتوفير الأمن والنظام المرافق والخدمات العامة في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي مرورًا بتوفير التعليم وحماية البيئة وإنتهاءًا بوضع السياسة الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة.[2]

ب- ويعرفها تتشارلز تيلي "Charles Tilly": على أنها إقامة منظمات مركزية مستقلة متمايزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها وتمتلك الهيمنة على التنظيممات شبه المستقلة.

ج- أو هي إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها لفاعلية وأساس نجاح عملية بناء الدولة يمكن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية الضيقة جانبًا.[3]

د- وهناك من يشير إلى بناء الدولة على أنها « بناء مؤسسات قادرة على إختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه ».[4]

حيث ركزت هذه التعاريف على جانب توفير الأمن والاستقرار والرفاه والتي تبقى نسبية بحسب كل دولة والقائمين عليها.

---

[1]- محمد نصر مهنا، نظرية الدولة والنظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 22.

[2]- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الواحد والعشرين، العبيكان: المملكة العربية السعودية، تر: مجاب الإمام، ص 11.

[3]- مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 26.

[4]- فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 37.

2/ خطوات بناء الدولة:

أهم نقاط بناء الدولة حسب ما أوردته صفحة حقائق التي قدمتها اللجنة مجموعة دراسة الدول الهشة:

أ. تعزيز قدرة ومؤسسات وشرعية الدولة عبر علاقات الدولة – المجتمع بالتفاعل مع البنى الاجتماعية والسياسية الموجودة بحيث ترتفع فعالية الدولة في الأمن والعدل والاقتصاد والخدمات العامة كالصحة والتعليم، وضمان الحريات السياسية والاقتصادية والمساءلة للحكومة مقابل ذلك يقبل الشعب بالضرائب وتحديد بعض الحريات.

ب. عمليات تفاوض وإدارة سياسية لتوزيع علاقات الدولة – المجتمع وتوازن القوى بين النخب والمجموعات الاجتماعية والمنظمات في المجتمع، فالدولة القوية هي التي تستجيب لتطلعات المجموعات التي تتشكل منها ويتبع لهذا إدارة واستيعاب عملية التغير والصدمات التي ترافقه، وعدم حصول توقعات أو وجود إقصاء لبعض الجهات يسبب هشاشة واضطراب سياسي وقد يلزم إعادة التفاوض الداخلي.

ت. الدورة السلمية للشرعية، فهي أداة بناء للدولة وغاية أساسية لها، والشرعية ليست بالضرورة الشرعية الديمقراطية فهي تأتي من رؤية الشعب لأداء السلطة وهذه تقيم بمصادر شتى (الأداء: كتوزيع عادل للخدمات، المرجعي التاريخ والدين والشكل السابق للدولة، الأسلوب: الدستور والقانون والمساءلة).

ث. الحد الأدنى للإمكانيات الإدارية، والاستجابة لحاجات الناس للتحول من الوضع الهش إلى الوضع المتين.

3/ خصائص الدول الافريقية: هناك العديد من خصائص الدول الافريقية نذكر منها:

أ- **ممارسة السيادة:** فالدولة هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وهي بهذا تعلو فوق أية تنظيمات أو جماعات أخرى داخل الدولة.

ب- **الطابع العام لمؤسسات الدولة:** وذلك على خلاف المؤسسات الخاصة للمجتمع المدني، فأجهزة الدولة مسؤولة عن صياغة القرارات العامة للجمعية وتنفيذها في المجتمع ولذلك تحصل هذه الأجهزة على تمويلها من المواطنين.

ت- التعبير عن الشرعية: ينظر إلى قرارات الدولة بوصفها ملزمة للمواطنين حيث يفترض أن تعبر هذه القرارات عن المصالح الأكثر أهمية للمجتمع.

ث- الدولة أداة للهيمنة: حيث تملك الدولة قوة الإرغام لضمان الالتزم بقوانينها، ومعاقبة المخالفين. ويُبرز ماكس فيبر أن الدولة تحتكر وسائل "العنف الشرعي" في المجتمع.

4/ أشكال الدول:

والمقصود هنا بشكل الدول هو طبيعة النسبية الداخلية للسلطة السياسية فيها، أي إذا كانت هذه السلطة موحدة، ومسندة إلى هيئة حاكمة واحدة أو موزعة على عدة مراكز سلطوية داخل الدولة ومن هذه الزاوية يمكن أن تقسم إلى شكلين:

1. الدول البسيطة.
2. الدول المركبة.

أولا: الدول البسيطة: هي الدول التي يكون فيها مركز سلطوي واحد فقط أي أن كامل السلطة السياسية تكون مجمعة في جهاز حكومي واحد يمارس تلك السلطة على كامل الإقليم وهذا الشكل من الدول يمكن أن يكون فيه توزيع للسلطة الادارية فقط في شكل تركيز إداري أو لامركزية إدارية.

ثانيا: الدول المركبة: هي الدولة المتكونة منن دولتين فأكثر أي أنها مجموعة من الدول المترابطة أو الممتدة فيما بينها. ومن أهم أشكال الدول المركبة هي الدولة الفدرالية في الوقت الراهن حيث تمثل هذه الاتحادات في: الاتحاد الشخصي، الاتحاد الفعلي أو الحقيقي، والاتحاد الكونفدرالي والاتحاد الفدرالي.[1]

5/ وظائف الدولة:

يمكن تقسيم الوظائف التي تؤديها الدولة من زوايا عديدة فعلى سبيل المثال وظائف داخلية وأخرى خارجية.

[1]- الأمين شريط، مرجع سابق، ص ص 91، 93.

أولا: الوظائف الداخلية:

وتصنف بدورها إلى أشكال مختلفة:

أ. **الوظيفة السياسية:** اقرار الأمن والنظام العامين، بناء النظام السياسي ونظام الحكم وانشاء الأجهزة والمؤسسات السياسية الضرورية لاستمرار الدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية.

ب. **الوظيفة الاقتصادية:** انشاء وتطوير الهياكل الاقتصادية ووسائل الإنتاج، تنظيم علاقات العمل، تنظيم الاستثمار الداخلي والخارجي.

ج. **الوظيفة الاجتماعية:** التكفل بالمرافق العامة والأساسية كالبناء والتعليم والصحة، ومكافحة البطالة والأمية ورعاية العزة والطفولة وتوفير الضمان الاجتماعي.

د. **الوظيفة الثقافية والأيديولوجية:** تنظيم الاعلام وانشاء المدارس والجامعات والتكفل بتنظيم التظاهرات الثقافية.

ثانيا: الوظائف الخارجية: تحرص الدولة على الدخول في اتفاقيات وعلاقات دولية مختلفة واقامة العلاقات الدبلوماسية والتكتلات السياسية والسعي إلى نشر ثقافتها وايديولوجيتها لضمان الاستراد والتصدير وحماية رعاياها في الخارج.

ثالثا: وسائل وطرق أداء الدولة لوظائفها:

تقوم الدولة بوظائفها بوسائل متعددة منها القوانين والتشريعات والمراسيم والقرارات التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث تقوم الدولة بوظائفها عن طريق الاقناع أو الاكراه.[1]

غير أن هذه الوظائف قد تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لطبيعة النظام السياسيي وشكل نظام الحكم وكذا الأطر والقوانين والتشريعات وبحسب الظروف الداخلية والخارجية السائدة وتتغير بحسب تلك الظروف.

[1]– الأمين شريط، مرجع سابق، ص ص 100، 101.

6/ مقومات الدولة:

أولا: الشعب: وجود السكان أو الشعب هو الشرط الأساسي لوجود دولة ولا يتصور وجود دولة من غير الأفراد أو الجماعة البشرية التي تكون شعب هذه الدولة.

ثانيا: الإقليم: يعتبر الإقليم شرط وجود الدولة في معظم الآراء بإعتبار أن الدولة في الأساس هي مجموعة من الأفراد تعيش معًا عيشة مستقرة ودائمة وهو الذي لا يمكن أن يتحقق من غير الإقليم والأرض.

ويشمل إقليم الدولة: إقليم أرضي، إقليم جوي، وإقليم مائي.

ثالثا: الهيئة الحاكمة أو الحكومة: يلزم وجود هيئة حاكمة أو حكومة يخضع لها جميع الأفراد الذين يكونون الجماعة وتقوم هذه الحكومة بالوظائف التشريعية التنفيذية والتشريعية.[1]

7/ الدولة والمفاهيم ذات الصلة بها:

كلمة STATE أي الدولة مشتقة من اللفظة اللاتينية "STARE" والتي تعني "أن يقوم" وأيضا من كلمة STATUS وتعني "موقف أو وقع" وهذه الكلمة أطلقت على الكيانات السياسية التي إستقرت ونتجت عن الإمبراطورية الرومانية وهناك عدة مفاهيم التي تلتقي مع مفهوم الدولة من حيث دلالاته على الوعاء الذي تمارس فيه السلطة.[2]

أ-المجتمع والدولة:

المجتمع كيان جماعي من البشر بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبيا وتسمح بإستمرار هذا الكيان وبقاءه وتجدده في الزمان والمكان أما الدولة فهي كيان سياسي قانوني ذو سلطة سيادية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة.

---

[1]- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 26-29.

[2]- يوسف بن يزة، الدولة والطائفة في بنية الدولة العربية الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 23.

ب-الجماعة والدولة: إن لمفهوم الجماعة تاريخ طويل فهو لا ينقل إلينا المعاني الرائجة للمفهوم حول الموقع أو الحوار المشترك للمجموعة من الأشخاص فحسب، بل باتت الجماعة تنقل كذلك الأفكار وبرأي بيتر بلوك فإن النسيج الاجتماعي لجماعة معينة يتشكل من الشعور بمعنى الانتماء الواسع ويأتي من خلفية أنك تكون مهما وفي وضعية جيدة فقط عندما تكون متصلا.[1]

ج/ الدولة والأمة:

لقد تعددت تفسيرات مصطلح الأمة واستعمالاته عند المفكرين السياسيين والاجتماعيين فقد أكد الكاتب الفرنسي ERNEST Renan أن الأمة مجموعة من البشر يجمعهم وعي خاص وشعور بالانتماء أعظائهم بعضهم لبعض وينمو بينهم إحساس بالقرابة ويربطهم جميعا في وحدة منفردة لها طابعها الخاص وتراثها الاجتماعي الذي يميزها وتتميز به.

أما "فنسنت" فيرى أن الدولة موجودة فعليًا ويمكن أن نفسرها قانونيا، أما الأمة فهي وسيلة إنفعالية لا توجد نظريات ملائمة لها وبينها تكون العضوية في الدولة شأنا قانونيا فإن العضوية في الأمن خليط قام من المولد وصلة الدم والثقافة والتقاليد وغيرها.[2]

د/ الحكومة والدولة:

من أكثر التعابير التي لها علاقة بالدولة استعمالاً لدى عامة الناس وحتى بعض الأكاديميين فإن مصطلح الدولة إشارة للدولة ذاتها أو للإدارة غير أن الفرق واضح بين المفهومين كما أن التفاوت الزمني في ظهورهما والسباقات التاريخية التي وظفا فيها تجعلهما متمايزين فالحكومة عبارة أقدم من الدولة بكثير فهي عادة ما تستعمل في العصور الوسطى لتعنى الحكم Ruling وهي مشتقة من GUBERNATIO أو GUBERNATOR أي أن "يقود" و "قائد".

فالحكومة أداة للدولة ولقد باء في حكم من أحكام المحكمة الأمريكية العليا التمييز الآتي بين الدولة والحكومة:

---

[1]- يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 24.

[2]- يوسف بن يزة، المرجع نفسه، ص 25.

إن الدولة ذاتها شخص مثالي غير محسوس وغير مرئي وغير قابل للتغير أما الحكومة فهي وكيلة عن الدولة وفي دائرة وكالتها تعد ممثلا كاملاً ولكنها خارج هذه الدائرة تعتبر اغتصابا خارجا عن القانون.[1]

هـ/ السلطة والدولة:

رغم الاهتمام والإستخدام الكبير والواسع لمفهوم السلطة في إطار الدراسات والأبحاث السوسيولوجية إلا أنه يمكن ملاحظة التداخل الكبير في استخداماته مع مفاهيم أخرى كالدولة والحكومة والقوة والنفوذ والسيطرة وغيرها في حين أن الدولة كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق القوة المشروعة.

المطلب الثاني: متطلبات ومستلزمات بناء الدولة

يتطلب بناء الدولة توفير بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ومؤسساتية توفر إمكانية الاستمرار والنمو بطريقة متصاعدة بعيدة عن الإنقطاع والتراجع ويلعب الإرث التاريخي دورا حيويًا في هذا البناء.

وعندما نتحدث عن المستلزمات السياسية – الاجتماعية لبناء الدولة الديمقراطية فهذا يعني مجموعتين من العوامل.

- **العوامل الذاتية:** التي تعين للحركة أهدافها وقيمها التي تناضل من أجل تحقيقها وتغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول إليها.
- **العوامل الموضوعية:** التي لا تقوم أي حركة متميزة ومنظمة من دونها أي البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تخلق الحركة وتشترط تطورها وتعين آفاق عملها.[2]

حيث يشترط تفاعل هذان العاملان اللذان يكملان بعظهما البعض كما يتوقف أثر كل واحد منهما على الآخر فالديمقراطية ثمرة تفاعل العاملين معًا فإذا لم يجتمعا فلن يتحقق أي

---

[1]– يوسف بن يزة، المرجع السابق، ص 27.

[2]–فخر الدين ميهوبي، المرجع السابق، ص 44.

تقدم حقيقي على هذه الجهة. ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية دون محتوى سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي.

1-**المحتوى السياسي:** تأسيس عقد اجتماعي جديد وإيجاد ثقافة سياسية جديدة:

والذي يعتبر جوهر البناء السياسي لبناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم.[1]

2-المحتوى الدستوري القانوني:

وهو محتوى وثيق الصلة بالمدخل السياسي فالدستور والقانون يمثلان المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية والانطلاق إلى تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات من حيث صياغة القوانين وإعدادها كعملية فنية ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية.[2]

3- التفاعل بين الاقتصاد والديمقراطية:

يشكل الاقتصاد عصب الحياة لبناء دولة ديمقراطية عندما توظف نتائجه للتنمية وتأمين حاجات الناس وتقليل التفاوت الطبقي وتحقيق التطور الإنساني للاقتصاد الوطني ومن الثابت أن دولة القانون والديمقراطية تؤمن كليًا بالتطور الاقتصادي والعلمي فالدولة لا تتطور إلا عندما تحقق قدرًا من تراكم رأس المال الوطني وفرص العمل الناتجة عن هذا التراكم.

4-المدخل الإداري:

يقوم الجهاز الإداري بدور مهم وحيوي في الدولة بإعتباره يتولى تنفيذ سياساتها وقراراتها لذلك يتعين أن تكون هناك رؤى ومناهج جديدة للإصلاح تأخذ بعين الإعتبار واقع التطور الهائل في مجالات الاتصال والمعلومات، فإنه من المهم إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية على النحو الذي يجعلها أقل تضخما وأكثر فاعلية.[3]

---

[1]-فخر الدين ميهوبي،المرجع السابق، ص 45.

[2]-مرجع نفسه، ص 46.

[3]-مرجع نفسه، ص 476.

ويمكن تلخيص أهم المتطلبات والعوامل المساعدة على خلق البيئة المناسبة لتعزيز البناء المؤسساتي والديمقراطي للدولة في شكل نقاط أهمها:

- وضع دستور ديمقراطي.
- إحترام مبدأ سيادة القانون والمساواة القانونية.
- إحترام حقوق الإنسان.
- إحترام حرية التعبير.
- السماح بالتنظيمات السياسية والاجتماعية والمهنية.
- الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية وممارسة الرقابة على أجهزة الحكم.
- إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية وغير مذهبية.
- تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين.
- خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة.
- نشر الثقافة السياسية لتربية المفاهيم الديمقراطية.[1]

[1]–فخر الدين ميهوبي، المرجع السابق، ص 101.

المبحث الثاني: الإطار النظري فيي بناء الدولة

تناول الإطار النظري جملة من المفكرين الذين أسسو لنظريات فسرت ظاهرة بناء الدولة في الواقع الإفريقي إنطلاقا من خصائص ومميزات المجتمعات الإفريقية محاولين بذلك تحليل وتفسير الظاهرة حيث ظهرت عدة نظريات نذكر منها:

المطلب الأول: بناء الدولة وفق نظرية التحديث

ظهرت هذه النظرية في البداية في الميدان الاقتصادي من طرف مفكرين غربيين "روستووكينز" وقد تم تطبيق هذه النظرية في الواقع الافريقي من جانب مفكرين أمثال: "أرستيدزولبرغ" ARISTIDE ZELBERGE، و "دافيد أبتر" DAVIDE ABTER و "جوران هيدن" JORAN HIDEN ولقد حظي مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى أنصار هذه النظرية لأنهم ينظرون إلى الدولة على أنها الإطار العام الذي من خلاله يستطيع المجتمع النامي أن يحقق تكامله وأن تنصهر أجزائه المتنافرة في بوتقة واحدة وهي بذلك ترى أن الدولة أداة لحل مشكلات المجتمع.[1]

وتنطلق نظرية التحديث في جانب البناء الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتخلفة من اتجاهات تفسيرية مفادها فرضية مشتركة هي البناء المتخلف في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتمثل ظاهرة متأصلة وفق مؤشرات التخلف مثل متوسط الدخل ودرجة التصنيع ودرجة التحضر.

وهذا لا يعني أن عملية التحديث تقع عندما تنهار أنماط السلوك التقليدية عبر الظغوط التي تأتي من الخارج فوفق النظرية يمكن أن تسير عن طريق الحداثة بمساعدة البلدان المتقدمة التي أستخدم أفكارها وتقنياتها ونشرها في البلدان الفقيرة.[2]

---

[1]–مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والإستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 49.

[2]–فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 51.

الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث:

ارتكزت نظرية التحديث على ثلاث سمات رئيسية في بناء تحليلها:

- **أولا:** نظام سياسي تعتبر فيه المصلحة العامة هي الهدف الأعلى ويتحقق ذلك من خلال المشاركة الواسعة في الأجهزة الديمقراطية.
- **ثانيا:** يكون الرأي العام مطلعا ومتنورًا ويرغب بالحلول الوسطى العقلانية أكثر من التكتل في محاور الفئات المتطرفة.
- **ثالثا:** تضمن الصفتان الأوليتان تطور هوية وطنية قوية مبنية على نظام ديمقراطي.

وتكمن الخلاصة أن نظرية التحديث أسست نموذجًا غربيًا متطور وحديث في مقابل ذلك عبرت عن عدم قدرة الدول المختلفة للإقتراب من هذا النموذج نظرًا لما تتميز به هذه الدول من عدم إستقرار والسلطية وغياب المشاركة السياسية والتأسيس السياسي.[1]

المطلب الثاني: بناء الدولة وفق تصور مدرسة التبعية

منطلق هذا الاتجاه مؤسس على فرضيات أطلقها الماركسيون الجدد الذين تصورو التخلف نتيجة مباشرة للنظام الرأسمالي الدولي كذلك عمل هذا الاتجاه على إبراز الإطار المرجعي من خلال الأزمة المنهجية والأيديولوجية التي تعاني منها مدرسة التحديث.

وطبقا لرأي "دوسانتوس" أحد أهم المنظرين المحدثين لمدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية فإن حالة التبعية يمكن وصفها بأنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطوير والتوسع في اقتصاد آخر تتبع له الاقتصاديات الأولى، إن العلاقة المتبادلة بين اقتصاد أو اكثر وبين هذه وبين العالم تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول المسطرة أن تتوسع وأن تعتمد على ذاتها بين الدول الأخرى التابعة.[2]

ويفرق سانتوس بين ثلاثة أنواع من التبعية:

---

[1]–فخر الدين ميهوبي، المرجع السابق، ص 59.

[2]–المرجع نفسه، ص ص 64، 65.

- التبعية الاقتصادية: التي يسيطر فيها رأسمال التجاري بالتحالف مع الدول الاستعمارية.
- التبعية المالية الصناعية: التوسع في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية مما أحدث تنمية متجهة للخارج.
- التبعية االتكنولوجية الصناعية: والتي تركز على الاستثمارات.

وما يعاب على هذه النظرية غموض مفاهيمها المستخدمة مثل التخلف، التبعية، التنمية، حيث يرى بعض الباحثين أن هذه الأوصاف تكاد أكثرية المجتمعات أن تشترك فيها بغض النظر على مستوى النمو الذي وصلت إليه مما يجعل البحث في هذه المجتمعات صعبًا.[1]

المطلب الثالث: بناء الدولة وفق تطور تفاوت التعددية الثقافية

تعرف التعددية الثقافية بأنها نظرية وسياسة في التعامل مع التنوع الثقافي بحيث تستند إلى فكرة إقتسام السلطة ما بين الجماعات الثقافية في مجتمع ما، وعلى أساس المساواة والعدالة والاعتراف رسميا تكون تلك الثقافات متمايزة فيما بينها، ومن ثمة تطبيق ذلك عمليًا من خلال سياسات معينة تميل إلى مساعدة تلك الجماعات والتعزيز من تمايز كل منها ثقافيا. فالتعددية الثقافية من حيث كونها نظرية سياسية هي بمثابة إعتقاد أو ربما فرض يحاول دعاته اكتشاف اطر جديدة تتناول المرجعية الفكرية للدولة: الأمة بالتعديل أو التغير بما ينسجم وطبيعة التنوع الثقافي للمجتمع. والتعددية الثقافية هي نظرية وهي من ثمة أسلوب في معالجة ظاهرة إنبعاث الأقليات الثقافية، فإنها ستدفع إلى إفتراض آخر مفاده: أن عامل التباينات الثقافية هو متغير أساسي في إثارة هذه الهويات فيقدر ما يدفع مركز الدولة للسيطرة على أطرافه، فقد يثير في الوقت نفسه تفاوتات اجتماعية وثقافية واقتصادية ما بين الأكثرية المهنية والأقليات المتباينة عنها ثقافيًا.

[1]–فخر الدين ميهوبي، المرجع السابق، ص ص 64، 65.

وتعرف هذه النظرية بتسمية "التعددية الثقافية" وهي عموما من قبيل نظريات ما بعد الحداثة التي تتميز بتركزها على أهمية الوعي بذات الجماعية، من منظور أن ذلك هو ما يميز عالم ما بعد الحداثة حيث الاثنيات والنزاعات القومية والقبلية.[1]

من هذا المنطلق فإن التباينات الثقافية بين أعضاء الجماعات الثقافية تباينات أصلية وتشكل عاملاً جوهريا في دفع بني الإنسان نحو بناء الهوية وإنشاء السلطة السياسية، ومن ثمة الدولة وربما السبب الرئيسي في فاعلية هذه التباينات وكونها وثيقة الصلة بذات الإنسان ونمط حياته ومعتقداته الموروثة فالإنسان نادرًا ما يستطيع العيش خارج نطاق المجتمع وجماعته الثقافية لأنه مجهول للعيش بصورة جماعية.

وفي ضوء ذلك يعرف مفهوم التعددية بأنه الإيمان بوجود العديد من طرق الحياة العقلانية لعيش حياة كريمة، والتعددية هي تنوع قائم تميز وخصوصية فهي لا يمكن أن توجد إلا بالمقارنة بالوحدة وضمن إطارها فلا يمكن إطلاق التعددية على التشرذم والقطيعة التي لا جامع لأحادهما ولا على الأحادية التي لا أجزاء لها أو المقهورة أجزاءها على التخلي على المميزات والخصوصيات.[2]

[1]–وليد خالد أحمد، المرجع السابق، ص 118.

[2]–المرجع نفسه، ص 120.

خلاصة واستنتاجات:

ينبغي الإتجاه في إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة لأنه لم يبقى حسيا للنظريات المهيمنة في النموذج الليبرالي، فالنيوليبرالية تفترض أنه بدلاً من بناء الدولة يجب الحديث عن إعادة بناء الدولة، خاصة في دول العالم الثالث لأن هذا المفهوم في الأخير هو متغير حسب السياقات التاريخية والثقافات الإنسانية، فرغم الدراسة النظرية لهذه الظاهرة إلا أنها لم تستوفي الشروط الإجرائية، على هذا الأساس قامت النظرية السياسية المعاصرة بتوليف مستويات التحليل في نمط جديد أساسه العدل والشرعية لأن هذه القضايا من حجم احتياجات الفرد الراهنة داخل المجتمع من هنا الضرورة الحتمية لمفهوم بناء الدولة المستجيبة.

ولابد أن تستهدف عملية بناء الدولة تحقيق مجموعة من الغايات كالشرعية السياسية القاعدة الساسية لبناء الدولة الحديثة وأساس التفاعل الإيجابي بين الحاكم والمحكوم كما يشترط أن تهدف عملية بناء الدولة إلى تحقيق أسس الدولة الديمقراطية القائمة على التعبئة والشفافية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع إضافة إلى المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية ودولة الحق والقانون الضامنة لحقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار السياسي لمطلب أساسي في عملية البناء.

الفصل الثاني: خصائص ومعيقات بناء الدولة في إفريقيا

المبحث الأول: خصائص وتحديات بناء الدولة في إفريقيا

المطلب الأول: خصائص بناء الدولة في إفريقيا

المطلب الثاني: تحديات بناء الدولة في إفريقيا

المبحث الثاني: معيقات بناء الدولة في إفريقيا وأثر الإستعمار عليه

المطلب الأول: معيقات بناء الدولة في إفريقيا

المطلب الثاني: أثر الإستعمار في بناء الدولة في إفريقيا

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: خصائص ومعيقات بناء الدولة في إفريقيا:

لم تكن ولادة الدولة في بلدان إفريقيا ولادة طبيعية وإنما كانت تقليدًا للدولة المستعمرة شكلا ومضمونا، إذ أن بناء الدولة في إفريقيا يظل مشكلة تعاني منها بلدان إفريقيا على الرغم من الاهتمام الدولي والمحلي فيها، ونرى أن تسوية المشكلات البنائية في تركيبة البلدان الأفريقية ولاسيما ما يتعلق منها بالتوازن بين المؤسسات السياسية فيها، والحد من هيمنة مؤسسة على أخرى هذا فضلا عن تحدي تنمية الولاء من الولاء الضيق إلى الولاء الوطني لخلق هوية وطنية متمايزة وفي ذلك الحد من الهويات الفرعية التي غالبا ما تؤدي إلى النزاعات والحروب لذلك وجب التغلب على المشكلات الداخلية والمعيقات والتحديات بغية الخروج إلى بناء مؤسساتي صلب يضمن الاستقرار والأمن على هذا الأساس، تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول: خصائص بناء الدولة في إفريقيا بمطلبين بناء الدولة وخصائص بناء الدولة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى معوقات وأثر الاستعمار في بناء الدولة في إفريقيا بمطلبين أثر الاستعمار والمعيقات الرئيسية التي حالت دون استكمال بناء الدولة في إفريقيا.

حيث تناول الفصل التحديات والمعيقات التي أسهمت في تعثر بناء الدولة الإفريقية.

المبحث الأول: خصائص وتحديات بناء الدولة في إفريقيا

تتميز الدول الإفريقية على غيرها من دول العالم بخصائص اجتماعية واقتصادية والسياسة أصبحت تشكل لها تحديات في بناء دولة قوية فالنزاعلت والحروب الأهلية وضعف الاقتصاد كلها تمثل تحديات كبيرة أثرت على عملية البناء.

المطلب الأول: خصائص بناء الدولة فيي إفريقيا

تتميز الدول الافريقية بجملة من الخصائص نذكر منها:

1- النزاع الإثني: حيث عرف "ميشال براون" Michel BROWN النزاعات الإثنية على أنها تشاجر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية أو السياسية أو اجتماعية أو إقليمية أو هو طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات والقيم بمنطقة الإثنية.[1]

حيث تعتر ظاهرة النزاعات الاثنية من أبرز الظواهر التي تتميز بها القارة الإفريقية إذ لا يكاد يخلو إقليم من إقليم القارة منها: فخلال العقد الأخير من القرن أضيف للقارة هم أكبر من قدرة إستعابها وهو الصراعات الاثنية وهي ظاهرة كاملة بشمولها معظم القارة. وقد تزامنت نهاية الحرب الباردة مع تصاعد وتيرة النزاعات الاثنية في إفريقيا حيث يمكن حصر النزاعات التي تعرفها القارة في ثلاث موجات من الحروب والنزاعات الداخلية والتي يمكن الإشارة إليها في النحو التالي:

- مرحلة نزاعات الحرية.
- مرحلة النزاعات ما بين الدول الإفريقية.
- مرحلة النزاعات الداخلية.

ولقد عرفت إفريقيا لأول مرة منذ بداية التسعينات عمليات واسعة للإبادة الجماعية ونزوح جماعي واسع للاجئين الفارين من لهيب الحرب الاثنية وشهدت لأول مرة ظاهرة الدولة التي

---

[1]–سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم س. وعلالاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2009، 2010، ص 24.

تلجأ بكل مكوناتها من إقليم إلى آخر والمثال على ذلك هو ما حدث في «رواندا» إثر أحداث أفريل 1994 حيث إرتبطت ظاهرة الإبادات الجماعية بإنهيار القانون والنظام وشلل الحياة في كل النواحي.[1]

2- الحروب الأهلية الاثنية: حيث ينشب النزاع في هذه الحروب بين الدولة والجماعات الاثنية المتمركزة في أقاليم معينة من الدولة بهدف الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي أوسع أو تعديل بعض السياسات الحكومية في مجال التوزيع والمشاركة السياسية.[2]

وبشيء من التفصيل حول مورفولوجيا البنية الاثنية في إفريقيا الذي تستدعي له الدراسة ضمن السائد حاليا أن إفريقيا تحوي ثلاث سلالات متميزة تندرج ضمنها كل الجماعات الاثنية وهم شعب "الكولي" KHOLI في جنوب إفريقيا من "الهوبنتونوالبوشمان" وشعب "التاوا" من الأقزام "PYGMIES" في أحراش الكونغو أما الشعوب الطويلة والتي كان يطلق عليها إسم الزنوج "NEGRO" في منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل وقد إلتمو مع المجموعات الحامية من "الكوتشيك" CUSHITIC في السودان وشمال شرق إفريقيا فالكثير من المهتمين بالشأن الإفريقي ينظرون إلى التنوع الاثني بوصفه لعدم الاستقرار السياسي والفوضى وإراقة الدماء.

- إخفاق الدول الإفريقية في تفعيل الحس القومي:

لجأت الدولة الإفريقية بعد الاستعمار إلى فرض إيديولوجية تنموية تقوم على الحس القومي وترابط العمليتين السياسية والاقتصادية كما أنها إحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولاسيما سياسات القمع والاكراه المادي، وكان واضحًا أن التنموية هي مجرد تبرير لتغطية الحزب الواحد كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها وتم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها.[3]

---

[1]-سمية بلعيد، المرجع السابق، ص 63.

[2]-المرجع نفسه، ص 63.

[3]-المرجع نفسه، ص 65.

* **عدم الاستقرار السياسي:** لقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها مثل الانقلابات العسكرية والصراعات والحروب الأهلية، أو مشكلات إنتهاك حقوق الإنسان أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات والنزاعات مع العالم الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي والتي يترتب عليها التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية والتي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ومن إفرازات عدم الاستقرار:

- عدم الاستقرار السياسي يؤدي على زعزعة الأمن داخل هذه الدول ويعد مصدر تهديد مباشر للنظام الحاكم ويعد أيضا مؤشرا على التدهور السياسي.
- إن تغييرات الحكم وحالة عدم الاستقرار تعكس حالة الانحراف السياسي.
- إدعاءات الثورة الغير منتهية، فقد إتسمت النظم الإفريقية بالطابع الراديكالي وإيهام الشعوب بمفاهيم الأزمة الدائمة.[1]

* **السياسات الاستعمارية:** تقسم القارة الإفريقية بين القوى الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884-1885 يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي في القارة الإفريقية.

* **الدساتير الاستعمارية:** لقد ساهمت دساتير الاستقلال بدورها في تعزيز وتعميق نموذج الرئيس القبلي الذي ورثته إفريقيا من الحقبة الاستعمارية وفي نفس السياق ومع البيئة التي وفرتها الدساتير الجديدة تمكنت النخب السياسية من إساءة إستخدام مؤسسات الدولة الجديدة لتسهيل ممارسة الفساد.[2]

* **تركز السلطة وممارسة الفساد:** ورثت الدول الافريقية الناشئة دساتير ساهمت في إقامة جهاز دولة بالغ القوة يمارس سلطتين سياسية واقتصادية ويتمتع بمهنة كلية على المجتمع

[1]-محمد لبوخ، عملية بناء الدولة في القرن الافريقي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 77.

[2]-المرجع نفسه، ص 90.

المدني، حيث أتاحت هذه الدساتير تركيز سلطة هائلة في مؤسسة واحدة أو حتى فرد واحد وهو الرئيس.

* **الفشل الاقتصادي:** إستمر الفشل الاقتصادي على مستوى الدول الافريقية في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية يمثل أحد الظواهر التي تميز تلك الدول وإذا كان العقدين الأولين بعد الاستقلال قد شهدا معدلات نموُ تتراوح بين: 6% إلى 08% فقد تدهور الوضع الاقتصادي منتصف السبعينات ليصل المعدل إلى 2.3%وإستمر ذلك التدهور ليصل إلى صفر بالمائة.

كما يقترن أيضا بحالة التردي الاقتصادي لتلك الدول إستمرار معدلات نمو السكان بمعدلات عالية بلغت 2.6% بالإضافة إلى نمو معدل الديون الخارجية.[1]

* **التخلف:** تواجه القارة الافريقية وضعًا حرجًا يتسم بالتخلف الثلاثي الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، ذلك راجع للنهب الاستعماري الذي تعرضت له القارة إبان الحقبات الاستعمارية.[2]

* **المؤسسة العسكرية:** عجز البنية الاجتماعية التقليدية عن العمل السياسي وفشل التنظيم الحكومي في القيمة في أن يكون إنعكاسا لعملية توزيع مراكز السلطة الحقيقية في المجتمع عمل على قيام تحالف بين المؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي وهما العمودان الأساسيان اللذان تقومان عليهما الدول الأفريقية.[3]

المطلب الثاني: تحديات بناء الدولة في إفريقيا

تواجه القارة الإفريقية عديد التحديات التي أعاقت بناء الدولة نذكر منها:

1) عدم إستكمال عملية البناء المؤسسي للدولة:

- هناك نوع من التماهي بين كيان الدولة وشخص الحاكم أيًا كانت صفته وطريقة وصوله إلى سدة السلطة.

---

[1]–محمد لبوخ، المرجع السابق، ص 109.

[2]–المرجع نفسه، ص 110.

[3]–المرجع نفسه، ص 97.

- تحول الدولة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس عائلي قبلي أو ديني أو ديمقراطي شكلي.
- صعوبة الفصل بين ما للدولة وما للسلطة.

2) تضخم أجهزة الدولة:

- ترتب عليه تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.
- الفشل في تحقيق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني والأصالة الحضارية.[1]

3) التأزم في علاقة الدولة بالمجتمع:

من خلال السعي إلى السيطرة على المجتمع بواسطة القمع بالأساس فضلا عن ممارسات وأساليب أخرى، سياسية، إدارية واقتصادية واجتماعية وقد أدى ذلك إلى:

- غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية وغياب أو ضعف قدرات المشاركة السياسية المؤسسية والفعالة من ناحية أخرى.
- لجوء بعض القوى والتيارات السياسية إلى ممارسة أو الإنخراط في بعض أعمال الإحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.
- بروز بعض مظاهر الفساد الإداري والسياسي في أجهزة الدولة ومؤسساتها وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية.
- عجز الدولة في بعض الحالات على المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه ووقوعها فريسة الحروب الأهلية والصراعات الداخلية.[2]

4) إهتزاز شرعية الدولة لكيان سياسي:

إن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة وقد يترتب عليها إطاحة النظام وتغييره سواءًابإستخدام أساليب سليمة او خاطئة ولكن إنهيار شرعية النظام لا تؤثر بالضرورة في الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره وتجري داخله مختلف التفاعلات

[1]–فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 39.
[2]–المرجع نفسه، ص 40.

والعمليات السياسية وغير السياسية ويتجه إليه المواطنون بولائهم الأسمى. وفي هذا السياق فإن الدولة تبقى وتستمر على الرغم من تغير وتبدل النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية.[1]

[1]–فخر الدين ميهوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، المرجع السابق، ص 41.

المبحث الثاني: معيقات بناء الدولة في إفريقيا وأثر الإستعمار عليها

لقد واجهت الدول الإفريقية عديد المعيقات التي أثرت بشكل واضح على بناء الدولة بإطاحة الصراعات الداخلية وتدخل الدول المستعمرة

المطلب الأول: معيقات بناء الدولة في إفريقيا

لقد برزت هذه المعيقات مع السنوات الأولى لمرحلة الاستقلال الوطني التي شهدتها دول القارة الافريقية في ستينيات القرن الماضي وتمثلت هذه المعيقات التي أعاقت بناء الدولة الافريقية أساسًا في النزاعات الحدودية والانقلابات العسكرية.

1- مشكلة الحدود: لقد كان الاستعمار سببًا رئيسيا في نشوب النزاعات بين الدول الإفريقية نتيجة الحدود المصطفة التي رسمها داخل القارة الإفريقية أثناء مؤتمر برلين (1884-1885) إذ قام الاستعمار بتقسيم القارة ورسم حدودها بطريقة عشوائية دون النظر إلى الحقائق اللغوية الثقافية والتاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية للشعوب فهناك بعض الشعوب من كانت متجانسة وموحدة وحدت نفسها تابعة لسلطات إدارية مختلفة، في حين نجد البعض الآخر مختلفة في الجنس والعرق والدين وحتى الأعداء وراثيا ولعل أبرز ما يؤكد ذلك "أليكس توزان ساكي" "ALEX COUSIN SAKI" وزير خارجية غانا في عهد الرئيس نكروما حين قال: «هناك أفريقيون في موريتانيا لهم أقارب في السنغال. ولأهالي السنغال صلات قرابة في قامبيا» كما يضيف أن: هناك أربع دول هي ساحل العاج، فولتا العليا، الطوغو وشمال داهوسي ينحدرون من أصل واحد.[1]

ولقد ساهم هذا التقسيم العشوائي في ترسيم الحدود داخل القارة في اندلاع العديد من الثورات والنزاعات بين مختلف الدول الإفريقية والتي أعاقت بشكل كبير بناء الدول في إفريقيا بالخاصة تلك الناشئة والحديثة منها.

---

[1]-علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 243.

2- الحروب الأهلية:

تعد الحرب الأهلية من أكبر المعيقات وأخطر الظواهر التي شهدتها القارة الافريقية في بناء الدولة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا بحكم ما أدت إليه هذه الحروب من قتل مئات الآلاف من البشر وتشريد الملايين منهم وتدمير البنايات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فضلا على ما أسفرت عنه هذه الحروب من تدخلات أجنبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كل هذه العوامل المهددة للإستقرار والأمن جعلت من القارة الإفريقية أكثر قارات العالم فقرًا وأكثرها إضطرابا.[1]

وتعد العوامل السياسية الدور الأكبر في إشعال الحروب الأهلية نتيجة رغبة أحد الأطراف للوصول للسلطة عن طريق العنف أو رغبة طرف آخر في الوصول للحكم بإستعمال الطرق الغير شرعية. هذا ما أعاق بناء الدولة في إفريقيا لطول زمن الصراعات والحروب الأهلية وتفشي الفقر والمجاعة والجهل على إثر تلك الحروب.

3- ظاهرة الانقلابات العسكرية:

لقد كانت الانقلابات العسكرية نتاجًا للعديد من الاختلافات الكامنة في بنية الهيكل الاجتماعي في الدول الإفريقية كما أن هذه الانقلابات تعتبر دليلاً على هذه الدول لم تفلح بالنهوض بالأعباء الوظيفية والمادية والمعنوية التي أخذتها على عاتقها منذ التحرر والاستقلال في الفترة الممتدة بين عامي 1956-2001 شهدت القارة حدوث 186 إنقلاب بذلك يمكن وصف الدول الإفريقية إما نظم انقلابية أو واقعة تحت تهديد الانقلاب.[2]

هذا ما أعاق بناء الدول الإفريقية وعطل سير مؤسساتها وهدد اقتصادها واستقرارها لما تشهده من تهديد دائم.

بالإضافة للمعيقات والتهديدات التي تم ذكرها، هناك تهديدات ومعيقات جدديدة أعاقت بشكل واضح إستكمال بناء الدول في إفريقيا نذكر منها:

1. الجريمة المنظمة.

---

[1]-علي مدوني، المرجع السابق، ص 245.

[2]-المرجع نفسه، ص 250.

2. تجارة المخدرات.
3. تبييض الأموال.
4. إنتشار الأسلحة الخفيفة.
5. الفقر والأمراض والأوبئة.
6. المجاعة.
7. تلوث البيئة.

المطلب الثاني: أثر الاستعمار على بناء الدولة في إفريقيا

إن الدول الإفريقية وفي معظمها كانت عبارة على مستعمرات أوروبية والتي نالت إستقلالها حديثا تلك الميزة التي ساهمت في إعاقت بناء الدولة.

1-أثر الاستعمار على الدول الإفريقية:

استقلت أفريقيا عن الاستعمار الأجنبي وهي مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات استعصت على الحل، وبخاصة إشكالية بناء الدولة، بسبب تنامي الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع، وتنامي عدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، جعل مجموعة من الدول الأفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول الفاشلة.[1]

2- بناء الدولة في إفريقيا بعد الاستعمار:

تعود إشكالية بناء الدولة في أفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة، فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة، لكن الدولة في أفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإلحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على المشيخات والمماليك القديمة، وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة، فقد قام المستعمر الغربي

[1]-علي مدوني، المرجع السابق، ص 112.

بنقل تجربته ومفهومه للدول نقلاً سطحيًا وقاصرًا، بتكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية دون تغيير.[1]في شكل الدولة الأفريقية الحديثة، متجاوزًا الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية الاثنية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة والصعبة الفهم للقارة الأفريقية.

وهكذا يظهر أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسًا بالقادة والطبقة الحاكمة، كما أن الزعماء كانوا يمثلون غالبًا مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد.[2]

3- إشكالية الدول الإفريقية بعد الاستعمار:

واجهت الدولة في أفريقيا عدة إشكالات، نذكر منها:

أ. وجود تجمعات سكانية أفريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا، ضمت بعضها إلى بعض قسريًا في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة، فكان لابد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القربى، مع عدم قدرة الدولة على السيطرة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي.

ب. لم تركز الدولة في أفريقيا عندما أعلن عن ميلادها عقب رحيل الاستعمار، على الدول القديمة والحضارات التي تأسست عليها بعض الدويلات في بعض المناطق التي سبقت الاستعمار، مثل ممالك وادي والفور وتمبكتو وجني وصنفاي وسنار وغيرها، لأن الولاء والاعتراف بهذه الممالك انتهى فعليًا وأُبعد عن القلب بعد سنوات الاستعمار (محاربة النماذج الأصلية)، وذاك ما سبب ضياع التقاليد القديمة وعدم بقاء أي أثر لها.

---

[1]-الحافظ النووي، أزمة بناء الدولة بعد الاستعمار في أفريقيا (حالة) الدولة الفاشلة، جامعة محمد الخامس، 2009، ص 54.

[2]-المرجع نفسه، ص 2.

ج. لم تجد عملية بناء الدولة في أفريقيا المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة.

د. أصبحت الدول الأفريقية مسرحا للأقطاب، والصراعات الدولية بين القوى الكبرى في ذلك الوقت وهما المعسكران الاشتراكي والرأسمالي، إضافة إلى ما قامت به بعض الشركات المتعددة الجنسية من دور سلبي بعد رحيل الاستعمار في إفساد السياسيين في أفريقيا وسعيها لتحقيق مصالحها ولو على حساب الدول الأفريقية.

هـ. اعتماد الزعماء على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وهذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية.[1]

[1]–الحافظ النووي، المرجع السابق، ص 4.

خلاصة واستنتاجات:

يمكن القول على ضوء الخصائص والمميزات التي تتسم بها معظم الدول الإفريقية والتحديات الكثيرة والكبيرة التي تواجه عملية بناء الدولة والتي لم تستطع هذه الدول تخطيها يمكن القول أن فرص النجاح لعملية بناء الدولة ضئيلة جدًا في ظل غياب إرادة جدية، من طرف النخب الإفريقية لتفعيل دور المؤسسات وتحقيق إستقلاليتها أمام عدم إستكمال عملية البناء المؤسسي للدولة التي أعتبرت ضعيفة وهشة على الرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها فتراكم خبرات التعثر السياسي والفشل الاقتصادي وكذا فشل إصلاحاته أدى إلى عدم تحقيق تنمية وديمقراطية تؤدي إلى تشكيل دولة مؤسسات لا تزول بزوال القادة إلا أن الملاحظ هو صعوبة تحقيق ذلك، نظرًا لما شهدته الدول الإفريقية منذ الاستقلال من حالات عدم الاستقرار واستشراء الفساد الإداري والسياسي وغلبة الطابع التسلطي للدولة الأفريقية، حيث لا زالت العملية – عملية بناء الدولة – تعرف عدة تحديات تتطلب عملية تخطيها إرادة سياسية كبيرة من طرف النخبة من خلال تخليها عن منطق التسلطية إلى اشراك الفواعل الغير الرسمية في عملية بناء الدولة في إطار شراكة تحكمها عقود واتفاقيات تضمن للجميع مصالحهم وحقوقهم بعيدا عن التدخلات الأجنبية التي أثبتت في كل مرة أنها من الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار والفشل في بناء الدولة.

الفصل الثالث: بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة جنوب السودان

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في بناء الدولة في جنوب السودان

المطلب الأول: مراحل النزاع في جنوب السودان

المطلب الثاني: إنفصال جنوب السودان

المطلب الثالث: دور الدول الخارجية في انفصال جنوب السودان

المبحث الثاني: آليات وتحديات بناء دولة جنوب السودان

المطلب الأول: التحديات الداخلية والخارجية لبناء دولة جنوب السودان

المطلب الثاني: آليات بناء الدولة في جنوب السودان

المطلب الثالث: مستقبل بناء دولة جنوب السودان

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثالث: بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة جنوب السودان:

لم تكن ولادة الدولة في بلدان أفريقيا ولادة طبيعية وإنما كانت تقليد للدول المستعمرة شكلاً ومضمونا، وعلى الرغم من مضي خمسون عامًا من استقلال تلك الدول إلا أنها لا تزال تعاني من إشكالية بناء الدولة وأدائها.

وترافقت الأسباب الداخلية مع الأسباب الخارجية في تعثر الدولة في أفريقيا وتشكلت مجموعة من الأسباب التي ظلت مستمرة حتى الوقت الحاضر فمن إرث المرحلة الإستعمارية الذي حرم المجتمعات الإفريقية من بناء دولة منسجمة مع طبيعة تلك المجتمعات بالشكل الذي تكون فيه تلك الدولة إنعكاسًا للطبيعة المجتمعية فيها، ظلت الدولة بناءًاوأداءًا غريبة عن تلك الطبيعة أو الخصوصية ومن ثمة نتجت الخصومة بين الدولة والمجتمع وتعثرت في تسيير العلاقة بينهما هذا فضلاً على أن النخبة التي حكمت البلدان الأفريقية كرست تلك الخصومة ولم تكن قادرة على أن تكون قريبة من المجتمعات لأنها اتخذت طابعًا قبليا أو إثنيا في غالب الأحيان.

ذلك الذي ينطبق كل التطابق مع دولة جنوب السودان التي تواجه تحديات كبيرة لبناء دولة قادرة على القيام بالوظيفة التوزيعية وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الثالث إلى مبحثين يتناول المبحث الأول، العوامل التاريخية المؤثرة في بناء الدولة في جنوب السودان تمحور حول مراحل النزاع في جنوب السودان وكيفية إنفصاله عن السودان ثم دور العوامل الداخلية الخارجية التي أدت إلى الانفصال، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه التحديات والآليات لبناء دولة جنوب السودان تطرقنا من خلاله كذلك للسيناريوهات المتوقعة في خظم عملية البناء وتبلورها.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في بناء الدولة في جنوب السودان

يصنف جنوب السودان من بين أكثر الدول فشلا وذلك لعدة عوامل اثرت على عميلة بناء الولة وساهمت الى حد كبير في عجر الدولة على إرساء قوعد ومؤسسات تساهم في عملية البناء خاصة النزاعات الارثية والتعدد العرقي.

المطلب الأول: مراحل النزاع في جنوب السودان

قبل التطرق لمراحل النزاع في جنوب السودان يجب التطرق للتركيبة الإثنية في السودان التي كانت السبب الرئيسي في خلق الصراعات والنزاعات.

1- التركيبة الإثنية بالسودان قبل الانقسام:

- **التعدد العرقي:** إن التطور التاريخي للسودان والهجرات المتتالية على أرضها من كل الجهات أديا إلى تغيير الخارطة الديمغرافية فيه إلى حد كبير وأصبح السودان من أكثر الدول الإفريقية تنوعا إلى حد كبير وأصبح يلقب بـ «إفريقيا الصغرى» نظرًا ما فيه من تنوع عرقي وثقافي، وتقول الدراسات العلمية أن السودان قبل الإنقسام ينقسم إلى 56 جماعة عرقية رئيسية تتفرع إلى 598 جماعة عرقية، مما أدى إلى إنقسام المفكرين السودانيين بين "عروبة السودان" أو "أفريقية السودان".[1]

- **التعدد اللغوي:** يتميز السودان في هذا الجانب بميزتين أساسيتين هما: كثرة اللغات واللهجات وتعددها من ناحية وتداخلها اللغوي من ناحية أخرى فقد أكد "جوزيف غود يزغ" أن هنالك (04) مجموعات لغوية في إفريقيا هي: الكونو- كردفانيه واللغات النيلية الصحراوية، واللغات السامية أو الآفرو آسيوية، واللغات البانتورية، كما نجد في الشمال يتحدثون العربية وبلهجاتهم المحلية من النوية والبجا، في حين نجد في الجنوب من يتحدثون العربية من غير العرب

[1]-بهاء الدين مكاوي، استراتيجيات التنوع الاثني في السودان، مجلة المستقبل العربي الشهرية، السنة الحادية والثلاثون، العدد 362 لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 96.

ويطلق عليهم اسم "عرب جوبا".[1]وهي لغة عربية متميزة في الجنوب وتكونت في القرن 17 السابع عشر بين أصفاد العساكر السودانيين وهي منحدرة من لغة جبلية باري والتي تستخدم على نطاق واسع في الإقليم الاستوائي.[2]

أما تركيبة سكان الجنوب:

حيث تختلف الإحصائيات في تحديد عدد السكان في الجنوب وذلك بسبب الحرب الأهلية فحسب الإحصاء فهو قد شمل فقط المراكز الحضرية وبعض المناطق الآمنة في الجنوب فهناك حوالي 3.09 مليون نسمة يعيشون في جنوب السودان وهي نسبة أقل من تعداد 1983 والذي قدر بـ 5.03 مليون ولقد عقدت صفقته بين كل من الحركة الشعبية لتمرير السودان والمؤتمر الوطني وتم الإعلان عن نتائج التعداد في 2009/05/21 حيث بلغ التعداد السكاني حوالي: 39.154.490 مليون نسمة منهم 8.2 مليون نسمة في الجنوب أي نسبة 21% من سكان الجنوب.[3]

ويقطن الجنوب الأفارقة والمسيحيون والمسلمون وأتباع المعتقدات المحلية حيث يقيم السكان من ذوي الأصول الزنجية الخالصة في منطقة السافانا بالولايات الجنوبية التي تتمتع بمنسوب عالي من الأمطار. كما يقيم خليط من القبائل الشعرية الزنجات بمناطق حزام السافانا الأوسط ذي المنسوب المنخفض من الأمطار.

فالتوزيع النباتي والتوزيع الثقافي للسكان يتبع التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي، ففي أقصى الجنوب حيث الغابات توجد مجموعات إفريقية خالصة لم تتأثر باللغة العربية والإسلام، ويلي ذلك منطقة الحشائش الطويلة والسهول الفيضية، حيث توجد مجموعات إفريقية تأثرت جزئيا بالإسلام واللغة العربية واحتفظت بلغتها الأم، بينما في السهول

---

[1]–بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 99.

[2]–يوناس بول ديمنال، الإسلام والمسلمون في جنوب السودان والتوقعات المستقبلية، مجلة محكمة قراءات افريقية، تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد الثاني عشر، أفريل 2012، ص 80.

[3]–يمينة لخشين، إنفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003–2004، ص ص 4، 5.

السافانا ضروب متفاوتة من الإمتزاج والاختلاط بين السلالات من جهة وبين الثقافات المحلية من جهة أخرى.[1]

*** الجماعات الإثنية الانفصالية والصراع بين الشمال والجنوب:**

كما أن الصراع بين الشمال والجنوب لم يعد منذ 1995 نزاعا بين من يؤيد الوحدة الوطنيةوالانفصال، إنه صراع من أجل السيطرة على السلطة بين كل الفئات السودانية ولم تكن أغلبية الجنوبيين مع فكرة الانفصال قبل 1989 إلا بعد أن جاءت الجبهة القومية الإسلامية مع حلفاءها من العسكر إلى السلطة وحولت الحرب الأهلية إلى صراع ذو طابع ديني وأعلنت الجهاد.[2]

لقد تعرضت جميع مكونات الدولة الوطنية إلى حالة عدم استعاب فكري لها، وتوزعت بين الرفض المبدئي والقبول التكتيكي بسبب الأرث الاستعماري وأثره على الخارطة الجديدة للدول حديثة الاستقلال والحاجة إلى إصلاحات وكذا إلحاح فكرة إقحام نمط "التنظيمات". مما تمخض عنه تحديد مضامين مفهوم الدولة الوطنية في، الدستور، الجنسية، التراب الوطني، الوطن والأمن.

وهو ما ينطبق على الوضع الداخلي بالسودان أي يعود أصل الصراع إلى بداية خروج الانتداب البريطاني من الأراضي السودانية عام 1956 أي طالب الجنوبيون بحقهم في الثروة وتقلد المناصب السيادية في الدولة ولم يأخذ النظام القائم بقيادة عمر البشير في بداية حكمه الصيغة المثلى لإعداد الدستور التوافقي الذي يرضى كافة الفصائل الاثنية، ذلك ما أفضى إلى صراع مرير بين الحكومة الشمالية والمتمردين في الجنوب في صورة لتغييب الولاء هذا الأخير الذي تحول إلى الأطر التقليدية ممثلة في القبلية والعصبية.

---

(1)–يمينة لخشين، المرجع السابق، ص 15.

(2)–أوصيف بلال، التعدد الإثني وإشكالية بناء الدولة في السودان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015–2016، ص ص 80، 81.

2-مراحل أزمة جنوب السودان:

تبرز مراحل أزمة جنوب السودان من خلال الحكومات المتعاقبة ومواقفها من الانفصال والتي تبدأ بعد الاستقلال. وفيما يلي عرض لكرونولوجيا ومواقف تلك الحكومات:

أ) حكومة إسماعيل الأزهري (1954-1958):

تولى إسماعيل الأزهري الحكم في يناير 1954م، وعندما استقر أعلن استقلال السودان من خلال البرلمان، وفي سبيله لذلك كان قد وعد النواب الجنوبيين بتنفيذ المطالب الجنوبية بشكل جاد خاصة بما يتعلق بالنظام الفدرالي، مقابل تصويت الجنوبيين لصالح الاستقلال وبعد الاستقلال شكل إسماعيل الأزهري حكومته التي تناست مطالب الجنوبيين خاصة فيما يتعلق بسودنة الوظائف حيث حصل الجنوبيين على ست وظائف من أصل 800 وظيفة مما أثار سخط الجنوبيين بشكل واسع، وظهور حزب الأحرار الجنوبي كما أثار إسماعيل الأزهري القوى السودانية المؤيدة للاتحاد مع مصر بسبب تراجعه عن وعده بالاتحاد مع مصر كل هذه الاضطرابات أدت إلى سقوط حكومة إسماعيل الأزهري وتشكيل الحكم القائد العام للجيش.[1]

حيث تميزت فترة حكم إسماعيل الأزهري بـ:

- إهمال التنمية في الجنوب والاستلاء على المدارس البشرية وحصر وظائف الدولة بالجنوب للأهل الشمال فقط.
- طلب نواب الجنوب بتطبيق النظام الفدرالي وإنسحابهم من البرلمان بعد رفض لجنة البرلمان للفكرة.[2]

---

[1]-عبد اللطيف فاروق أحمد، إنفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص 59.

[2]-يوسف بن عمر سلمان، الأزمة السودانية بين تفاعل العوامل الداخلية والمؤشرات الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والفكرية الدولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2005-2006، ص 46.

ب) حكومة الفريق إبراهيم عبود: 1958-1964:

غلب على تلك الفترة الإتجاه القائل بأن حل مشكلة جنوب السودان لا يتم إلا من خلال دمج شمال وجنوب السودان، حتى ولو بالاكراه مما أدى بالحكومة إلى القيام بمجموعة من الإجراءات أبرزها إتباع أساليب الترهيب و القهر بالإضافة إلى تقييد الأرساليات التبشيرية، إلى أن وصل الأمر إلى طرد جميع المبشرين الأجانب من الجنوب ونتيجة لهذه الإجراءات فر اللآلاف من الجنوبيين إلى الخارج إلى أوغندا وكينيا واثيوبيا، حيث كون هؤلاء المهاجرين ما يسمى بمنظمة "بسكادنو" وهي الإختصار لكلمة "الإتحاد الوطني السوداني للمناطق المغلقة" وكان من ضمن مقاصد إنشائها إنفصال السودان، ثم تحول إسمها إلى "صانو" وفي عام (1953) تشكلت حركة "أنانيا" والتي مثلت نشأتها بداية لعسكرة الأزمة مما أدى لاندلاع بوادر الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ومع تزايد العمليات العسكرية، حيث قامت ثورة شعبية أطاحت بحكومة إبراهيم عبود.[1]

حيث إعتمدت سياسة إبراهيم عبود على:

- إدماج الشمال بالجنوب منن خلال نشر الدين الإسلامي واللغة العربية.
- إنشاء المعاهد الإسلامية وتحفيظ القرآن، وحضر التبشير المسيحي وطرد المسيحيين، وتم تدويل قضية الجنوبيين تحت ضغط الفاتيكان.
- التوسع الجنوبي في إنشاء الأحزاب الأقليمية إذ شكل الحزب الفدرالي الجنوبي وقد حاز على أغلبية الأصوات في دوائر الجنوب في الانتخابات عام 1958.
- إنسحاب نواب الجنوب من البرلمان سنة 1958.[2]

ج) حكومة سر الختم الخليفة والحكومات 1964-1969:

حيث تعرف كذلك هذه المرحلة بثورة أكتوبر الشعبية.

---

[1]-عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص 60.

[2]-توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان، دمشق، وزارة الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2012، ص 46.

تم إسقاط حكومة إبراهيم عبود بواسطة ثورة شعبية وتم تحويل نظام الحكم على نظام مددني على رأسه سر الختم الخليفة والذي قام بتعيين وزير للداخلية من الجنوب وهو ما مثل بادرة جيدة شجعت حركة "سانو" على حوار وفقا لشروط معقولة تمثلت في إعلان العفو على الفارين إلى الخارج من أبناء الجنوب والاعتراف بحركة "سانو" كحزب سياسي وتم الاتفاق على عقد مؤتمر المائدة المستديرة والذي جمع أحزاب الشمال والجنوب وساعد انفتاح الشمال على تقدم حركة "سانو" بمطالب أخرى أبرزها إلغاء لائحة المناطق المغلقة وقانون جمعيات المبشرين وتطبيق الفدرالية في الجنوب ويكون نائب رئيس الدولة من القيادات الجنوبية والاعتراف باللغة الإنجليزية لغة رسمية في الجنوب إلا أن الحكومة رفضت المطالب الأخيرة وتم عقد مؤتمر المائدة المستديرة في 1965. ولم يمكن المجتمعون من الوصول لصيغة محددة يتم من خلالها للصول لصيغة دستورية بين المركز والولايات وفي هذه المرحلة انقسمت القوى الجنوبية نفسها بين تيار يطالب بإستقلال ذاتي موسع، وتمثله حركة "سانو" وتيار تبنى النضج الإنفصاليمتمثلا في "حركة تحرير جنوب السودان" وتم تشكيل ما يعرف بلجنة الإثني عشر من عدد متساوٍ بين الشماليين والجنوبيين وقد كان تقرير اللجنة خياريًا، الانفصال والكونفدرالية وأوصى بمبدأ الحكم الإقليمي حيث توالت الفترات الإنتقالية حتى حدوث إنقلاب بقيادة جعفر النميري.[1]

وقد حدثت في هذه الفترة عدة تمردات:

-1-تمرد 1964: والذي قام به القس والعضو السابق في "سانو" والذي تمكن من الحصول على أسلحة وذخائر بكميات كبيرة من إسرائيل وهذا بهدف تسليح حركة "أنانيا" محاولة للاستلاء على مدينة "واو" عاصمة مديرية بحر الغزال ورأس مجموعة المتمردين أحد سلاطين قبيلة "الدينكا" ويدعى "بيرنابادياني ماو" ولقد فشل المتمردين في محاولاتهم وفشل الكثير منهم.

-2-أحداث عنف وقعت في جوبا عام 1965: حيث كان سريًا من عناصر الحزب الشيوعي والمناصرين والديمقراطيين وقد تكون مجلس الثورة من ضباط شيوعيين وناصرين ووطنيين وقد اشتهر هذا الإنقلاب بـ: "جعفر النميري".[2]

---

[1]-عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص ص 60، 61.

[2]-مصطفى أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، ايتراك للنشر والتوزيع، 2006، ص 23.

د) حكومة جعفر النميري: 1969-1985:

في مايو 1969 حدث انقلاب بزعامة جعفر النميري، وقد كان دافعه للإنقلاب–حسب ما أعلنه– هو فشل الحكومات السابقة في حل مشكلة جنوب السودان وقام جعفر النميري بتعطيل الدستور وحل مشكل السيادة والجمعية التأسيسية وحدد جعفر النميري توجهاته التي كان أبرزها الوقوف إلى جانب القضايا العربية والتوجه العسكري الشرقي وقد تبنى جعفرر النميري موقفين من أزمة جنوب السودان. أولهما: التفاوض الذي جسدته إتفاقية "أديس أبابا" 1972، والموقف الثاني: الإختلاف والمواجهات الدامية حيث جمد النميري تلك الإتفاقية ولقد نظر جعفر النميري إلى الحكم الذاتي كأحد المفاتيح الرئيسية لحل مشكلة الجنوب فأتخذ إجراءات أعادت النقد لدى أهل الجنوب في الحكومة وعاد الفارون من أهل الجنوب وبدأ حوارًا مع الحكوومةإنتهىبإتفاقية "أديس أبابا" عام 1972 بين جعفر النميري و"جوزيف لاقو" والذي حظي بتأييد داخلي وخارجي كبير وبناءًا على إتفاق "أديس أبابا" صدر قانون الحكم الذاتي لجنوب السودان والذي أعترف باللغة العربية كلغة رئيسية في السودان، والإنجليزية لغة رئيسية في الجنوب ولقد حدد الحكم الذاتي طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب، ولكن لدى قيام الرئيس جعفر النميري بتقسيم الجنوب عام 1983 إلى ثلاث ولايات بدلاً من ولاية واحدة وفقا لاتفاقية "أديس أبابا" مما جعل الجنوبيين يعتبرون التصرف بمثابة إلغاء الاتفاقية.[1]

قاد "جون جارانج" لتمرد الجنوبي وأعلن نفسه قائدًا للجيش الشعبي لتحرير السودان مؤكدا أنه يهدف إلى حل مشكلة السودان ككل وليس جنوب السودان فقط وقد أكد جارانج أن حل مشكلة السودان هو تطوير الدولة السودانية، حيث عادت الأعمال العسكرية على الواجهة بين السودان وجنوب السودان.[2]

حيث كان تمرد "جون جرانج" نتيجة لعدم إلتزام النميري ببنود الإتفاقية والمتمثلة في:

---

[1]–عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص ص 61، 62.

[2]–مولود سداد سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد السابع والأربعون، 2010، ص 142.

- عدم إلتزام حكومة "النميري" بما أتفق عليه فيما يخص قوات "الأنانيا".
- عدم الإلتزام بقضايا الدين واللغة والقومية والتي نصت عليها المادة 16 من دستور 1973.
- إعادة توزيع الجنوب للأقاليم الثلاثة.
- مشكلة التهميش فمن 275 مليون كانت مخصصة للجنوب حسب الإتفاقية لم يتلقى الجنوب فعليا إلا 45 مليون سنة 1972.

هـ) حكومة الفريق سوار الذهب: 1985-1986:

أطاحت الثورة الشعبية في أفريل 1985 بنظام النميري وإنظم الجيش السوداني، وتم تشكيل مجلس عسكري برئاسة الفريق ""سوار الذهبب" حيث تم تشكيل مجلس عسسكريإنتقالي لمدة سنة، حيث كان "فشل النميري" في حل مشكلة الجنوب من الأسباب الرئيسة للإطاحة به، وقام "سوار الذهب" بإيقاف قرارات "النميري" وأعاد العمل بإتفاق "أديس أبابا" ولكن قوبل ذلك بالصد من طرف الحركة الشعبية وتقدمت العديد من منظمات المجتمع المدني بمبادرات كان أبرزها "إعلان كوكادام" ولكن أغلب القوى السودانية، إعترضت عليه لأنه تناول قضايا كانت محل خلاف بين القوى السودانية كان أبرزها رفع حالة الطوارئ وإلغاء قوانين سبتمبر 1983، وإلغاء الاتفاقات الموقعة مع الأقطار الأخرى التي تمس بالسيادة الوطنية للسودان، مثل إتفاقية الدفاع المشترك مع مصر عام 1977 حيث إنتهت هذه الفترة الإنتقالية بتشكيل حكومة صادق المهدي.[1]

كما عرفت هذه الفترة مجموعة من العوامل أدت إلى إنفجار الوضع في السودان وحصول إنتفاظة 06 أفريل 1985. تتمثل في:[2]

- التبادل المتكرر للسلطة بين االجيش والأحزاب السياسية.
- تبادل التحالف التصارع بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي.
- أزمة جنوب السودان المستمرة من دون حل.
- تزايد الفقر والحرمان والجوع والكوارث الطبيعية.

[1]-عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص 633.

[2]-توفيق المدني، مرجع سابق، ص 44.

حيث في مارس 1986 تم إعلان "كوكادام" بين الحكومة السودانية وحركة التمرد من وراء العسكريين والذي إعترضت عليه معظم القوى العسكرية.

د) حكومة الصادق المهدي:

تم إجراء انتخابات بإنتهاء الفترة الإنتقالية وفي خلال خمس سنوات قام الصادق المهدي بتشكيل خمس حكومات في الفترة بين 1986 حتى 1989 إمتنعت خلالها الحركة الشعبية لتحرير السودان عن المشاركة في الحكومة وحققت في هذه المرحلة الحركة الشعبية بعض النجاحات منها إعلان الحكومة للعودة إلى الحوار السلمي.[1]

ز) مرحلة جهة الإنقاذ: (1989-2005): أو: مرحلة ما بعد ربيع الديمقراطية الثالثة 1989 حتى 2005:

وفي مارس 1986م تم إعلان كوكادام بين الحكومة السودانية وحركة التمرد، من وراء العسكريين وقد اعترضت عليه معظم القوى السياسية والسودانية مثل رفع حالة الطوارئ وإلغاء قوانين تطبيق الشريعة الإسلامية قوانين سبتمبر 1983م مع إلغاء الاتفاقيات الدفاعية موقعة مع أقطار أخرى إشارة إلى اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر.

- ✓ وفي 16 نوفمبر 1988م تم عقد اتفاقية السلام السودانية بين الميرغني وجون قرنق إلا أن حادثة إطلاق النار على طائرة وزير الدفاع السوداني كانت بمثابة انتكاسة هذه الاتفاقية.
- ✓ في فيفري 1989م سقطت مدينة الناصر قرب الحدود الاثيوبية في يد قوات التمرد كما نشئت حركات التمرد في نوفمبر 1989 هجوما على مدينة الكرمك في النيل الأزرق، وقد استعادت القوات الحكومية تلك المدينة في بداية تحول سياسة الحكومة تجاه حركة التمرد، حيث اتجهت الحكومة إلى إعادة بسط سيطرتها على المناطق التي سبق الحركة إن استولت عليها.[2]

[1]-عبد اللطيف فاروق أحمد، مرجع سابق، ص 63.

[2]-مصطفى أحمد انو الخير، المرجع السابق، ص 25.

- ✓ دحر حركات التمرد: لما جاءت حكومة البشير إلى الحكم في السودان في 30 جويلية 1989م بقيادة حركة الإنقاذ حيث كان جنوب السودان ومناطق من جبال النوبة في ولاية جنوب كردخان في يد المتمردين وذلك بسبب إنهيار القوات المسلحة السودانية وضعفها لقمة التمويل والدعم، حيث بعد تولي البشير الحكم إهتم بإعادة هيبة الجيش السوداني وتأهيله، وقام بحركة تجييش وتدريب واسعة في الشعب وإستطاع دحر التمرد لإعادة السيطرة على أكثر من 90 بالمئة من الجنوب.[1]

-3- جولة المفاوضات الأولى أوت 1989م: أرسل وفد حكومي إلى أثيوبيا لمقابلة الرئيس الأثيوبي آنذاك منفستوهايلي مريام الذي كان يحتضن الحركة الشعبية ويقدم لها الدعم المالي والعسكري مقابل إيواء السودان المعارضة الأثيوبية، وذلك بحسب تنويره بما حدث في السودان وقد تمخضت زيارة الوفد عن الإتفاق على عقد الجولة الأولى للمفاوضات مع الحركة الشعبية بأديس أبابا في أوت 1989م حيث تكون المجلس من العقيد محمد الأمني وثمانية أعضاء وانضم إليهم في المفاوضات سفير السودان بأثيوبيا عثمان النافع ووفد من الحركة الشعبية فقد كان برئاسة دلام اكول وعشرة آخرين حيث توصل الطرفان في النهاية إلى الاتفاق على إصدار بيان مشترك جاء فيه ما يلي:

- ➢ اعتماد التنوع في السودان.
- ➢ اقتسام السلطة والمشاركة فيها.
- ➢ التوزيع العادل للثروة والتنمية المتوازنة.
- ➢ حسم قضية الهوية الوطنية.
- ➢ تحديد العلاقة بين الدين والدولة على أساس ديمقراطي يمنح الأغلبية المسلمة حقها في تسريح للمواطنين جميعا في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة.[2]

[1]–د. إبراهيم العامر، المرجع السابق، ص 61.

[2]–بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 259.

4- جولة المفاوضات الثانية بنيروبي (30 نوفمبر، 5 ديسمبر 1989م):

جاءت هذه المفاوضات بعد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا الإسلام والذي أصبحت توصياته هي برنامج الحكومة للتفاوض مع الحركة الشعبية وذلك بوساطة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، حيث توصلت المحادثات إلى الآتي:

- البند رقم 2 تم التوصل لاتفاق حول تقرير مؤتمر الحوار.
- البند رقم 7 التوصل لاتفاق حول إقامة مؤتمر دستوري.
- البند رقم 8 التوصل لاتفاق حول إقامة الدستور الدائم.[1]
- المبادرة الأمريكية أفريل 1990م.
- تلبية لنداء الرئيس عمر البشير الذي دعا فيه الدول إلى المساعدة في التوصل إلى حل سلمي للمشكلة السودانية تقدمت الو م أ بالمبادرة التالية:
  - الإبقاء على السودان موحدا.
  - تضييق الحكم الفدرالي في السودان.
  - تتم تسوية المشكلة عبر 4 مراحل.
- المرحلة الأولى: وقف إطلاق النار بعد مضي 72 ساعة من التوقيع على هذا الإعلان.
- المرحلة الثانية: عقد اجتماع تحضيري في كنساسا.
- المرحلة الثالثة: الفصل بين القوات خلال ثلاثين يوما من انتهاء المؤتمر.
- المرحلة الرابعة: يبدأ المؤتمر أعماله بعد مضي خمسة وسبعين يوما من الإعلان المشترك.[2]

5- جولة مفاوضات 1991م: حيث عرض الرئيس النيجيري إبراهيم بابا نجيدا رئيس منطقة الوحدة الإفريقية وساطته وفيها الطرفان.

حيث عقدت جولة مفاوضات في جوبا في ماي 1992م وفد الحكومة برئاسة محمد الأمين خليفة، وجناح توريت برئاسة وليم نون وجناح الناصر برئاسة وليم وجناح الناصر

---

[1]- بهاء الدين مكاوي المرجع السابق، ص 260.

[2]-المرجع نفسه، ص 161.

برئاسة دلام أكول، حيث لم يحرز هذا اللقاء أي تقدما يذكر، كما اتضح من البيان المشترك الذي توصل له الطرفان، بل تحدث على عموميات مثل النقد العرفي وضرورة تقسيم السلطة.

-6- جولة جويا الثانية في مايو 1993: حيث كان بإمكان هذا الاتفاق وضع حد للحرب الأهلية لأنه أجاب على التساؤلات حيث اعترف بالتباين العرقي والثقافي لأهل السودان وأن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، وأنه لا يضار أحد بسبب جنسه ولونه أو دينه كما يؤكد على المساواة بين المواطنين في السودان، ولكن هذه الجولة باءت بالفشل ومع نهاية 1993م تولت الوساطة المنظمة الحكومية للجفاف والتنمية (الايغاد) وتتكون من السودان، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الصومال إيريتيريا، جيبوتي، حتى تواصل الأمر كذلك إلى إبرام السلام في كيننيا 2005.

ولقد تميزت هذه الفترة بتوترات داخل السودان تمثلت في ما يلي: في 14 فيفري 1993 قامت قوات قرنق التي تنتمي إلى قبائل الدينيكا بقتل أكثر من 10 آلاف من قبيلتي الشلوكالنوير اللتين ينتمي إليها مشار واكول كما عمدت على حرق أكواخهم في 10 يوليو 1993م وراحت قوات غرانق تهاجم مشار في كونفور مدينة ريفية جنوبية، حيث أسفر على القتال بين الجانبين عن مصرع الآلاف وتشريد ما كان قد تبقى من سكان المدينة.

شهدت مناطق المدن الجنوبية الثلاث (واط، ايور، كونفور) قتالا ضاربا بين الفصلين الجنوبيين أسفر عنه مقتل ما يزيد عن نصف سكان مدن المثلث.

كل هذه الأحداث تدل على انفصال داخل الجماعات المسجلة في جنوب السودان وذلك من أجل تحقيق الوحدة الداخلية والحفاظ عليها.[1]

وفي سنة 1998م إستطاعت الحكومة السودانية توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة عن حركة التمرد جون قرنق وقد تبنت الاتفاقية حق تقرير المصير للجنوب، ولكن تنفيذ هذه الاتفاقية واجه بعض الصعوبات على أرض الواقع، ونبذت الأطراف الجنوبية اتفاقية الخرطوم للسلام وانضمت لحركة جون قرنق كما تم الإعلان عن اتفاقية ماشكوس في 20 يوليو 2002 فيه وفد من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان

[1]-يوسف بن عمر سلمات، المرجع السابق، ص ص 79، 80.

والذي تضمن أبرز بنود منح تقرير المصير لجنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها 6 سنوات ليقرر بعدها الجنوب الانفصال أم الاستمرار.[1]

7- إتفاقية نيفاشا:

بعد مفاوضات شاقة وجولات تفاوضية إتسمت بالشد والجذب استمرت نحو إثني عشر عاما من بداية منبر "الإيجاد" ثم الاتفاق بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع من يناير 2005/01/09م، وطبقا لهذه الاتفاقية إتفق الطرفان على أولوية وحدة السودان وعلى الإرادة الحرة لشعبه وعلى الحكم الديمقراطي والمحاسبة والمساواة لجميع مواطني السودان، وقد نص الاتفاق على فترة انتقالية مدتها ست سنوات يحق للجنوب بعدها الاستفتاء على تقرير مصيرهم، إما بالوحدة أو الإنفصال وفي أثناء الفترة الانتقالية يتعهد الطرفان بوقف العدائيات وإنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها في إتفاق السلام ويتم تكوين لجنة مهمتها مراقبة تنفيذ السلام.

وقد إشتمل الاتفاق على ستة بروتوكولات:[2]

1. بروتوكول ماشاكوس في جويلية 2002 والذي عالج علاقة الدين بالدولة وحق تقرير المصير لجنوب السودان.
2. اتفاقية الترتيبات الأمنية خلال الفترة الإنتقالية، سبتمبر 2003 الذي نص على تشكيل وحدات مشتركة مع إحتفاظ كل طرف بجيشه.
3. بروتوكول إقتسام الثروة في 2004 والتي تشمل تحديد آليات تقسيم الموارد المائية النفطية والمائية خلال الفترة الإنتقالية.
4. بروتوكول إقتسام السلطة في 2004 وهو ينص على ترتيبات إقتسام السلطة في تفتح النظام السياسي القومي من خلال الانتخابات وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان.[3]

---

[1]-داتيم سايمون ميبور، تأثير أزمة أبيي على السياسة الراهنة، الخرطوم، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد التاسع، نوفمبر 2008، ص ص 01، 02.

[2]-عبد اللطيف فاروق، مرجع سابق، ص 71.

[3]-عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومحددات الوحدة في السودان، لبنان، دراسات الوحدة العربية، 2009، ص112.

5. بروتوكول فض النزاع في ولايتي كردخان الجنوبية والنيل الأزرق 2004، حيث سيتم تمثيل الولايتين على المستوى الوطني بالنسبة والتناسب مع حجم سكانها.
6. بروتوكول فض النزاع في منطقة "آيبي" حيث تحصل منطقة آيبي وضعية إدارية خاصة خلال الفترة الإنتقالية بعد تحديد وتعريف المناطق التابعة لآيبي من خلال لجنة آيبي.[1] كما طبعت هذه الإتفاقية في 256 صفحة وفي 06 فصول.[2]

تقييم إتفاقية نيفاشا:

جاء توقيع اتفاقية "نيفاشا" للسلام ليضع حدًا لأطول حرب أهلية في القارة السمراء ويشير ببدء عهد يسوده العدل والسلام في كافة أرجاء السودان وصاحبت توقيع الاتفاقية أجواء إيجابية تمثلت في إيقاف الحرب بكل تبعاتها من إهدار الموارد المالية وإزهاق الأرواح البشرية وعدم استقرار المواطن وإعاقة المواطن وإجازة دستور انتقالي يكفل حقوق المواطنة وحقوق الأقاليم، وينص على إستقلال القضاء وقيام حكومة انتقالية شمل التمثيل فيها المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، كما شملت الاتفاقية أيضا قيام أجهزة إدارية وتنفيذية في جنوب السودان والنيل الأزرق وكردخان والتقاسم العادل للثروة بتدفق عائدات النفط للجنوب كما شكلت الإتفاقية إطارًا وحاجزًا لإتفاقيات السلام في رجوع السودان، فقد تلتها لاحقا اتفاقية "الشرق" واتفاقية "أبوجا" في دارفور، حيث قدمت اتفاقية نيفاشا نموذجا ملهمًا أعطى الثقة في إمكانية حل مشاكل السودان بشكل سلمي.[3]

وبالرغم من كل ذلك فإن الحكومة السودانية وشريكتها الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يحالفهما التوفيق في تصورهما أن بإمكان الاتفاقية وحدها تأسيس مجتمع سوداني متكامل، لأن هناك فرقًا كبيرا بين الواقع الاجتماعي وأطروحات السياسيين ويكمن الخطأ في اعتماد الحكومة السودانية على الاتفاقية في حل مشكلة معقدة مثل مشكلة الهوية لذا كان لابد من دور فعال للمجتمع المدني في حل تلك الإشكالات المعقدة وعلى المستوى السياسي فقد واجهت

[1]–عنتر عشري آغا، المرجع السابق، ص ص 102، 103.

[2]–بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 235.

[3]–عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 86.

الاتفاقية العديد من العقبات حيث بدا من الواضح أن شريكي الحكم في السودان لا يزالان يعانيان من أزمة ثقة خاصة من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان.[1]

المطلب الثاني: إنفصال جنوب السودان

لقد جرى إستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان يوم 09-01-2011 حيث صوت حوالي 98.83 بالمائة لصالح الإنفصال، فيما إختار 1.18% بالمائة قرار الوحدة وقد تم إعلان ميلاد الدولة الإفريقية رقم 48. وحددت الحركة الشعبية إسم الدولة بـ: "جمهورية جنوب السودان" وعاصمتها "جوبا" كما حددت عملتها "الجنيه" كما تم اختيار العملة الرسمية للبلاد.[2]

إن التصويت بالأغلبية الساحقة والمطلقة لخيار الإنفصال عن دولة السودان لم يأت بإرادة طوعية للجنوبيين فحسب بل اجتمعت معه العديد من المتغيرات الخارجية التي أثرت على توجه عملية الانتخابات من خلال تلك المؤامرات التي أحيكت خيوطها من قبل القوى الكبرى والتي عملت للترويج لحق السودانيين في تقرير المصير وأثرت في الرأي العام الجنوبي بشكل كبير بشعارات حقوق الإنسان فيما يرجح أن تكون نسبة 1.18 بالمائة من الجنوبيين الرافظةللإنفصال هم الأشخاص القاطنيين في الشمال والذين يملكون وظائف راقية ويعيشون في نعيم مقارنة بإخوانهم وأبناء جلدتهم من المستوطنين في الجنوب المعزول تنمويًا، ولعل الحدث الأكبر هو مسارعة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان بالاعتراف الرسمي لدولة جنوب السودان. حيث قال الرئيس السوداني عمر البشير فور خروج نتيجة الإستفتاء: «اليوم تسلمنا النتيجة ونقبلها بصوت رحب لأنها تمثل إرادة أهل الجنوب» فيما تبنى رئيس جنوب السودان "سلفاكير" الخطاب التصالحي لقوله في اجتماعه مع الحكومة السودانية «إن الرئيس السوداني والحكومة السودانية يستحقان مكافأة» وأكد بقوله أيضا «انفصال السودان ليس نهاية

[1]-عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 87.

[2]-دريد الحطيب، محمد أمير الشب، انففصال الجنوب: الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والعشرون، جوان 2012، ص 393.

الطريق، ولن نكون أعداء ونهدف إلى بناء علاقة قوية بيننا وبين الشمال والحدود ستكون على الورق فقط».[1]

وبعد أن أعلنت الحكومة السودانية إعترافها بحق الجنوب في الانفصال رسميا في 09-07-2011 كما هو منصوص عليه في إتفاق السلام وبدأت الخطوات العملية لتحقيق الانفصال عمليا وقاد الاتحاد الإفريقي بواسطة لجنته العليا برآسة رئيس جنوب افريقيا "ثابومبيكي" المفاوضات لمعالجة بعض القضايا العالقة التي لم تحسمها اتفاقية السلام وعلى رأسها المواطنة، والإقامة وقضية الديون وقضية النفط والحدود ومنطقة "آيبي" الواقعة على الشريط الحدودي بين الشمال والجنوب والتي تعد أكثر القضايا العالقة بين الشمال والجنوب إلتهابًا وقد تضمن إتفاق السلام ملحقًا خاصا بها ونتيجة للخلاف الحاد بين شريكي الاتفاق على هذه القضية فقد تم رفعها إلى التحكيم الدولي في محكمة العدل الدولية التي أصدرت قرارًا عام 2009 في هذا المجال وأكدت أن المناطق النفطية خارج النزاع، ولكن بقيت نقطة مهمة حول من يحق له التصويت حول تلك المنطقة خاصة بعد الانفصال، حيث يصر الجنوبيين على أن قبائل "الدينكا" وحدهم لهم الحق في التصويت لأنهم أبناء المنطقة فيما تصر حكومة الشمال على أن أبناء كل المنطقة لهم الحق في التصويت، حيث دخلها الجيش الحكومي ودخول قوات أثيوبية لحفظ السلام إلى غاية الاتفاق عليها والتي لم يتم الاتفاق عليها إلى اليوم.[2]

المطلب الثالث: الدول الخارجية في انفصال جنوب السودان

لقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة عديد الضغوط على حكومة الخرطوم لفرض حلول تتلاءم مع مصالحها والتي دعت إلى انفصال الجنوب حيث تباينت أشكال الضغوط التي مارستها أمريكا على النحو التالي:

1-ضغوط سياسية: تمثلت في اتهام الإدارة الأمريكية لحكومة الإنقاذ بالإرهاب عام 1992 وضمها للدول التي ترعى الإرهاب، حيث قامت الولايات المتحدة بالضغط على عديد المنظمات

[1]-توفيق المديني، المرجع السابق، ص ص 103، 105.

[2]-عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 81.

الدولية كالأمم المتحدة من أجل إصدار توصيات تدين تعامل الحكومة السودانية مع الأقليات، كما قامت لجنة الشؤون الأفريقية ومؤسسة السلام الأمريكية بعقد ندوة بعنوان: «السودان المأساة المنسية» وانتهت الندوة بعدة توصيات منها:[1]

- حق تقرير المصير لجنوب السودان وجبال النوبة والمناطق المهمشة.
- الوقف الفوري لإطلاق النار ومراقبة هذا الوقف.
- الاتفاق على معارضة سياسات الخرطوم أو أي حكومة مقبلة ترفض مبدأ تقرير المصير.

وجاء تعيين الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" مبعوث أمريكي خاص لشؤون السودان وهو السيد هاري جونستون كخطوة أخرى نحو تدويل القضية السودانية.

2-ضغوط اقتصادية: وتمثلت في قطع كافة المساعدات الحكومية والضغط على المنظمات والمؤسسات الاقتصادية بعدم منح الحكومة السودانية لأية قروض.

3-ضغوط عسكرية: تمثلت في الدعم العسكري لدول جوار السودان أوغندا وأرتيريا وأثيوبيا حيث قامت هذه الدول بدورها بدعم العسكري للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان والسماح لها للإنطلاق من أراضيها لشن هجمات على النظام السوداني.[2]

وفي واشنطن تعهد بيان رئاسي بأن تكون الو. م. أ شريكتهم في السعي إلى التنمية والحكم الذي يلي تطلعاتهم واحترام حقوق الإنسان كما إعترفت بجنوب السودان كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا وكندا وسويسرا وجنوب إفريقيا وأثيوبيا وكينيا وليبيا على قول مدير مركز الدراسات السودانية حيدر إبراهيم فإن الدولة الجديدة عليها توحيد مكوناتها القبلية والعرقية وقال: «إن الدولة الجديدة عليها أن تقدم الغذاء لـ 09 مليون شخص رغم إفتقادها لأي نوع من البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية».[3]

---

[1]-عبد اللطيف فاروق أحمد، إنفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 87.

[2]- المرجع نفسه، ص 88.

[3]-عنتر عشري آغا، سلفاكير ودولة جنوب السودان، المرجع السابق، ص 29.

ويمكن تلخيص السيياسة الأمريكية اتجاه الحكومة السودانية فيما يلي:

- فرض العقوبات الاقتصادية وحضر الأسلحة ووقف نشاط التنقيب على النفط.
- مساندة حركة التمرد التي يقودها جون قرنق مباشرة أو غير مباشرة.
- إثارة واشنطن بحق تقرير المصير لكل المناطق المعنية في السودان.

حيث يلاحظ على السياسة الأمريكية أنها كانت تستعمل سياسة الترغيب والترهيب حيث تعطي المساعدات وتعد المنح وفي الوقت نفسه تعمل عبر مؤسساتها السياسية من خلال الكونغرس الأمريكي لتمرير قرارات لمجلس الأمن الدولي لتدين السودان وفرض عقوبات عليها.[1]

دور إسرائيل في انفصال الجنوب:

في الحقيقة أن إسرائيل لن تساعد جنوب السودان إلا بعد أن تكون قد تأكدت من أنها لن تخرج خاسرة ولم تنتظر إسرائيل كثيرًا فلقد قال مسؤولون اسرائليون رفيعو المستوى: إن هناك اتصالات مع دولة جنوب السودان التي أعلنت استقلالها مشددين على أن دولة إسرائيل تتطلع إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها.[2]

لقد حددت إسرائيل الأهمية الاستراتيجية لهذا الجزء من إفريقيا على النحو التالي:

- أنه الكيان المؤهل من وجهة النظر الإسرائيلية لأن يكون الكيان الفاصل بين إفريقيا الأفريقية وأفريقيا العربية.
- أنه الكيان الغير مؤهل من الناحية الموضوعية لا للذوبان في كيانات افريقية غير السودان بسماته العربية ولا هو قادر للبقاء ككيان مستقل لنقص موارده الاقتصادية والكوادر الفنية وعدم وجود مداخل أو مخارج له من الخارج وهو من هذا المنطلق وفقا للاستراتيجيةالإسرائيلية مؤهلاً لأن يكون قاعدة نموذجية لإسرائيل تحقق بها الأهداف التالية:

---

(1)–عبد السلام إبراهيم البغدادي، السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، عمان، دار المفاهيم للنشر والتوزيع، 2005، ص 128.

(2)–عنتر عشري آغا، سلفاكير ودولة جنوب السودان، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ص 28.

- أن تكون إسرائيل بالجنوب كيان عازل بين جنوب الصحراء وشمال الصحراء أي بين افريقيا والعالم العربي.
- أن تكون إسرائيل بالجنوب وفي الجنوب قاعدة للانطلاق داخل القارة ومن موقع ثابت تتوافر له مقومات الاستقرار حيث لا يتأثر بنظم الحكم أو شخصية القيادة.
- أن تكون إسرائيل بالجنوب تطويقا للسودان وبالتالي مصر.
- أن تكون إسرائيل بالجنوب وفي الجنوب، قدرة تحكم في بعض المصادر الأساسية لنهر النيل بتأثيره الكبير على الحياة الاقتصادية في السودان ومصر.[1]

ويأتي التواجد الإسرائيلي بالقارة الافريقية عموما بهدف كسر الامتداد العربي الدائر حولها ومحاولة تفويض أسس ودعائم الأمن القومي العربي ضمن السياسة الخارجية خاصة بعد الحرب الباردة.

إن الدور الإسرائيلي في إشعال نار الفتنة والصراع في الجنوب السوداني انطلقت من مرتكزات في التسعينات وأقيمت في أثيوبيا وأرتيريا وكينيا بتفجير بؤر التوتر في الجنوب السوداني، خاصة في ظل سماح الحكومة الجنوبية بدخول اليهود على الجنوب عبر تأشيرة من الحدود الإثيوبية بدلا من المرور عبر الخرطوم وهو ما زاد من حدة التدخل بتأجيج الأوضاع أكثر فأكثر ودعم الأقليات العرقية المضطهدة.

وقد دعمت إسرائيل الحركات الانفصالية في جنوب السودان ومن ثمة جيش تحرير شعب السودان وكذا نظام الأجهزة في أثيوبيا بتزويدهم بالسلاح والتدريب العسكري لتضييق الخناق على العلاقات العربية الأفريقية مستغلة في ذلك النزاعات بمنطقي حوض النيل والبحر الأحمر.[2]

وقد نجح الكيان الصهيوني في عقد تحالفات مع دول الجوار السوداني، بخاصة أثيوبيا وأرتيريا وأغندا بهدف تطويق السودان تمهيدا لقطع أواصله وإحباط محاولة بناء دولة قوية وموحدة ومنافسة بموارده ومساحته الشاسعة وثقل ديمغرافيته وعمق استراتيجيته لمصر،

---

[1]–عادل رضا، الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1970، ص 181.

[2]– كامل أنس، الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد 17، جانفي 1992، ص ص 45، 46.

واستكمل القادة الصهاينة سياسة الاحتواء خطوة – خطوة ومن ثمة التفكيك في محاكاة للتعاطي الأمريكي للسودان.[1]

كما أن انفصال الجنوب وضمان قيام دولة مسيحية يشكل إحدى حلقات استكمال الحزام الأمني الاستراتيجي الذي تسعى إليه إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتكوينه وسط القارة بحيث تشكل دولة جنوب السودان إلى جانب كل من أثيوبيا وأرتيريا مثلا استراتيجيا لمقاومة النفوذ العربي والمد الإسلامي الشرقي في المنطقة قبل دمج المحور في الوسط مع كل من أوغندا والكونغو الديمقراطية وبورندي ليستكمل حلقاته في الغرب مع غانا والسنغال.[2]

*** دور بريطانيا:**

لقد كان للإنجليز دورا جليا وواضحا حيث كانت تسعى لفصل الشمال عن الجنوب ذلك ما ترجمته قانون "المناطق المقفولة" وتحت ستاره إتخذت بريطانيا الخطوات التالية لفصل الشمال عن الجنوب:

- إلغاء المحاكم الشرعية من جنوب السودان.
- إخراج المسلمين وإبعادهم عن الجنوب ورحلتهم إلى "دار فور" و "كسلا".
- نقل السكان حديثي الإسلام من قراهم ومدنهم كما حدث في "كافيا كنجي" وفي "راجا" بغرض إبعادهم عن المساجد.
- عدم إستخدام أي مسلم يؤدي شعائره ودينه في أي عمل في الجنوب.
- عدم إعتراف السلطات الرسمية بالأسماء العربية التي يسمي بها الجنوبيون وإرغامهم على التسمية يقدمها التبشريون مثل "جون"، "ويليام".
- الفصل التام والحاسمم بين الجنوبيين والشماليين فقررت:

✓ عدم تجديد الرخص للتجار الشماليين.

✓ محاربة اللغة العربية والقضاء عليها.

✓ منع أبناء الجنوب الذهاب للشمال ومن يذهب يتعرض لعقوبة.

---

[1]– نادية سعد الدين، التدخل الاسرائيلي في السودان، مجلة المستقبل العربية، لبنان، مركز دراسة الوحدة العربية، العدد 395، جانفي 2012، ص 79.

[2]– عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية إتجاه إفريقيا، السودان أنموذجًان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 133.

✓ تحريم الملابس التي يلبسها أهل الشمال، "العباءة" و "الجلابية".

وقد بذل المستعمر كل جهوده لتكوين مجتمع في الجنوب غير مشابه للمجتمع الموجود في الشمال.[1]

* **الدور المصري:** إن واقع الجغرافيا والتاريخ فرض علاقة خاصة بين مصر والسودان حيث تواجدت هذه العلاقة منذ زمن بعيد ويعتبر النيل هو الرابط القوي بين البلدين بالإضافة إلى صلة النسب والمصاهرة، فالسودان يمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر فأمن السودان واستقراره يمثلان جزءا من الأمن القومي المصري وأمن مصر من ناحية العمق الأفريقي مرهونان بأمن السودان وإستقراره.[2]

وفي عام 1990 أبلغت مصر الحكومة السودانية بقلقها البالغ لإزدياد أعداد أفراد الجماعات الإسلامية المصرية الهاربين من أحكام صدرت ضدهم واللاجئين إلى السودان وتلقيهم تدريبا عسكريا في معسكرات الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي وضل هذا أحد الموضوعات الخلافية بين مصر والسودان وخاصة بعدما رصدت أجهزة الأمن المصرية مراكز تدريب العناصر الإرهابية في السودان ووجهت إتهامات واضحة للنظام السوداني في هذا الشأن.[3]

* **الدور الأثيوبي:** تعود جذور العلاقة المتوترة بين أثيوبيا والسودان إلى عهد الإمبراطور الراحل "هيلا سيلاسي" والرئيس السابق "منغستوهايلي مريام" اللذان قدما دعما كبيرا وحاسما لحركات التمرد في جنوب السودان التي نشأها "جون قرنف" عام 1983م حيث كان يقول "لجون قرنف" "الباب مفتوح جنوبكم بشمالنا"، وهذا دليل على محاولة أثيوبيا زعزعة أمن المنطقة.[4]

---

[1]– عبد العظيم الريب، جنوب السودان وصناعة التآمر ضد ديار المسلمين، مكتبة السنة، الدار السلفية لنشر العلم، قطر، ص 43.

[2]– ياسر أبو حسن، تلافي آثار انفصال الجنوب عن الشمال على أزمة دارفور والدور الذي يجب أن تقوم به مصر وحكومة شمال السودان، مجلة قراءات أفريقية، ع8، 2011، المنتدى الإسلامي، ص 91.

[3]– محمد سعد أبو عامود، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، مجلة السياسة الدولية، ع 128، 1997، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 79.

[4]– توماس جراهم، السودان الصراع من أجل البقاء 1984م–1993، ترجمة الزبير الطيب المنصور، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 73.

المبحث الثاني: آليات وتحديات بناء دولة جنوب السودان

يواجه جنوب السودان كغيره من الدول الافريقية عديد المشاكل والتحديات داخلية وخارجية افرزتها عومل تاريخية وسياسية اثرت على عملية بناء الدولة على الرغم من كونه يزخر بموارد طبيعية تمكنه من تحقيق التنمية والتقدم.

المطلب الأول: آليات بناء دولة جنوب السودان

هناك العديد من الاليات التي قد تسهم في بناء دولة جنوب السودان نذكر منها:

اولا: التدخل الدولي كآلية من آليات بناء الدولة في جنوب السودان

لقد عملت منظمة الأمم المتحدة حديثا على توفير آلية لضمان هذا الحد الأدنى من الاستقرار الأمني في مناطق النزاعات الداخلية، تتمثل في عمليات حفظ السلام التي تشكل عاملا مساعدا واعدا في تحريك عملية بناء الدول العاجزة في تلك المناطق ولا شك أن عملية التدخل كل نزاع داخلي في دولة عاجزة لإعادة بناء هذه الأخيرة لا يرتبط فقط بقضية الإجماع الدولي على ضرورة التدخل وأطرافه وآلياته وأهدافه النهائية، سواء تعلق الأمر بتوافر تحالف الإيرادات المنفردة للدول التي لها إستعداد لضلوع في عملية التدخل، بل ترتبط عملية التدخل الدولي والانخراط في مسار البناء للدول العاجزة بصياغة أفكار محددة حول البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سيتم بناءها في الدولة المستهدفة. فالأمر لا يتعلق بمسار قابل للتجديد بنيويا وإنما يتعلق بضمان حد أقصى من قابلية البنى الجديدة للإندماج في المنظومة الدولية للقيم والمعايير وللإندماج مستقبلا في النظام الاقتصادي الدولي وهو عامل على قدر كبير من الأهمية على المدى الطويل.[1]

ويرى "هيبلر" ضرورة تداخل ثلاث مستويات أساسية من أجل عملية بناء دولة فعالة هي:

---

[1]– زياني زيدان، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة، دراسة حالة دارفور، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008–2009، ص 96.

– **أولا:** تحسين ظروف الأمن القومي والفردي والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة.
– **ثانيا:** إجراء إصلاحات قطاعية «الشرطة، القضاء، الصحة، التعليم، البنية التحتية، النظام الضريبي...».
– **ثالثا:** إدماج النسق السياسي الكلي «الأحزاب السياسية، تعزيز المجتمع المدني، الانتخابات والمؤسسات التمثيلية، الموازنة بين العناصر السياسية والمركزية والفدرالية».

فعملية بناء الدولة، من شأنها أن تتضمن مجموعة من الأهداف ذاتية التكامل، تبدأ بإستحداث وإستعادة البنى التحتية للمجتمع وتسهيل آليات التزويد بالحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية وصولا إلى دفع التغيير الاجتماعي قدمًا نحو الأمام وذلك من خلال اصلاح القطاع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، أما الهدف النهائي فيبقى الحصول على نظام اجتماعي واقتصادي وديمقراطي متساند ذاتيا لا يعتمد على دعم مالي أو عسكري خارجي، فالخطوات العملية الممكنة للتدخل الدولي بهدف إنجاح أو التوصل إلى بناء الدولة التي تعاني من عجز داخلي، تقتضي تحديد نقطة إنطلاق التدخل بدقة وذلك من خلال تشخيص ميداني يحدد الحاجيات والأولويات مرورا برسم الأهداف القابلة للتطبيق ثم يتم تعيين الوظائف الواجب أدائها من أجل تفعيل الأهداف المسطرة سلفًا وصولا إلى توفير وتعزيز الميكانيزمات والآليات الكفيلة بتخطي كل ما من شأنه أن يشكل حائلا دون أداء مهام بناء الدولة بالنسبة للتدخل الخارجي وهي أبعاد أساسية لبناء الدولة عبر التدخل الدولي.[1]

ويمكن توضيح أبعاد بناء الدولة عبر التدخل الدولي من خلال النقاط التالية:

– **نقاط الانطلاق:**

- الدول و/ أو المجتمعات المنقسمة على نفسها.
- الدول السائرة في طريق العجز.
- وضعيات ما بعد النزاع.

– **الأهداف:**

- كسب توسيع أو تأمين وضع القوة أو السيطرة.

[1]–زياني زيدان، المرجع السابق، ص ص 96، 97.

- إعادة الاستقرار للمجتمع أو الدولة، للحكومة أو الإقليم.
- تجنب تخفيف أو القضاء على مأساة إنسانية.
- توفير الشروط الأساسية للتنمية السياسية والاقتصادية.

- الوظائف:

- توفير المساعدة الإنسانية.
- إستعادة/ إنشاء البنية التحتية التقنية.
- إستعادة/ إنشاء البنية التحتية الاجتماعية.
- ضمان الأمن.
- تأمين إحتكار الدولة لاستعمالها الشرعي للقوة.

- توفير الميكانيزمات والبنى الضرورية وتعزيزها:

- بناء القدرات: تعزيز القدرات والعمليات المتعلقة بحل المشكلات بشكل فعال.
- بناء الدولة: تطبيق ميكانيزمات بناء القدرات على بنى الدولة، الإدارة، والحكومة.
- الحكم الراشد: إلزام المؤسسات الحكومية بمبادئ الحكم الراشد مثل: الشفافية، التحرر من الفساد، وضمان حكم القانون.
- الإندماج الاجتماعي لمختلف الجماعات الإثنية الدينية، الاجتماعية، والاقتصادية من خلال ميكانيزمات التواصل الفعال والتعاون المتبادل.
- تعزيز المجتمع المدني عندما لا يكون ذا صلة بالنزاع وإدماجه في مشروع بناء الأمة والدولة.
- إدماج لمصالح الجزئية والحزبية في المصالح الوطنية العامة.
- حفظ السلام.
- التواجد والإدارة العسكرية.
- الديمقراطية والانتخابات، تأسيس ميكانيزمات المشاركة عبر وبين الإثنية.

وتجاوز تحدي الخصوصية الثقافية والبيئية للدولة المستهدفة بعملية البناء من جهة والتوفيق في إمكانية صياغة تصور للنموذج الخارجي المراد إحلاله في الدولة محل البناء من جهة أخرى يمكن التركيز على البعد الهوياتي والاجتماعي والثقافي أثناء القيام بعملية بناء

الدولة خاصة عندما ترتبط الجهود المساهمة في ذلك بمحاولات إعادة رأب الصدع في المجتمعات المنقسمة على نفسها سواءا كان الانقسام إثنيًا، دينيًا، طائفيا أو قيميًا ذا علاقة بآليات توزيع الرموز الوطنية المادية والمعنوية على الفئات المجتمعية.[1]

كما ينبغي إيجار الآليات المناسبة لضبط السلوك الإستفزازي التي قد يصدر عن العناصر المتدخلة والتي من شأنها أن تكون موضع إساءة تأويل من قبل السكان المحليين، الأمر الذي قد يعرض المهمة لخطر الرفض الاجتماعي وهو ما يؤدي إلى الإخفاق في عملية بناء الدولة.[2]

ثانيا: الحكم الراشد آلية من آليات بناء الدولة في جنوب السودان:

لعل من أهم آليات بناء الدولة هي ترسيخ دعائم الحكم الراشد التي تستند على المشاركة والثقافة وضمان تطبيق القانون وترسيخ تقاليد التمثيل السياسي والتي نوجزها في النقاط التالية:

تعريف الحكم الراشد

يمثل الحكم الراشد اليوم جزءا من توافق الآراء في الأمم المتحدة، وقد مص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام2000، أن حكومات دول العالم لن تدخر جهدا في سبيل استئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة والمساوات الإنسانية وتحقيق السلام والديموقراطية والاستدامة البيئية، وإن نجاح أو فشل أية دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم، ومع ذلك فليس هناك اتفاق عام بين مختلف الباحثين والمهتمين على مفهوم مخدد لهذا المصطلح، حيث أن مفهومه أخذ أبعاد ومضامين عديدة وذلك حسب أهمية وأولويات الأهداف المتبعة من قبل المؤسسات الدولية التي تحمل دور الرائد في مجال التنمية وكذلك حسب الأهداف وقناعات الباحثين والكتاب في هذا الميدان.[3]

---

[1]–زياني زيدان، المرجع السابق، ص ص 98، 99.

[2]– المرجع نفسه، ص 99.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أهداف التنمية الألفية :تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، تقرير التنمية البشرية في العالم، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك،2002 ، ص 10.

1- تعاريف مقدمة من قبل هيئات ومؤسسات دولية

تعريف البنك الدولي:

تتمحور اليوم المهمة الأساسية للبنك الدولي الذي أنشأ بموجب اتفاقية " **بريتن وودز** " عام 0211 لمحاربة الفقر والفساد وإعداد وتدريب الكوادر ا ولإدارية ومتابعة الأهداف الإنمائية...

وقد كان البنك الدولي من أوائل المؤسسات الدولية التي تناولت موضوع الحكم في نهاية الثمانينيات ويعرف البنك الدولي الحكم بأنه ":التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل المصالح العامة وهذا يشتمل:

- ✓ العملية التي بواسطتها يتم اختبار الحكومة ومراقبتها واستبدالها.
- ✓ قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها بفاعلية.
- ✓ احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

ولتقدير نوعية إدارة الحكم في بلد ما بأنه حكم راشد فإنه ذلك يقتضي معرفة ما إذا كانت إجراءات الحكم في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية القائمة في البلد المعني تتصف بالشفافية والمساوات والعدل، ولذلك وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات مدرجة في ستة مجاميع رئيسية موزعة على الجوانب الثلاث للحكم وهي:

طبيعة النظام السياسي: ويتضمن كل من:

- الصوت والمسائلة ***Voir et responsabilité***
- عدم الاستقرار السياسي والعنف "***Instabilité politique et violence***"

قدرة الحكومة: وتتضمن

- فاعلية الحكومة ***Efficience du gouvernance***

- نوعية التنظيم ***Qualité de la règlementation***

الاحترام والمساوات: وتنطوي على

- دولة القانون ***Etat de droit***
- السيطرة على الفساد ***Centriole de la corruption***

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتحدة ويهدف أساسا إلى تخفيض الفقر في العالم، السعي إلى حماية البيئة والمساعدة في خل النزاعات وإقامة الحكم الديمقراطي ومكافحة السيدا.

للحكم الراشد سنتين بعد ظهور تعريف البنك الدولي، حيث يعتبر البرنامج أن " **PNUD**" وقد جاء تعريف الحكم الراشد يعكس حالة تقدم الإدارة وتطورها من الإدارة التقليدية الى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الاليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع والبرامج التنموية بشفافية ومسؤولية ولذلك يعرف الحكم بأنه ":ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسير شؤون البلد على كافة المستويات ويشمل الحكم الاليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاته[1]

أما منظمة الحكم الراشد حسب **PNUD** فهي:

- **المشاركة *La participation***

ينبغي أن يكون للجميع صوت في عملية اتخاذ القرار سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم.

- **سيادة القانون *Primauté au droit***

[1] محمد فال ولد فال مكط، الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب" حالة موريتانيا"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية" إدارة أعمال"، 2002، ص / 22 جامعة تلمسان، ص 200.

يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن يتم تطبيق القانون دون تحيز، وينطبق ذلك على وجه الخاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

الشفافية *transparence* La

تقوم على التدفق الحر للمعلومات ويجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة وكافية للمهتمين بها.

- **الاستجابة *La sensibilités***

يجب أن تسعى المؤسسات المجتمعية إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

التوجه نحو بناء توافق الآراء *L'orientation vers an consensus*

يعمل الحكم الراشد على توفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة اجتماعية مشتركة.

الانصاف *L'équité*

يجب أن تتاح للجميع رجال أو نساء الفرصة لتحسين رفاهيتهم.

الفاعلية والكفاءة *L'efficience et l'efficacité*

ينبغي أن تسفر أعمال المؤسسات عن نتائج تلبي احتياجات المجتمع مع تحقيق أفضل استخدام الموارد.

المساءلة *Responsabilité*

يجب أن يكون القرار في الحكومة والمجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام وأصحاب المصلحة المؤسساتية.

الرؤية الاستراتيجية *La vision stratégique*

يمتلك القادة والجمهور منظور واسع وطويل الأجل للتنمية الإنسانية ومتطلباتها من جهة والتنمية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى وتحقيق الديموقراطية[1] .

تعريف صندوق النقد الدولي FMI

عرف الحكم الراشد على أنه ":الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع[2]

تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية

Agence canadien d'enveloppement international(ACDI)

تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الراشد على أنه ":الطريقة التي من خلالها تسيير الموارد الاجتماعية والاقتصادية للبلد، أي استعمال وتطبيق السلطة من طرف مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة ومستقيمة عادلة، شفافة متضمنة روح المسؤولية ".حيث أن الدراسات حول الحكم الراشد تمس عدد كبير من المجالات المختلفة.

إذا فإن الحكم الراشد يتحقق من خلال الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة الموارد البشرية، الطبيعية، الاقتصادية والمالية لفرض التنمية المنصفة والمستمرة وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية وحكم القانون.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تم تعريف الحكم الراشد في اجتماع اللجنة الوزارية للمنظمة الذي عقد في باريس /مارس 1999 ، بأنه ":يشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كأفراد أو تجزئة من

---

[1] د .زبير عياش–أ .أميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى 22 . نوفمبر 2002 ، ص – 221 الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، ص 21.

[2] مناد علي، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2002 ، ص22.

المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية". ويؤكد التعريف على أن المفهوم لا يركز فقط على فاعلية المؤسسات وإنما يمتد إلى القيم التي تحتويها هذه المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة.

من هنا يتضح أن الحكم الراشد يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات، تعبير المواطنين لذا فهي تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والمساءلة والرقابة والديموقراطية إذ لها الدور الأساسي في الربط بين القطاعات ونقل المعلومات بينها.

إن الحكم الراشد حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبارة عن قيم تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية، تحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة، تطوير موارد الدولة ونموها، تنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة (تنمية مستدام)، النزاهة والمساءلة بواسطة الناس واحترام المصلحة العامة.

تعريف لجنة الحكم العالمية:

Commission de la gouvernance globale

في تقريرها سنة 0221 عرفت الحكم الراشد بأنه ":مختلف الكيفيات التي يسير بها الافراد والمؤسسات العمومية والخاصة شؤونهم المشتركة وفقا لها، فهو سيرورة متواصلة للتعاون والتلاؤم بين مصالح متضاربة ومتعددة وهو يستبعد الهيئات الرسمية والأنظمة المزودة بالسلطات التنفيذية كما يستبعد بنفس الكيفية الاتفاقات اللاشكلية التي ترتبط بها الشعوب والهيئات وكذلك تلك التي ترى أن إبرامها يحقق مصلحتها[1]

إن التعريف يركز على نسيج العلاقات الذي تربط مختلف القواعد من أجل تسيير شؤونهم المشتركة، مبرزا التمييز الذي يصنعه الحكم الراشد من خلال التوفيق وجمع مختلف الأطراف رغم تضارب مصالحهم وذلك بفضل التعاون والمشاركة.

[1] زهير عبد الكريم كايد، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، بحو ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 2002، ص 10.

التعاريف المقدمة من قبل بعض الباحثين

لم يقتصر تعريف الحكم الراشد على المؤسسات الدولية فقط، بل هناك تعاريف متنوعة ومتعددة ووجهات نظر يسوغها الكتاب والباحثون والمهتمون ومن أهمها[1]

نجد أن مورتن بوس Marten Boos اعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ أساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية.

أما **هيرمنت السنهانس Hermat Elsenhans** فيرى أن الحكم الراشد أدارة تفاعلات حكومية والغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

Marcou et Thiebaulr فيعرفان الحكم الراشد بأنه ": الاشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات

الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات الحكومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المشاركة والمساهمة في تشكيل السياسة.

حيث يعطيان أهمية كبيرة لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة في صياغة السياسات[2]

وعرف "François Xavier Marien الحكم الراشد بأنه ":يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل م واردها بصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتخلق تخالفا

---

[1] سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية لتقييم من طرف النظراء، رسالة ماجستير في القانون فرع :الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة. 2002 ، ص / 02 الجزائر، كلية الحقوق، ص 20.

[2] محمد فال ولد فال مكط، المرجع السابق، ص22 .

جديدا للفعل القائم على التقاسم المسؤوليات ".حيث يعطي أهمية كبيرة لعنصر المشاركة بغية تحقيق الأهداف بغض النظر عن أطرافها[1]

ويعرف **François ascha** الحكم الراشد بأنه اشتراك المؤسسات السياسية الفاعليين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة المشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتحالف تحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في العملية اعداد وتنفيذ السياسات القادرة على حفاظ تماسك المجتمع[2]

قد حاول **R. A. Rohdes** أن يصنف التعريفات التي تتناول الحكم الراشد الى ستة محاور يمكن تلخيصها على النحو التالي:

المحور الأول :يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب وتدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وعادة ما يعكس هذا الاتجاه الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة والاتجاه نحو الخصخصة، كمؤشرات للتعبير عن التدخل الحكومة إلا عند الضرورة.

المحور الثاني :يتحد عن الحكم الراشد من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات الأعمال الذات عند الحديث عن مصطلح حوكمة الشركات، في هذا السياق يركز على مطالب العملاء كما يركز على كيفية عمل النظام داخل المنظمة نحو تحقيق مصالح المنتفعين.

المحور الثالث :يعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجيدة والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة، قياس الأداء، التمكين، معاملة متلقي الخدمة.

المحور الرابع :يعبر الحكم الراشد الجيد للدولة امتداد للمحور الثالث ويزيد عملية الربط بين

---

[1] الأخضر عزي، غانم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد "اسقاط على تجربة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20 مارس2001 ، ص 8.

[2] مناد علي، المرجع السابق ، ص 7.

الجوانب السياسية والإدارية وعادة ما يربط أيضا هذا المحور الابعاد السياسية للمفهوم والمحددة في منظومة القيم الديموقراطية من جانب مؤشرات شرعية النظام والمادية من جانب آخر، ويشمل هذا المحور استخدام البنك الدولي للمفهوم عام 2020 وعلى السياسات المرتبطة به مثل الإصلاح الإداري وتقليص حجم المؤسسات الحكومية وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.

المحور الخامس :يعبر عن وضع وإقامة السياسات العامة وهي المحصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمعات المدنية) على المستويين المحلي والمركزي بصفة تشاركية، حيث لم تعد الحكومة هي الفاعل الوحيد وأن هناك مساواة في الإدارة بين الفاعلين.

المحور السادس :يرى أن جوهر الحكم الراشد يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات من خلال العمل على تكامل العناصر التالية:

التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات قطاع الخاص والمنظمات الغير الحكومية.

عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلفة للمنظمات.

استناد قواعد التفاعل بين مختلف المنظمات إلى التفاوض.

تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.

قدرة الدولة على توجيه أعضاء الشبكة بما لها من موارد[1]

[1] زهير عبد الكريم كايد، المرجع السبق، ص11 .

عناصر، أبعاد ومؤشرات قياس الحكم الراشد

عناصر الحكم الراشد

يتضمن الحكم الراشد ثلا ميادين رئيسية هي :الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

1-الحكومة (القطاع العام:)

وهي تمثل الدولة من خلال السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ويتطلب ان تكون مشكلة وفق نظام انتخابي وهي تسعى من هذا المنظور الى التركيز على البعد الاجتماعي فهي تحدد المواطن والمواطنة وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وبالتالي فهي تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع ومهمتها خلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية.

فالدولة تدافع عن مصالح لأجل النفع العام كما تحفز وتشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية، كما أنها تسهر على احترام القانون والحفاظ على الأمن والسعي لخلق إطار مؤسسي قوي، كما تضع السياسات والبرامج العمومية وتقوم بتحضير الميزانية التي تنفذها بعد ذلك، كما أنها تنظم وتشجع السوق.[1] وينطبق مفهوم الرشادة من خلال إعادة النظر في دور الحكومة وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية بفعل تحديات التغير المنبثق من المصادر التالية :[2]

- ✓ **القطاع الخاص** :الذي يحتاج الى بيئة مساعدة للأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.
- ✓ **المواطن** :الذي يحتاج إلى المزيد من الاستجابة من قبل الاحتياجات وتكوين والحكومات المسؤولة وتعمل على اللامركزية بشكل أوسع ليكون مشاركا.

[1] زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2 مارس2001 ، ص 22.

[2] مناد علي، المرجع السابق، ص22 .

- ✓ **الضغوط العالمية** :من قبل القوى العظمى والاتجاهات العلمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتبدد المفاهيم الكلاسيكية للدولة والحكومة.

2-القطاع الخاص:

الذي يتكون من المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها، والتي من شأنها خلق مناصب شغل والمداخيل وتبعا لذلك التراكم فالقطاع الخاص يسير وينشط داخل السوق لأجل انتاج السلع وتوفير الخدمات وخلق مناصب.

الشغل للمواطنين وتشجيع المؤسسات الخاصة، كما يهتم بشكل كبير بالاستثمار ورفع المستوى المعيشي والذي تكون مشاركته في هذه الثلاثية موجهة نحو ضرورة تطوير القطاع الحاص وإدامته من خلال الآليات التالية :[1]

- ✓ خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة.
- ✓ إدامة المنافسة في الأسواق.
- ✓ المحافظة على البيئة والموارد البشرية.

3-المجتمع المدني:

يتمثل في الهيئات الحكومية المتضامنة مع بعضها مثل الجمعيات المهنية، الجمعيات الخيرية، الجمعيات النسوية، النقابات،... إلخ وكل المواطنين الذين يساهمون في التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأجل تشكيل رأسمال الاجتماعي للمجتمع، المساهمة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمشاركة في تحقيق حاجات ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة.

ويمكن تلحيص أهمية المجتمع المدني على النحو التالي:

- إن المواطنين الذين يتصرفون متطوعين كأعضاء في الجماعات الدينية، النوادي الرياضية، تجمعات الأحياء السكنية، الاتحادات، الأحزاب

[1] زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص7 .

السياسية، يشجعون على الثقة الاجتماعية والتعاون بين الأطراف المختلفة مما يجعله برأس المال الاجتماعي.

- إن الثقة والتعاون يعملان على التعزيز الذاتي والتراكمي في نفس الوقت، فإن حلقات الفصلية ينبع عنها مستوى عال من التعاون، الثقة، تبادل التصرف بالمقابل، المشاركة المدنية وتحسين المستوى الاجتماعي وغياب هذه السمات يؤدي إلى الوضع السلبي، وتكون نتيجة حلقات مفرغة من النشاط.

- أن وجود مستوى عال من الثقة والتعاون يؤدي إلى حكومة أفضل، فعلى جانب الطلب نجد أن الذين يتحلون بتلك السمات يتوقعون حكومة أفضل، وعلى جانب العرض فإن أداء الحكومة الممثلة لمواطنتها يهيئ لها الأمر من خلال البنية التحتية الاجتماعية للمجتمع المدني والقيم الديموقراطية وأصحاب القرار على حد سواء.

- إن أداء اقتصاديات السوق تتحسن في المجتمعات ذات المستوى العالي من الثقة والتعاون .

ومن خلال ما سبق فإن مؤسسات المجتمع المدني تتزيد فعاليتها وكفاءتها في الحالات التالية:

- ✓ الانبثاق من رحم المجتمع، بمعنى أن الظروف والقناعات والأوضاع هي التي أخرجتها إلى حيز الواقع.
- ✓ إذا استطاعت أن تستوعب اهتمامات المجتمع الإنسانية والاقتصادية والسياسية، وأدركت أن التنمية عملية مجتمعية وتشاركية.
- ✓ إذا وضعت خطط وسياسات تأخذ بعين الاعتبار الاشتراك في صناعة القرار على جميع المستويات.
- ✓ إذا لامست اهتماماتها جميع الشرائح وعملت بشفافية وتناسق مع الحكومة.

ونلخص مما سبق أن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة له مراحل محددة ودور بارز في قيام الحكم الراشد وقوة المحيط المؤسسي للدولة وعليه فإن الحكم الراشد يتضمن الدولة من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان ديمومة التنمية البشرية، فالمجتمع المدني يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكل واحد نقاط ضعفه ونقاط قوته، بمعنى أن هناك هدفا أسمى لدعم الحكم الراشد يتطلب ضرورة ترقية التقاطع البنائي بين الدوائر الثلاث سابقة الذكر.

أبعاد الحكم الراشد:

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد من أجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفقٍ آليات تسمح بتحقيق المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد إبعاد مختلفة وهي:

1-البعد السياسي:

يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة السلطة السياسية بصورة مشروعة والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور التعاون بين الدولة والمجتمع المدني مما يؤدي إلى:

- ✓ التفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني) وتعاونهم ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد.
- ✓ تحقيق ديموقراطية فعالة بتوفير انتخابات نزيهة، شفافية تعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق.
- ✓ تمكين الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة .

وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية واحترام الحريات العامة من الرأي العام والأحزاب السياسية وحرية التعبير وانشاء جمعيات وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد وفق معيار الجودة السياسية والتي تعني:

- ✓ قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، مما يحلق رضى لدى المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه استقرار سياسي، اقتصادي واجتماعي الذي يتحقق عند الوصول إلى درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاه بتوفير الحقوق الأساسية الإنسان والعدالة.
- ✓ طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي (السلطة) والوسط المجتمعي، تعبر عن مدى قبول المواطنين، فكلما زاد رضاهم يعني أن للنظام فعالية ومشروعية قانونية وبالتالي تجسيد الاستقرار بصورة شاملة.
- ✓ شروط التداول على السلطة لأن عمر الحكومة والهيئات المحلية محددة بالمشاركة السياسية دستوريا ومضمون بوجود انتخابات منظمة، حرة، نزيهة وتعددية[1]

2-البعد الاقتصادي:

يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد ومستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

- ✓ اعتماد برامج اصلاح اقتصادية .
- ✓ محاربة مظاهر الفساد .
- ✓ تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي لرأي العام .
- ✓ توفير بيئة تنظيمية وتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات .

كما يعد الحكم ال راشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا لتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح هذا ما يمكن من:

- ✓ تشجيع القطاع الخاص.

[1] مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى، ص 18.

- ✓ وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة .
- ✓ فتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة وحرية دخول السوق .

ومن تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات من خلال التأثيرات على مختلف

النشاطات الاقتصادية، ومنه نجد أن دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي بالعمل على تحقيق النقاط التالية:

- رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف الحياة.
- السعي للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- اصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي. [1]

3-البعد الإداري:

من المعلوم أن من أسباب ظهور فكرة الحكم الراشد، الانتشار الواسع لظاهرة الفساد وتطور مفاهيم التسيير حيث يأخذ البعد الإداري مكانة في استراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال:

- ✓ التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع.
- ✓ القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية.
- ✓ تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.
- ✓ الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها في إدارة الشؤون والعمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها.[2]

---

[1] سايح بوزيد، المرجع السابق، ص 142.

[2] نسيمة عكا، دور الحكم الراشد في التنمية، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة سطيف، 08/09/ أبريل، 2007، ص 56.

مؤشرات قياس الحكم الراشد

ورغم ذلك هناك العديد من الجهود المبذولة قصد إيجاد مؤشرات ومقاييس لقياس نوعية الحكم تمثلت في اقتراحات العديد من المنظمات الدولية، وسيتم التركيز على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

1-**مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP :** لقد ارتبط مفهوم الحكم الراشد في فكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمفهوم التنمية البشرية ريتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها، هذه المؤشرات نفسها تعتمد في تقييم الحكم الراشد، ويتكون دليل التنمية البشرية من مقياس يضم ثلا أبعاد تتمثل في:

- ✓ أن يعيش الإنسان حياة مديدة وبصحة سليمة.
- ✓ أن يكون متعلما.
- ✓ أن يحصل على مستوى معيشة لائق.

وبالتالي فإن دليل التنمية البشرية يجمع بين المقاييس التالية:

- ✓ متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- ✓ الالتحاق بالمدارس.
- ✓ الإلمام بالقراءة والكتابة.
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ومنذ إنشاء دليل التنمية البشرية سنة 0220 تم تطوير أدلة تكميلية تهتم بالجوانب معينة من التنمية البشرية تتمثل في: تقرير الفقر البشري، دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة ومقياس تمكين الجنوسة.[1]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، بيروت، مطبعة كوركي، 2003، ص 60.

أ-**دليل الفقر البشري:** يقيس دليل التنمية البشرية اجمالي تقدم التنمية في بلد ما، أما دليل الفقر

البشري فيظهر توزيعها التقدم ويقيس تراكم شتى أنواع الحرمان في أبعاد التنمية البشرية الأساسية،

وهناك دليلين لقياس الفقر البشري يتمثلان في:

1-**دليل الفقر البشري رقم** :يقيس الفقر في البلدان النامية ويركز على أنواع الحرمان الثلاث في ثلاث أنواع2 :

- العمر: الذي يقاس باحتمال عدم العيش عند الولادة حتى سن الأربعين.

-المعرفة : تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.

-اجمالي توفير الحاجات الاقتصادية من القطاعين العام والخاص : ويقاس بالنسبة المئوية للناس الذين ليست لهم منافذ مستدامة إلى مصدر مناسب للماء، وبالنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الناقصي الوزن المعتاد لأوزانهم.

دليل الفقر البشري :2 لأن الحرمان البشري يتفاوت بحسب الظروف والأوضاع الاقتصادية.

والاجتماعية لمجتمع ما، فقد صمم دليل خاص لقياس الفقر البشري مختار من البلدان منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية مستفيدا من البيانات الأكثر توفرا ويركز في الخرمان على الأبعاد الثلاث للتنمية

البشرية وعلى بعد إضافي يتمثل في الاستبعاد الاجتماعي، أما المؤشرات في احتمال عدم العيش حتى سن 20 عند الولادة، ومعدل الإلمام الوظيفي للبالغين بالقراءة والكتابة ونسب البطالة لأمد طويل.

ب-**دليل التنمية بالجنوسة** :يقيس هذا الدليل الإنجازات في الأبعاد نفسها ويستخدم المؤشرات نفسها،

لا كنه يعطي صورة واضحة عن شتى أنواع اللامساواة في الإنجاز بين النساء والرجال، فكلما التباين

بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية انخفضت درجة البلد في دليل التنمية بالجنوسة مقارنة مع

درجته في دليل التنمية البشرية.

ت-مقياس تمكين الجنوسة:

يكشف هذا المقياس ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية والسياسية، فيقيس عدم المسارات بين الجنسين في مجالات رئيسية مثل المشاركة في صنع القرار اقتصاديا وسياسيا ويتتبع النسب المئوية للنساء في البرلمان وبين المشتركين وكبار المسؤولين والمديرين وبين المهنيين والعاملين التقنيين وكذلك التباين بين الجنسين المكتسب مما يظهر الاستقلالية الاقتصادية ويختلف مقياس التمكين عن دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة في أنه يكشف اللامساواة في الفرص المتاحة في مجالات مختارة.

مؤشرات البنك الدولي: جاء في تقرير البنك الدولي الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه تم وضع مقياسين لقياس نوعية الحكم:

أ- مقياس المسائلة العامة Index of public accounatabity.

ويتضمن ما يلي:

-درجة انفتاح المؤسسات السياسية.

-المشاركة.

-احترام الحريات المدنية.

-شفافية الحكومة.

-حرية الصحافة.

ب-مقياس نوعية الإدارة :ويتضمن ما يلي:

-فعالية البيروقراطية.

-احترام قواعد القانون.

-حماية حقوق الملكية.

-مستوى الفساد.

-نوعية التشريعات.

-آليات المساءلة الداخلية.

لقد وضع البنك العالمي ستة مؤشرات بثلاث أسس ضرورية للحكم الراشد وهي:

بالنسبة لنوعية الحكم :الصوت والمسائلة – عدم الاستقرار السياسي والعنف.

بالنسبة لقدرة الحكومة :فعالية الحكومة – نوعية التنظيم.

بالنسبة للاحترام والمساواة :دولة القانون – مراقبة الفساد.

ولتقدير مستوى الحكم الراشد في دولة ما يتم الاعتماد على ثلا معايير لتحليل ويتم قياسه عن طريق مؤشرين

وذلك على النحو التالي:

المعيار الأول :يمثل المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها ويتم قياس هذا المعيار من خلال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

المعيار الثاني :قدرة الحكومة على وضع سياسات قاعدية فعالة، ويتم قياسه من خلال مؤشر فعالية الحكومة

ومؤشر قدرة الحكومة على وضع سياسات جيدة.

المعيار الثالث :احترام الهيئات المسيرة للمواطنين والدولة معا، ويتم قياس هذا المعيار عن طريق مؤشر سيادة القانون ومؤشر محاربة ومراقبة الفساد بكل أنواعه.

كما وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد، و 12 مؤشرا منها يخص المسائلة العامة و 10 تخص جودة الإدارة، ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول العينة التي تأخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات مختلفة، ويحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من 0 إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم، وتغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة.

وهنالك آليات لتحقيق واستدامة الحكم الراشد أبرزها:

الانتخابات الحقيقية.

فعالية المجتمع المدني.

انفتاح الفضاء الإعلامي والاعلام الحر.

النظام الوطني المندمج.

الشفافية في إدارة الموارد المالية.

الرؤية التجديدية.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية لبناء دولة جنوب السودان

لقد ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في إعاقة عملية بناء دولة جنوب السودان نذكر منها:

أولا: التحديات الداخلية:

«إن الجنوب فقير لكن إمكاناته غنية يحتاج إلى مساعدات لتطوير الاقتصاد الغير نفطي» هذا ملخص للموقف الاقتصادي في الجنوب صرح به وزير مالية حكومة الجنوب ولقد استفاضت تقارير البنك الدولي في تفصيلات هذا الموقف الذي يمكن إيجازه في:

– تحصل حكومة الجنوب على 98% من إيراداتها من النفط وهذا يعني أن الإيرادات من القطاعات الاقتصادية الأخرى يقارب الصفر وبناءًا عليه وجهت نائبة رئيس البنك الدولي للشؤون الأفريقية «أوبيا جالي ازيكوبلي» بعض النصائح لحكومة الجنوب والتي هي بمثابة تحديات:

على المستوى الاقتصادي:

- يجب حماية اقتصاد الدولة، ألا يعتمد الجنوب على البترول وحده وتطوير القطاع الزراعي فهو مرشح لأن يكون القاطرة التي تدفع التنمية في الجنوب لوجود أراضي خصبة كثيرة.
- تحدي ضرورة التنويع في مصادر الدخل القومي وتنشيط قطاع الخدمات والسياحة والاهتمام بتوفير الوظائف ورفع كفاءة الأداء.

وأضافت السيدة "ازيكوبلي" أن البنك الدولي مصمم على تنمية الجنوب وأنه يلزم أن يظل شريكا يمكن الاعتماد عليه وينصب جهده للفترة القادمة على بناء قدرة جنوب السودان وتحسين كفاءته في الإنفاق العام.[1]

غير أن الأستاذ أحمد مجذوب أحمد أستاذ الاقتصاد بجامعة أم درمان كان أكثر تشاؤما في رؤيته للموقف الاقتصادي في الجنوب الحالي والمستقبلي فهو يقسم حال اقتصاد الجنوب إلى مرحلتين الأولى: منذ استقلال السودان عام 1956 حتى توقيع إتفاقية السلام الشامل في 2005 ويقول الكاتب أن اقتصاد الجنوب في هذه المرحلة يساوي صفرًا بسبب الحرب الأهلية في مراحلها المختلفة التي منعت التنمية بل كان الاقتصاد في هذه المرحلة الطويلة مستنزفا للاقتصاد القومي وتابعًا له.

أما المرحلة التي أعقبت 2005 فقد شهد الجنوب تحويل جزء من الموارد القومية إليه تنفيذا لبروتوكول تقسيم الثروة غير أن بنيته التحتية ظلت بدائية ولن تتغير بعد الانفصال لأن التغيير يمس عاملاً واحدًا فقط هو زيادة التدفقات المالية الناتجة عن النفط وهذا العامل بمفرده

[1]– إجلال رأفت، انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص ص 6، 7.

لن يحدث نقلة نوعية على المديين القصير والمتوسط وأضاف الكاتب أن انغلاق اقتصاد الجنوب واعتماده على دول الجوار يجعله رهينا للأحداث الأمنية والسياسية لهذه الدول. كما يجب الأخذ في الحسبان الصراعات القبلية وتحديات الاجتماعية. إن بناء اقتصاد جنوب السودان يشكل تحديات حقيقية لحكومة الجنوب ويضعها بين شقي رحى هما: ضرورة التنمية، وشروط المانحين الدوليين واستحقاقاتهم.[1]

على المستوى السياسي والاجتماعي:

إن دولة جنوب السودان كيان يتشكل الآن وعلينا أن نتوقع ندرة وأحيانًا غياب العناصر اللازمة لتكوين الدولة فجنوب السودان يعاني القبلية التي مازالت في تكوين المجتمع وهذا التعدد القبلي يؤدي أحيانًا إلى اشتباكات ويشغل هذا النوع إلى زعزعة الاستقرار من خارج الدولة، لأهداف سياسية فقد أستخدم "الشيلوك" وأحيانا بعض عناصر "الدينكا" لإيجاد معارضة مسلحة ضد حكومة الجنوب المؤقتة.

من جانب آخر فهناك غياب شبه كامل للبنية التحتية ما يشكل تحديات حقيقية للدولة العقيدة في الجنوب فهي تفتقر حتى الآن في غالبية أقاليمها وحتى في العواصم إلى محطات الكهرباء ومحطات تنقية المياه والمدارس والجامعات والمستشفيات والوحدات الصحية الصغيرة كما تغيب الخبرات الحديثة التي تشكل دافعًا أساسيًا لدفع التنمية وعلى سبيل المثال ثمة غياب لتكنولوجيا الزراعة المطرية ووسائل الري الحديثة والطب البيطري وهو مهم في الجنوب حيث تشكل الأبقار الثروة الأهم لدى المواطنين وترتفع نسبة الأمية إلى 80% ما يشكل عائقًا كبيرا أمام بناء هذه القطاعات الغائبة.[2]

هناك مشكلة أخرى تشكل عائقًا وتحديا كبيرا في سبيل بناء الدولة في الجنوب وهي غياب المؤسسية بمعناها المدني الحديث فمازالت القبلية بعاداتها التقليدية هي المؤسسة الوحيدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا التي يلجأ إلى المواطن والأمل معقود على الحركة الشعبية لتحرير

[1]–إجلال رأفت، المرجع السابق، ص 07.

[2]– المرجع نفسه، ص 9.

السودان بإعتبارها نواة لأول مؤسسة مدنية حقيقية في الجنوب، كي تجمع الجنوبين من القبائل كلها حول هدف واحد هو بناء "السودان الجديدة".[1]

على المستوى الأمني:

أ/ التحدي الأمني:

تعاني دولة جنوب السودان من انقسامات قبيلة تتسم بتاريخ من التعقيد لأسباب سياسية ولأسباب الصراع على الموارد، ولأسباب عرقية وثقافية، وقد تجلت هذه الانقسامات في حالات من الصراع المسلح الممتدة تاريخيا، كما تجددت بسبب طبيعة مخرجات انتخابات 2010، حيث أنتجت المخالفات والتجاوزات الانتخابية تأثيرا سلبيا في صفوف مرشحي المعارضة وجماهير الناخبين من خارج قبيلة الدنكا إضافة إلى عناصر ساخطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وسجل مراقبون دوليون وقوع عمليات كثيرة من الترهيب والتهديد وحالات تدخل في حملات مرشحي المعارضة وعمليات إعتقال تعسفية، وتدخلا قويا من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان تدخلا مباشرا في عملية الاقتراع، وكلها أمور ساهمت في الاحتقان السياسي.

وفي هذا السياق أعلن ثلاث قيادات من الجنوب عمليات تمرد مسلحة بدرجات متفاوتة، وكان بين هؤلاء جورج أثور (متحالف مع الحزب الوطني في الشمال) المرشح لمنصب حاكم ولاية جونقلي وديفيد ياويا المرشح للمجلس التشريعي وجابولك جاي الذي كان يأمل تعيينه في منصب مفوض إقليمي، حيث قاموا بإنشاء قوات وشن هجمات ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان[2]، حيث أعلنت الأمم المتحدة أن عدد القتلى تجاوز 2300 قتيل في النصف الأول من 2011، حيث تتداخل الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذه التمردات وتتمثل في:

1. التنافس على السلطة.
2. التنافس القبلي على المناطق الرعوية والزراعية.

---

[1]– اجلال رأفت، المرجع السابق، ص 10.

[2]– مايكل جيجر، مسلم الأمير السودان النشرة القطرية استعراض موازنة اللسودان 2013، العدد رقم 01، 2013، ص 14.

3. طبيعة مجتمع جنوب السودان القبلي، والذي يكون فيه الولاء للقبيلة ليس للدولة، حيث يتم الاستحواذ على السلطة باسم القبيلة وتوجد ثلاث قبائل كبرى تتمثل في:[1]

- ✓ القبائل النيلية 65.
- ✓ القبائل النيلية الحامية.
- ✓ القبائل السودانية.

فدولة جنوب السودان التي تعد أكثر الدول فشلا في العالم قد رفعت انفاقها العسكري من 98.2 مليون دولار عام 2013 إلى 1.08 بليون دولار عام 2014، وذلك بعد عودة العنف الداخلي عام 2013، هذه الدولة التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط بنسبة 98%، فإن نسبة كبيرة من دخلها القومي يوجه نحو التسلح لمواجهة حركة المعارضة وخوفًا من الشمال وذلك على حساب باقي السلع والخدمات وعلى حساب الاهتمام بالصادرات الغير نفطية، وصرح وزير المالية السابق "تيزا سابيني" والذي أقيل بعد ذلك من طرف الرئيس "سيلفاكير" إلى أن 41% من ميزانية 2014 خصصت لقطاع الأمن حيث تم توجيه 73.8 مليون للجيش الوطني و 262.9 مليون للشرطة والسجون والحماية المدنية.[2]

فالصراع الداخلي في جنوب السودان دفع بالاقتصاد إلى الإنهياروأرتفعت تكلفة المعيشة وتعطلت الأسواق التجارية والمحلية واستنزفت مخزونات الأغذية مما أدى في أفريل 2017 إلى إعلان المجاعة في منطقة "لييز" و "مايانديت" ومست مائة ألف 100.000 شخص.[3]

وحيث أن صندوق دعم السلام لعام 2015 يظهر أن سبع دول الأولى كأكثر الدول تهجيرًا لمواطنيها وترتب كأكثر الدول هشاشة وهي العشر دول الأولى في ذلك وتظهرها بإنذار عالي جدًا وهي "السودان، جنوب السودان وغيرها من الدول".[4]

---

[1]– د. أماني الطويل، تداعيات الموقف الأمريكي من الانتخابات السودانية، جريدة النهضة المصرية، 16-04-2010.

[2]–شرايطية سميرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة -1-، 2017-2018، ص 158.

[3]– المرجع نفسه، ص 183.

[4]–شرايطية سميرة، المرجع السابق، ص 193.

المشكلات الحدودية:

لم يحسم إتفاق السلام "نيفاشا" بين شمال السودان وجنوبه مسألة الحدود الفاصلة بشكل نهائي، حيث أن مسألة الحدود بين الشمال والجنوب تتجاوز قضايا الترسيم لتؤكد معاني العيش المشترك بين المجتمعات الحدودية في فترة ما بعد إستقلال جنوب السودان فالسياق الاجتماعي والاقتصادي بين الشمال والجنوب بالغ الضعف والهشاشة وربما يعود ذلك إلى جملة من الأسباب لعل أبرزها محدودية قدرات أجهزة الحكم والإدارة في التعامل مع قضايا ملكية الأراضي وتسوية النزاعات المحلية كما أن ثمة مخاوف حقيقية من أن تسبب المصالح المتناقضة والولاءات المعقدة وثقافة العسكرة وسهولة الحصول على العلاج إلى عودة الصراع المسلح على نطاق واسع في السودان خاصة مع تراجع القدرات الحكومية في شمال السودان وجنوبه على تلبية مطالب المجتمعات الحدودية فالمجتمعات الحدودية على الجانبين الشمالي والجنوبي تشعر بالتهميش. وأنها لم يتم التشاور معها عند ترسيم الحدود، فقبائل "المسيرية" العربية ترى أنها أستبعدت من عملية ترميم حدود منطقة "آيبي"، كما أن هذه المجتمعات على جانبي الحدود غير مقتنعة بعملية الإنفصال، لأن تلك المجتمعات لها تفاعلات اجتماعية إمتدت لقرون في ظل غياب أطر إدارية أو قانونية وحكومية حيث أعتمدت تلك المجتمعات على ما يعرف بالحدود الناعمة الذي يسمح بمرور الأفراد والسلع من دون أي معوقات، حيث دفع ذلك التفاعل بتسمية المناطق الحدودية بمناطق التمازج السكاني.[1]

المناطق الانتقالية الثلاث:

يطلق على مناطق "النيل الأزرق" وجنوب "كردفان" و "آيبي" باسم المناطق الإنتقالية كما ورد ذكرها في إستحقاق "نيفاشا" للسلام عام 2005م، حيث أن تلك المناطق تحمل في جوهرها انعكاسات كبرى على ديناميات التفاعلات الحدودية بين دولتي السودان وجنوب السودان وقد إحتلت منطقة آيبي مكانة مختلفة في قلب التطورات الأمنية والسياسية التي شهدها السودان طوال الفترة الانتقالية التي تلت توقيع اتفاقية السلام، حيث أعطيت حق تقرير المصير للإنظمام إلى شمال السودان أو جنوب السودان وفقا لاستفتاء عام في الإقليم وتكمن الأزمة في منطقة

[1]– عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 118.

آيب أنها تمثل نقطة تمازج شديدة التعقيد بين شمال السودان وجنوبه ومنطقة آيبي هي منطقة غنية بالنفط تقع على خط التماس بين الشمال والجنوب في المنطقة الواقعة بين بحر الغزال وجنوب كردخان وتعد آيبي موطنا لقبائل الدينكا ذات الهوية الجنوبية وكذاقبائل المسيرية التي مارست الرعي في المنطقة، حيث تهدد قبائل المسيرية العربية بأنها سوف تلجأ للسلاح إذ لم يتم إشراكها في الاستفتاء الذي يتم في الإقليم من أجل تحديد هويته لشمال السودان أو بجنوبه. مما ينبأ بإمكانية حدوث ونشوب صراع إقليمي حول منطقة آيبي ما يعطل مسار بناء الدولة في الجنوب.[1]حيث كان مقررًا إجراء إستفتاء لتحديد هوية المنطقة في يوليو 2011 ولكن الإستفتاء لم يجري، مما نجم عن هذا الوضع إشتباكات مسلحة عديدة واجتاحت القوات المسلحة السودانية الشمالية منطقة آيبي في ماي 2011 وتسبب في قرار سكان المدينة الذي تقدر وسائل الاعلام عددهم بـ 100 ألف نسمة، وقد جاء هذا الهجوم نتيجة محاولة من الحركة الشعبية تأمين وجود عسكري بالمنطقة حيث أعلنت الحكومة السودانية أنها لن تغادر المنطقة إلا بعد حسم الموقف بشأنها وانتهى النزاع بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1990 الذي يجيز نشر 3200 جندي أثيوبي إضافة إلى 50 عنصرًا للشركة للفصل بين الجانبين.[2]

أما على صعيد جنوب كردفان والنيل الأزرق فقد تم الاستقرار على آلية تحديد هويتها إلى أي من الدولتين وهي آلية المشورة الشعبية ولكن هناك مخاوف حقيقية في هتين الولايتين بحيث تؤدي المطالب الشعبية في الولايتين إلى تصاعد الصراعات المحلية خاصة بعد إنفصال جنوب السودان حيث يشترك مواطنوا النيل الأزرق في ملامحهم الزنجية وثقافتهم الإفريقية مع جنوب السودان كما أن النظال المشترك والايديولوجيا الفكرية التي ربطت النيل الأزرق وحركة تحرير السودان تمثل عامل جذب مهم بين شعوب النيل الأزرق وجنوب السودان، مما يهدد العلاقة بينهم وبين شمال السودان وينذر بصراعات تنوء جنوب السودان الوليدة من تحمل تكلفتها الباهظة.[3]

---

[1]– عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 119.

[2]– د. أماني الطويل، مستقبل السودان واقع التجزئة وفرص الحرب، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو، 2011.

[3]– عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 121.

وتعد مسألة الحدود بين الدولتين إحدى قضايا الجدل بينهما، وتمتد إلى 2010 كلم وطبقا لاتفاقية السلام الشامل فقد تم إعتماد خط الجنوب كما كان في وقت الاستقلال عام 1956 حيث تقع المناطق المتنازع عليها في 07 سبع مناطق حيث توقفت عمليات ترسيم الحدود بسبب إشكالية مدينة "كاكا" التجارية بأعالي النيل بالجنوب، ولكن بالمقابل توجد وثيقتان صدرتا في 1993 و 1929 توضحان نقل مدينة "كاكا" من أعالي النيل بالجنوب إلى جنوب كردفان بالشمال وهو ما لم تعرف به الحركة الشعبية لتحديد جنوب السودان، مما شكل تحديًا كبيرا يحول دون بناء الدولة في الجنوب.

الخلاف حول تقسيم إيرادات النفط:

حيث رفضت "جوبا" بعد الاستقلال إقتراح الخرطوم بشأن الاستمرار في تقسيم إيرادات النفط ومن ناحية أخرى فإن دولة جنوب السودان لا تمتلك منفذ بحري وتعتمد على ميناء "بور سودان" السوداني في تصدير نفطها.[1]

تحدي الدولة الفاشلة:

مما لا شك فيه أن هناك مخاوف حقيقية من تحول جنوب السودان بعد انفصاله إلى نموذج آخر من نماذج الدولة الفاشلة، شأنه في ذلك شأن الصومال والتشاد وزيمبابوي في القارة الصمراء، حيث لا يزال يعتمد جنوب السودان اعتمادا كبيرا في إيراداته على العائدات النفطية والمعونات الأجنبية في ظل غياب آليات تنظيمية لرأس المال المحلي، وأيضا غياب البيئة المحفزة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، كما أن ثمة عاملا آخر سيقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الجنوبية بوظائفها التوزيعية، وهو الفساد المتأصل في بنية النظام الإداري لحكومة جنوب السودان المنبثقة من الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل الإنفصال إبان المرحلة الانتقالية التي أعقبت اتفاق "نيفاشا" للسلام يكشف أن الحركة الشعبية لم تحقق إنجازا حقيقيا في أمور

[1]– صالح أحمد الحباشنة، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 15-05-2012، ص 24.

السياسة الداخلية الجنوبية فقد كان أداء حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان واهيًا ومخيبًا للآمال.[1]

كما شكلت الصراعات الإثنية والقبلية بجنوب السودان التحدي الأكبر في مرحلة ما بعد الإنفصال، حيث من المتوقع أن تلجأ الجماعات والأحزاب السياسية التي تم تهميشها في إتفاق "نيفاشا" إلى تأسيس القبلية في جنوب السودان لتحقيق أهدافها الخاصة. وربما ما يزيد الأمر تفاقما هو إنتشار السلاح غير الرسمي وتداوله وعدم إستكمال نزع ذلك السلاح كما يشير بعض الخبراء إلى أن هناك مخاطر أمنية تهدد دولة جنوب السودان الوليدة حيث يشكل هذا الوضع أرضا خصبة للعديد من جماعات العنف الدولية ومافيا غسيل الأموال والإتجار بالمخدرات مستغلة في ذلك ضعف أجهزة الدولة الوليدة.

وعلى صعيد آخر فقد أسهمت خبرة الصراع الطويلة في جنوب السودان وانتشار السلاح.[2]

كل ذلك من تداعيات وسمات للدولة الفاشلة شكل تحدي لبناء الدولة في جنوب السودان.

ثانيا: التحديات الخارجية:

هناك مخاطر خارجية يمكن رصدها منذ الآن، فقد تستمر دولة الشمال في تجنيد المعارضة القبلية المسلحة في الداخل "لام أكول والضابط أتور" كما أن وجود "جيش السرب" على حدود الدولة الجنوبية يمثل خطرا مزدوجا لأنه أولا ما زال يجند ميليشياته المعروفة بالعنف الدموي على الحدود الأوغندية مع جنوب السودان للقيام بعمليات السلب والنهب التي تطول المواطنين الجنوبيين في المناطق المحاذية لأوغندا، ثانيا: تستخدم حكومة الشمال هذا التنظيم لزعزعة الأمن في الجنوب فقد صرح زعيمه "جوزيف كوني" في 2005، أن حكومة الخرطوم تسانده لزعزعة الأمن في الجنوب ويخلق المشاكل للحركة الشعبية لتحرير السودان، وتؤكد تصريحات الرئيس الأوغندي "موسيفيني" ذلك.[3]

---

[1]– عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 115.

[2]–المرجع نفسه، ص 116.

[3]– إجلال رأفت، المرجع السابق، ص 10.

المطلب الثالث: مستقبل بناء دولة جنوب السودان

يمكن وضع ثلاث سيناريوهات أساسية مستقبلية لدولة جنوب السودان وهم كالآتي:

- سيناريو يدفع بنموذج الدولة الفاشلة في جنوب السودان.
- سيناريو الدولة المستقرة.
- سيناريو الفوضى العارمة.

أولا: سيناريو الدولة الفاشلة:

تشير بعض الدراسات الخاصة بدولة الجنوب السوداني على اتجاه هذه الدولة الوليدة إلى نموذج الدولة الفاشلة، فدولة جنوب السودان لا تملك مقومات الدولة كاملة الأركان حيث يتوقع البعض إنزلاق الدولة على طريق العنف بفضل العوامل الآتية:[1]

- فشل حكومة جنوب السودان في أداء وظائفها التوزيعية، لاسيما فيما يخص الخدمات العامة مثل المياه، الكهرباء، الغذاء وكذلك مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والجسور والمنشآت العامة.
- إندلاع الصراعات القبلية ويشد الفريق المؤيد لذلك السيناريو إلى أحداث العنف القبلية التي شهدها الجنوب عام 1991م بعد الانشقاق الذي حدث في قيادة الحركة الشعبية بين "ريك مشار" و "جون جارانج" وراح ضحية تلك الأعمال مائة ألف قتيل معظمهم من المدنيين ولا تزال تلك الأحداث تلقى بظلالها سلبًا على العلاقة بين قبيلتي ""الدينكا" و "النوير".
- إنتقال أعمال العنف في مناطق التماس مع الشمال مثل النيل الأزرق وجنوب كردفان إلى العمق الجنوبي.
- فشل حكومة الجنوب في برامج نزع السلاح والتسليح وإعادة دمج المقاتلين السابقتين الأمر الذي يؤدي إلى إنتشار السلاح غير الرسمي مما يفوض الأمن المجتمعي.
- جغرافية الجنوب الحبيسة والتي تدفعها إلى صياغة علاقات تعاونية مع الشمال من أجل إستئناف تصدير النفط الذي يمثل 98% من إيرادات دولة جنوب السودان في

[1]– عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 122.

الوقت الذي توجد فيه العديد من الملفات الصراعية بين الشمال والجنوب مما يؤثر على الاقتصاد الجنوبي الوليد،

كل هذه المؤشرات وفق مؤيدها تدفع وبقوة إلى إتجاه دولة جنوب السودان إلى نموذج الدولة الفاشلة.

ثانيا: سيناريو الدولة المستقرة:

يستند أصحاب ذلك المسار إلى أن إنفصال جنوب السودان يجنب السودان صراعًا عميقا حول الهوية حيث أن انفصال جنوب السودان فتح بابًا آخر من التعاون بين شمال السودان وجنوبه بدون المساسيات التاريخية فمن المعروف فشل سياسات الإندماج الاجتماعي بين الشمال والجنوب أذاق الجانبين ويلات الحرب الأهلية وبناءًا على ذلك يصبح قيام دولة مستقلة في جنوب السودان فرصة ذهبية لإعادة تقييم العلاقات مع الشمال ويخلق دولة متجانسة في الجنوب تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع الشمال وجيرانها في ضوء إمتلاكها للموارد الطبيعية التي تؤهلها لأن تكون نموذجًا مستقرا في تلك المنطقة المليئة بالصراعات.[1]

ثالثا: سيناريو الفوضى العارمة في جميع أنحاء السودان:

ويعتمد ذلك السيناريو على شمول العنف جميع أرجاء السودان شماله وجنوبه بحيث يصل إلى درجة الفوضى العارمة، حيث تنذر الخلافات وبؤر التوتر بين الشمال والجنوب بدخول السودان في حالة من العنف تصل لدرجة الفوضى العارمة كما أن انتشار السلاح بين المدنيين والانقلاب الأمني في مدن "جوبا" و "ملكال" و "أم درمان" و "آيبي" يهدد بكارثة حقيقية وثمة عوامل ترجع ذلك السيناريو إلى:

- وجود ميليشيات مسلحة في مختلف مناطق السودان في الشمال والشرق والغرب وبالطبع في الجنوب المستقل، مما يؤدي إلى انتشار العنف والفوضى في ظل عجز حكومتي السودان وجنوب السودان عن مواجهة انتشار السلاح ونزعه.

[1]–عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص 123.

- عدم ترسيم الحدود بشكل نهائي يؤدي إلى إحتمالية كبرى لحدوث إشتباكات قبلية في تلك المناطق فمن المحتمل أن تتوسع ليدخل فيها الجيش السوداني وجيش جنوب السودان.
- عدم تحديد مصير المهجرين والنازحين خصوصا الجنوبيين الذين كانو يسكنون في الشمال.

كل هذه العوامل تساعد في خلق بيئة هشة وغير مستقرة تدفع[1] للفوضى ليس فقط في الجنوب وإنما الفوضى العارمة في كل أنحاء السودان بشكل غير محدود.

[1]–عبد اللطيف فاروق، المرجع السابق، ص ص 123، 124.

خلاصة واستنتاجات:

يعد موضوع الأزمة السودانية من المواضيع التي تعنى بقضايا النزاعات التي تشكل جزءا أساسيا في قضايا السياسة الدولية، حيث تعاني من إشكالية ضعف الولاء وصعوبة توحيد الاطراف المتصارعة لصالح الدولة المركزية، مما أدى ذلك إلى تهديد الاستقرار السياسي والمطالبة بالانفصال وخاصة فيما يخص أزمة جنوب السودان والتي امتدت لفترة طويلة من 1855 إلى 2005 باستثناء الفترة ما بين 1972-1983 والتي شهدت فترة سلام بين الطرفين.

ونتيجة لتأزم الوضع تعقده واستمرار النزاع بين الطرفين (الحركة الشعبية والحكومة السودانية) توصلا في 2005 إلى عقد اتفاق السلام الشامل والذي أنهى الحرب الأهلية، حيث جاء مضمونه إجراء استفتاء والتوصل إلى تحقيق الانفصال عن الشمال بنسبة عالية، مما أدى إلى تشكيل أحدث دولة في العالم بتأييد دولي، وكان للانفصال تداعيات على الطرفين نخلصها فيما يلي:

- ✓ أدى انفصال جنوب السودان إلى خسارة السودان لجزء من مساحته بعدما كان أكبر دولة في إفريقيا، بالإضافة إلى احتواء الجنوب على ثروات ضخمة خاصة النفط والمياه.
- ✓ تواجه دولة جنوب السودان تحديات هائلة لترجمة الاستقلال السياسي إلى مستوى معيشي عالي لجنوب السودان وذلك من خلال تجاوز البعد القبلي وضغطه على الحياة السياسية والأمن، وتجاوز علو المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة بين سلفاكير ورياك مشار.
- ✓ تعاني دولة جنوب السودان منذ 2013 أزمات داخلية ساهمت في ضعف وهشاشة بنيتها الداخلية وذلك بسبب النزاعات القبلية السلطوية بين قبيلتي الدينكا، والنوير، والذي لا يمكن أن تحل إلا من خلال إقامة توافق وطني شامل يبنى على دستور يوسع قائمة المشاركة السياسية من خلال فتح باب المنافسة على المسؤوليات بالدولة وجعل الانتخابات المصدر الرئيسي للشرعية ومن خلال ميكانيزمات تتوافق وخصوصية دولة جنوب السودان وتراعي التنوع الإثني والقبلي حتى يتم بناء دولة حديثة ومستجيبة.

خاتمة

خاتمة

لقد خلصت الدراسة بعد استعراض مختلف الجوانب المتعلقة بعملية بناء الدولة في افريقيا، إلى أن عملية بناء الدولة التي عرفتها افريقيا كانت لها خصوصيتها ومبرراتها التي ميزتها عن الدولة الأوروبية التي تعتبر النموذج المثالي للدولة الحديثة وكان هذا التمايز متمثلا في أن عملية بناء الدولة في افريقيا ارتبطت بالمؤسسات الموروثة عن الفترة السابقة للاستعمار فقد أبقت الدولة الافريقية بعد الاستقلال على المؤسسات القديمة وعملت على إعادة هيكلتها بحيث تحافظ على الوضع القائم والمتوازن الموجود وذلك بدل تبني مؤسسات جديدة تكون مواكبة لخصوصيات مجتمعها ورغم تشابه هذه الخاصية في أغلب الدول الأفريقية إلا أنه الملاحظ عدم وجود نموذج واحد لهذه العملية، إذ تعددت وتمايزت من دولة لأخرى الأمر الذي أدى بدوره إلى اكتساب الدولة الافريقية وعملية بناءها سمات خاصة ميزتها، كذلك كانت في نفس الوقت معوقات وتحديات في وجهها من أزمة الاندماج الوطني الناتج عن التعدد الإثني والقبلي الكبير، وعدم قدرة الدول الإفريقية على صهر الاثنيات مع بعضها بل إنها بعض الحالات عملت على إذكاء الصراعات، زيادة على ذلك عدم فاعلية الدساتير الموجودة والتي هي في عمومها مستورة ولا تتوافق مع البيئة الداخلية للدول الأفريقية كما أن غياب الشرعية يعتبر سمة أساسية ميزت أغلب إن لم نقل كل الدول الافريقية.

وتم التوصل للنتائج التالية:

- يتعذر ضبط وتحديد مفهوم بناء الدولة بشكل دقيق، وذلك كون الظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد والمستويات، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وهوياتية متراكمة مثل الدول الإفريقية، وعليه تطرقنا لتعريفات العديد من المفكرين، والاتجاهات النظرية المفسرة لعملية بناء الدولة.
- ضرورة إيجاد آليات واستراتيجيات، إعادة بناء الدولة التي تعاني من هشاشة المؤسسات، ومن حالة الضعف في أداء وظائفها، باعتبارها ظاهرة فرضت نفسها على الأجندة السياسية.
- نتجت أزمة بناء الدولة عن تقسيم الاستعمار للأراضي، بشكل لم يراعي في الخصوصيات العرقية والاثنية لهذه الدول بحيث أصبح الشعور بالولاء للقبيلة أكثر من

الولاء للوطن، الأمر الذي انعكس سلبا على الاستقرار في الدول الإفريقية، كذلك من خلال مأزق القيادة الناتج عن انصراف النخبة إلى مصالحها الذاتية، مما ساهم في تفشي الفساد داخل المؤسسات وقيام الصراعات حول تقاسم السلطة والثروات.

- لم تجد عملية بناء الدولة في أفريقيا المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال على التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة.
- تحول الدولة في جنوب إفريقيا إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس عائلي/قبلي أو ديني أو اثني ديمقراطي شكلي، وفي معظم الحالات يعتبر القمع ليس الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتأمين بقاء النظم الحاكمة.
- الفساد الاقتصادي من خلال استغلال نصف الميزانية للصالح الشخصي (الرئيس، الوزراء...)، ومشكلة سوء تعامل النظام مع المشاكل المجتمعية.
- التداخل القبلي وتوتر العلاقات فيما بينهم، حيث توجد حوالي ستون قبيلة، إضافة إلى غياب البرامج التنموية خاصة التعليمية منها، وبالتالي الفشل في تحقيق التنمية، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، والاستقلال الوطني والرقي الحضاري والثقافي.
- حتمية العمل على إنهاء الانقسامات والشروخات في التركيبة البنيوية لمجتمع جنوب السودان.
- تعد مشكلة جنوب السودان من أعقد المشاكل الإقليمية في القارة الإفريقية حيث عرفت السودان توتر في العلاقات بين الشمال والجنوب منذ الاستقلال الوطني في السودان وهذا التعقيد مرتبط بأبعاد استعمارية استغلت التباين العرفي من جهة، وبأبعاد وطنية مارست سلوكا عنصريا إزاء الجنوبيين على أساس عرقي وثقافي من جهة أخرى الأمر الذي زاد من حدة التوتر الاجتماعي وبفعلها انقسمت القوى السياسية مما أثر سلبا على سياسة الدولة الداخلية والخارجية.
- العامل الديني لم يكن السبب الأساسي في المشكلة، ولكن تسييس الدين وتغذية الاختلافات وتخويف الآخرين عن طريق التدخل الخارجي والأدوار الخارجية مختلفة هو ما فاقم من المشكلة.

- رغم الانفصال إلا أن المشكلات لا تزال مستمرة، منها مشكلة ترسيم الحدود بين الشطرين، ومسألة الجنسية وغيرها من الاستحقاقات القانونية بين الجنوبيين الذين عاشوا في الشمال، والشماليين الذين عاشوا في الجنوب، ومنه ضرورة بناء دولة قوية ذات علاقة سلمية خالية من التوتر بين الدولة الوليدة، والدولة الأم.

2-توصيات:

وانطلاقا من مجمل الدراسة ونتائجها يمكننا الخروج بجملة من التوصيات التي ندرجها فيما يلي:

- ضرورة اعتماد نموذج الديمقراطية التوافقية كسبيل لتحقيق التوافق الوطني وتفادي المزيد من التمزق في دولة جنوب السودان خاصة النزاع المسلح على التماس مع دولة السودان. فاعتماد مثل هذه الوصفات السياسية التي تقوم على نظام التمثيل النسبي الذي يضمن الاستقرار بعد إشراك كل القوى والأقليات.
- حتمية اعتراف السودان وغيرها من الدول العربية والافريقية التي تزخر بتعدد إثني دستوريًا لحقوق الأقليات الاثنية سواءًا أكانت الاثنية أغلبية أو أقلية من أجل ضمان الشرعية والولاء الطوعي دون إكراه.
- إعادة تكييف السياسة التوزيعية في جنوب السودان من خلال ضمان صورة عادلة وشفافة في عملية توزيع المشاريع التنموية بالقطر الوطني،
- تعزيز عملية التنشئة السياسية والتربية الوطنية للأجيال لتجاوز مظاهر العنصرية والقبلية من خلال تفعيل دور المؤسسات الرسمية ممثلة في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني.
- التفاوض مع الميليشيات المتمردة لكل من الدولتين جنوب السودان والسودان الأم لوضع السلاح والاتجاه نحو الوئام الوطني والحوار السلمي.
- تعزيز أواصل الصداقة وتوثيق الروابط الدبلوماسية مع دولة السودان الأم في المستقبل القريب من أجل مواجهة التحديات الوطنية والتوجه نحو بناء دولة قوية وعصرية.
- يجب بناء مؤسسات وهياكل يراعى من خلالها وفي تكوينها الخصوصية الاجتماعية والثقافية والسياسية والجغرافية لدولة جنوب السودان، كون الدساتير والأنظمة المستوردة أثبتت فشلها في جميع دول القارة لما تتمتع به من خصوصية وسمات خاصة بها.

الملاحق

ملحق رقم (٢)

"قرارات مؤتمر المائدة المستديرة

بشأن قضية جنوب السودان مارس (1965م)"

إننا نحن مندوبي الأحزاب والهيئات السياسية التالية:

١) جبهة الميثاق الإسلامي.

٢) الحزب الوطني الاتحادي.

٣) حزب الشعب الديموقراطي.

4) جبهة المهنيين.

5) الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو).

6) الحزب الشيوعي السوداني.

٧) جبهة الجنوب.

٨) حزب الأمة.

وقد حضرنا مؤتمر المائدة المستديرة لدراسة قضية الجنوب، وقد عقد هذا المؤتمر اجتماعاته في الخرطوم في مبنى البرلمان في الفترة بين ١٩ –٢٩ مارس عام 1965م، ودرسنا قضية الجنوب من جميع جوانبها، نعلن ما يلي:

- أن المصالحة الوطنية ضرورة حتمية.
- وأن الخلافات في الرأي لا تستعصي على الحل.
- وأن تسوية هذه الخلافات لا يمكن أن تتم إلا بالطرق السلمية.

ولذا فإننا نقرر:

أولا: أن تتخذ الحكومة الخطوات التالية لإعادة الوضع في الجنوب إلى حالته الطبيعية:

١) تنفيذ الاتفاق المعقود بين حكومة أوغندا وحكومة السودان بشان اللاجئين، وبذلك تنتهي إعادة توطينهم.

٢) الاتصال بحكومات الدول المجاورة الأخرى من أجل الوصول إلى اتفاقات مماثلة بشان اللاجئين.

٣) إعادة توطين المقيمين بالداخل ممن فقدوا مساكنهم وأملاكهم.

4) يطلب من الحكومة:

أ. تخفيف المجاعة في المناطق التي تأثرت بها في الجنوب.

ب. بحث الأسباب الجذرية للمجاعة والفيضانات في الجنوب واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهتها.

ج. إعادة نقل جميع المدارس الجنوبية من الشمال إلى الجنوب.

ثانيا: اتباع هذه الخطوط السياسية:

١) اختيار عدد أكبر من الجنوبيين للتدريب لشغل المناصب التالية:

أ. ضباط الشرطة والسجون.

ب. رجال الإدارة. ج. ضباط الجيش.

د. رجال الصحة ومساعدوهم.

هـ. مهندسو الغابات.

و. المسئولون عن الصيد ومصائد السمك.

٢) تعيين الجنوبيين في مناصب الإدارة والبوليس والسجون والاستعلامات كلما وجد أبناء الجنوب المؤهلون لشغلها.وعندما لا يتوفر العدد الكافي من أبناء الجنوب تتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بتدريبهم وترقيتهم.

٣) تكافؤ الفرص في التوظف، والمساواة في الأجور، وألا يكون هناك تمييز بسبب المعتقدات الدينية، أو اللغة، أو العنصر.

4) حرية الأديان وحرية النشاط التبشيري في حدود القانون.

5) السماح للأفراد والهيئات الخاصة بفتح المدارس بشرط مراعاة القانون.

6) حرية الحركة والتنقل.

٧) إنشاء جامعة في الجنوب.

٨) إنشاء مدرسة ثانوية للبنات ومدرسة زراعية في (ملكال).

9) إعادة إنشاء مدرسة (يامبيو) الزراعية، ومركز التدريب في جوبا، والمركز البيطري في (الملكال).

١٠) يتولى رئاسة جميع المدارس جنوبيون مؤهلون، ولا يجوز حرمان أحد من الترقية إلى منصب ناظر المدرسة بسبب عدم معرفته باللغة العربية.

11) إيجاد أعمال للعاطلين.

١٢) تشكيل مجلس اقتصادي قومي للتنمية الاقتصادية تنبثق عنه وكالة للتنمية الاقتصادية في الجنوب. ويتولى هذا المجلس دراسة المشروعات التفصيلية التي أعدتها فرقة البحث في عام 1954م وغيرها من المشروعات في كافة مجالات التنمية، وتتخذ القرارات بشأن تنفيذها. وينبغي للحكومة – أيضا – أن تدرس إحياء مشروع ازاندي).

١٣) إعطاء الأولوية للسكان المحليين في استغلال الأراضي، ويمنحون كافة التسهيلات.

ثالثا: يعلن المندوبون المشتركون في هذا المؤتمر تصميمهم على رفع المظالم التي حاقت بالجنوب وتطبيق السياسة المشار إليها آنفا، ويعلنون استعدادهم لإرسال وفد للسلام يطوف أنحاء الجنوب لتهدئته، وإعادة الأوضاع فيه إلى حالتها الطبيعية، ويؤكدون أنهم سيستخدمون كل ما يتوفر لديهم من وسائل لإنهاء الصراع القائم خلال فترة شهرين.

رابعا: نتائج وتوصيات المؤتمر:

١) قام المؤتمر بدراسة بعض أشكال الحكم المقترحة للسودان، ولكنه لم يصل بشأنها إلى قرار إجماعي كما تقضي لوائح المؤتمر.

٢) ولذا عين المؤتمر لجنة تضم اثني عشر عضوا لدراسة مسألة التنظيم الدستوري والإداري الذي يحمي المصالح الخاصة للجنوب كما يحمي المصالح العامة للسودان، وتتولى اللجنة، إضافة إلى ذلك، المهام التالية:

أ. تعمل كلجنة للرقابة على تنفيذ الخطوات والسياسة المتفق عليها.

ب. تضع الخطط اللازمة لتهدئة الوضع في الجنوب، وتدرس الخطوات اللازمة لإلغاء حالة الطوارئ وفرض حكم القانون. ٣) تقدم اللجنة نتيجة أعمالها إلى المؤتمر الذي ستدعوه الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة شهور.

خامسا: نعتقد أن المؤتمر قد نجح إضافة إلى هذه المنجزات في تحقيق ما يلي:

1) إتاحة الفرصة للقادة السياسيين في الشمال والجنوب لأول مرة منذ ست سنوات للالتقاء في جو ودي، وتبادل الرأي حول قضية الجنوب.

٢) إتاحة الفرصة للدول الأفريقية الشقيقة التي دعيت لحضور المؤتمر للتعرف على المشكلة، وبذل جهودها في سبيل حلها.

٣) إزالة المخاوف والشكوك التي كانت قائمة بين القادة السياسيين في الشمال والجنوب، وإيجاد أساس متين للتفاهم والتعاون.

4) إتاحة الفرصة لشعبنا في الجنوب والشمال لمعرفة الحقائق، وبالتالي إدراك أبعاد المشكلة ورؤيتها في حجمها الحقيقي.

وفي اعتقادنا أن هذا الإدراك وحده هو السبيل الذي سيمكن شعبنا من السير إلى الأمام، واستخدام طاقاته وموارده من أجل بناء المستقبل، وهو السبيل الذي يمكننا من تحويل آمالنا في السلام والمحبة والثقة إلى حقيقة واقعة.

سادسا: إننا نعرب عن شكرنا العميق:

١) لرئيس المؤتمر؛ للدقة والنزاهة التي أدار بها جلسات المؤتمر، فأسهمذلك في نجاحه.

٢) للسادة المراقبين وحكوماتهم وشعوبهم؛ لاهتمامهم البالغ بشئون السودانانجاح المؤتمر.

٣) للسكرتير العام للمؤتمر، ولسكرتارية المؤتمر؛ للجهود المخلصة التي بذلوها قبل انعقاد المؤتمر وأثناء انعقاد جلساته، مما أسهم في نجاح أعماله.

) لحكومة السودان؛ لمبادرتها باتخاذ سياسة متقدمة أدت إلى عقد المؤتمر، وللتأييد المعنوي والمادي الذي قدمته بسخاء.

ملحق رقم (٣)

تصوص اتفاقية أديس أبابا

حول قضية جنوب السودان مارس (١٩٧٢م)"

تعريفات :

المادة (٣) :

١- الدستور: يشير إلى القرار الجمهوري رقم (0)، أو أي قانون اساسي يعدله أو يغيره.

٢- الرئيس: يعني رئيس جمهورية السودان الديمقراطية.

٣- محافظات السودان الجنوبية تعني: محافظات كل من بحر الغزال، أعالي النيل، والاستوائية وفقا لحدودها في أول يناير 1956م، وأي المناطق الأخرى التي تشكل جزءا منها ثقافيا وجغرافيا كما سيقرره الاستفتاء.

4-المجلس الشعبي الإقليمي: يشير إلى الجسم التشريعي الأقاليم جنوب السودان.

5- المجلس التنفيذي العالي: يشير إلى المجلس التنفيذي، يعينه الرئيس بتوجيه من رئيس المجلس التنفيذي العالي، وهي الجهة المنوط بالإشراف على الإدارة وتوجيه الشئون العامة في الإقليم الجنوبي من السودان.

6- رئيس المجلس التنفيذي العالي: يشير إلى الشخص الذي يعينه الرئيس بتوصية من المجلس الشعبي الإقليمي للقيادة والإشراف على الأجهزة التنفيذية والمسئولة عن إدارة المحافظات الجنوبية. ٧- مجلس الشعب القومي: يشير إلى المجلس التشريعي القومي الذي يمثل الشعب السوداني وفقا إلى الدستور.

٨- سودانيون: يشير إلى أي مواطن سوداني كما يعرفه القانون الوطني السوداني، وأي ملحقات.

المادة (4):

ستشكل محافظات بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية كما تعرفها المادة (3) إقليم ذو حكم ذاتي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية ويعرف بالإقليم الجنوبي.

المادة (5):

سيكون للإقليم الجنوبي أجهزة تشريعية وتنفيذية، ويوضح هذا القانون وظائفها وسلطاتها.

المادة (6):

تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية للسودان، وتعتبر اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية للإقليم الجنوبي دون إكراه لاستعمال أي لغة أو لغات، والتي يمكن أن تشكل ضرورة تطبيقية للممارسة الفعالة في الوظائف التنفيذية والإدارية للإقليم.

المادة (٧):

لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي أو المجلس التنفيذي العالي أن يشرع أو يمارس أي سلطات ذات صفة قومية، ويشمل ذلك:

1- الدفاع القومي.

٢- الشئون الخارجية.

3- العملة وصكها.

4- المواصلات الجوية والنهرية.

5- المواصلات السلكية واللاسلكية.

6- الجمارك والتجارة الخارجية، ما عدا التجارة الحدودية، وبعض السلع التي تحددها الحكومة الإقليمية بموافقة الحكومة المركزية.

٧- الجنسية والهجرة.

٨- التخطيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

9- التخطيط التربوي.

١٠- المراجعة العامة.

المادة (8):

يمارس مجلس الشعب الإقليمي التشريع الإقليمي في الإقليم الجنوبي، وينتخب المواطنون السودانيون المقيمين بالإقليم الجنوبي هذا المجلس. وتنظم القانون لائحة أعضاء المجلس.

المادة (1):

ينتخب أعضاء مجلس الشعب الإقليمي عن طريق التصويت السري المباشر.

المادة (١٠) :

١- بالنسبة للمجلس الأول، يحق للرئيس تعيين أعضاء إضافيين لمجلس الشعب الإقليمي، حيث لا تتوفر الظروف الملائمة لمثل هذه الانتخابات كما توضحها المادة (1) شريطة أن لا يتجاوز الأعضاء المنتخبون ربع أعضاء المجلس.

٢- ينظم مجلس الشعب الإقليمي سلوك أعماله وفقا للوائح الجلسات التي يضعها المجلس المعني أثناء جلساته أثناء جلسته الأولى. ٣- سينتخب مجلس الشعب الإقليمي واحدا من أعضائه رائدا، شريطة أن يتراس المجلس التنفيذي العالي في الفترة الانتقالية.

المادة (١١):

يقوم مجلس الشعب الإقليمي بوضع تشريع للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة الفعالة وتنمية الإقليم الجنوبي في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص في الآتي

١-ترقية واستغلال المصادر المالية الإقليمية لتنمية وإدارة الإقليم الجنوبي.

٢- تنظيم آلية للإدارة المحلية والإقليمية.

٣- التشريع في القانون العرفي والعادات في إطار القانون الوطني.

4-إنشاء وتأهيل وإدارة السجون والمؤسسات الإصلاحية.

5. إنشاء وتأهيل وإدارة المدارس الحكومية، وكل المراحل، وفقا للخطط القومية للتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6- ترقية اللغات والثقافات المحلية.

7- تخطيط المدن والقرى وبناء الطرق وفقا للخطط والبرامج القومية.

٨- ترقية التجارة وإنشاء المصانع المحلية والأسواق وإصدار الرخص التجارية وإقامة الجمعيات التعاونية.

٩- إنشاء وتأهيل وإدارة المستشفيات العامة.

١٠. إدارة خدمات صحة البيئة، ورعاية الأمومة والطفولة، والإشراف على الأسواق، ومكافحة الأمراض الوبائية، وتدريب المساعدين الطبيين والدايات الريفيات، وإنشاء المراكز الصحية والمستوصفات، ومراكز الغيار.

١١. ترقية صحة الحيوان، ومكافحة الوبائيات، وتحسين الإنتاج الحيواني والتجارة.

١٢. ترقية السياحة.

١٣- إنشاء حدائق الحيوان، والمتاحف، وتنظيم التجارة والمعارض الثقافية.

14. التعدين والتنقيب من دون تجاهل حق الحكومة المركزية عند اكتشاف الغاز الطبيعي أو المعادن الأخرى. ١٠. تجنيد وتنظيم وإدارة الشرطة والسجون وفقا للسياسة القومية والمعايير.

16. يتم استخدام الأرض وفقا للقوانين والخطط القومية.

١٧- مكافحة ومنع الآفات وامراض النبات. ١٨. تنمية واستغلال وحماية الغابات والمحاصيل والمراعي وفقا للقوانين القومية.

١٩. ترقية وتشجيع برامج الاعتماد الذاتي.

٢٠. أي مواضيع أخرى يفوضها الرئيس أو مجلس الشعب القومي للتشريع.

المادة (١٢):

يجوز لمجلس الشعب القومي استدعاء لتلقي الحقائق والمعلومات وطريقة إدارة الإقليم الجنوبي.

المادة (١٣):

1- يحق لمجلس الشعب القومي، وبأغلبية ثلثي أعضائه، ولأسباب محددة لها الصلة بالمصلحة العامة، أن يطلب من الرئيس إعفاء

رئيس أو أي عضو من المجلس التنفيذي العالي من منصبه، وعلى الرئيس تلبية مثل هذا الطلب.

٢- عند شغر منصب، أو إعفاء، أو استقالة رئيس المجلس التنفيذي العالي، يعتبر المكتب استقال بأكمله.

المادة (١٦):

يحق لمجلس الشعب الإقليمي، وباغلبية ثلثي أعضائه، أن يطلب من الرئيس تأجيل سريان مفعول أي قانون يراه الأعضاء يضر بمصلحة ومنفعة مواطني الإقليم الجنوبي. ويمكن أن يلبي الرئيس ذلك الطلب إذا رآه مناسبا.

المادة (١٠):

1. يجوز لمجلس الشعب الإقليمي، وبأغلبية أعضائه، الطلب من رئيس الجمهورية سحب أي مشروع قرار تمام مجلس الشعب القومي، والذي يتعارض سلبيا مع مصالح وحقوق مواطني جنوب السودان.

٢. على مجلس الشعب الإقليمي تقديم وجهات نظره في فترة لا تتجاوز ١٠ يوما من تاريخ قبول الطلب من قبل الرئيس، شريطة أن يحظى بقبوله.

٣- ينقل الرئيس تلك الآراء إلى مجلس الشعب القومي مصحوبة بآرائه وملاحظاته إذا كان يرى ذلك ضروريا

المادة (16):

على مجلس الشعب القومي إيصال جميع اللوائح والقوانين المجلس الشعب الإقليمي لمعلومتهم، كما على مجلس الشعب الإقليمي التصرف بنفس الطريقة.

السلطة التنفيذية

المادة (١٧):

خولت السلطة الإقليمية التفينية إدارة المجلس التنفيذي العالي، والذي يمثل نيابة عن الرئيس.

المادة (١٨):

يحدد المجلس التنفيذي العالي مهام المصالح الحكومية المختلفة بالإقليم الجنوبي، شريطة أن تتصرف بقبول الرئيس في المسائل المرتبطة بالحكومة المركزية.

المادة (١٩):

يتم تعيين وإعفاء رئيس المجلس التنفيذي العالي من قبل الرئيس بعد توجيه مجلس الشعب الإقليمي.

المادة (٢٠):

يتم تشكيل المجلس التنفيذي العالي من أعضاء يعينهم ويعنيهم الرئيس بعد توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي.

المادة (٢١):

يكون رئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضاؤه مسئولين أمام الرئيس ومجلس الشعب الإقليمي للإدارة الرشيدة في الإقليم الجنوبي. وعليهم أن يحلفوا اليمين أمام الرئيس.

المادة (٢٢):

الرئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضائه الحق لحضور جلسات مجلس الشعب الإقليمي والمشاركة في مناقشاته، ولا يحق لهم التصويت إلا إذا كانوا أعضاء في ذلك المجلس.

المادة (٢٣)

للرئيس الحق من وقت لآخر في تنظيم العلاقات ما بين المجلس التنفيذي العالي والوزارات المركزية.

المادة (٢٦):

يقوم المجلس التنفيذي العالي بإصدار قوانين لإنشاء الخدمة العامة الإقليمية. تحدد هذه القوانين شروط وفترات الخدمة العامة الإقليمية.

المالية المادة (٢٠):

يفرض مجلس الشعب الإقليمي الضرائب والرسوم المضافة إلى الضرائب والرسوم القومية والمحلية، كما عليه إصدار أوامر ولوائح لضمان تحصيل كل الأموال العامة في مختلف المستويات.

المادة (٢٦):

(1) يتكون مصدر الدخل للإقليم الجنوبي من الآتي:

. الضرائب الإقليمية المباشرة وغير المباشرة.

٢- تبرعات من المجالس الشعبية للحكم المحلي.

٣- فوائد من المشاريع التجارية والصناعية والزراعية بالإقليم وفقا للخطة القومية.

4- مبالغ من الخزينة القومية للخدمات القائمة.

5. مبالغ مصدقة من المجلس القومي تماشيا مع متطلبات الإقليم.

6- ميزانية التنمية الخاصة للجنوب، كما قدمها مجلس الشعب الإقليمي للإسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجنوب السودان كما يوضحه إعلان التاسع من يونيو ١٩٩٩م.

٧- انظر في الملحق (ب).

٨- أي مصادر أخرى. يضع المجلس التنفيذي الإقليمي ميزانية لتغطية تكاليف الخدمات الإقليمية والأمن والإدارة والتنمية، تتوافق مع الخطط والبرامج القومية، على أن يقدمها مجلس الشعب الإقليمي لإجازتها.

(٢) بنود أخرى

المادة (٢٧):

1- يشكل مواطنو الإقليم الجنوبي نسبة بقوات الشعب المسلحة تتوافق مع تعدادهم السكاني بالإقليم.

٢. يكون استخدام القوات المسلحة داخل الإقليم وخارج نطاق الدفاع الوطني تحت سيطرة الرئيس وبنصيحة رئيس المجلس التنفيذي العالي.

٣- توجد الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة في الإقليم الجنوبي بالبرتوكول حول الترتيبات الانتقالية.

المادة (٢٨):

للرئيس حق الاعتراض (Veto) على أي قانون يراه مخالفا لبنود الدستور القومي، شريطة أن يقدم مجلس الشعب الإقليمي القانون بعد استلامه الوجهات نظر الرئيس.

المادة (٢٩):

يحق لرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي العالي المبادرة بقوانين في مجلس الشعب الإقليمي.

المادة (٣٠):

يحق لأي عضو بمجلس الشعب الإقليمي المبادرة بقانون، شريطة أن لا تقدم القوانين المالية بدون إفادة كافية من رئيس المجلس التنفيذي العالي.

المادة (٣١):

يعمل مجلس الشعب الإقليمي جاهدا لتقوية وحدة السودان واحترام روح الدستور القومي.

المادة (٣٢):

تكفل حرية التنقل لجميع المواطنين داخل وخارج الإقليم الجنوبي، بشرط أن تفرض بعض القيود والحرمان من التنقل لمواطن أو مواطنين بغرض وحيد: حفظ الصحة والنظام العام.

المادة (٣٣):

١- تكفل لجميع المواطنين المعتمدين بالإقليم الجنوبي فرص تعليم متساوية، والتوظيف، والتجارة، وحماية أي حرفة. ٢- لا لأي قانون يتعارض مع حقوق المواطنين المذكورة في وثيقة البنود بسبب الجنس، أو القبيلة، أو مكان الميلاد، أو العنصر.

المادة (34):

تكون (جوبا) هي عاصمة الإقليم الجنوبي، ومقر السلطة التنفيذية الإقليمية والجهاز التشريعي.

الملحق (أ)

الحقوق والحريات الأساسية: الحقوق والحريات التالية سيضمنها دستور جمهورية السودان الديمقراطية:

1- لا يحق حرمان المواطن من حق المواطنة.

٢. مساواة المواطنين:

- تكفل لجميع المواطنين حقوق وواجبات متساوية أمام القانون، دون التميز بسبب اللون، أو العرق، أو الجنس، أو الميلاد، أو اللغة، أوللمكانة الاقتصادية، أو الاجتماعية.

- يكون جميع الأشخاص متساوين أمام محاكم القانون، ولهم الحق في الملاحقة القانونية إزاء الظلم الواقع عليهم، أو لإعلان أي حق في محكمة مفتوحة بدون تأخير للتقليل من مصالحهم.

٣-الحرية الفردية:

- يجب أن تكون المحاسبة الجنائية شخصية، واي نوع من العقوبة الجماعية محرمة.

- المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

- يحرم.

- يجب ضمان حق المتهم للدفاع عن نفسه شخصيا، أو عبر وكيل.

- أي شخص لا يتم اعتقاله أو حبسه أو سجنه إلا وفقا للعملية القانونية، ولا يبقى أي شخص في الحبس أو المعتقل لأكثر من ٢٤ ساعة دون أمر قضائي.

- لا يعرض أي متهم للاستمالة، أو التخويف، أو التعذيب، بغرض اخذ الأدلة منه سوى في صالحه أو ضده، أو ضد أي شخص آخر، ولا تطبق عليه أي عقوبة معينة.

4. حرية الدين والمعتقد:

- يحق لكل شخص التمتع بحرية الدين والرأي والمعتقد، والحق للدعوة له جهارا وبخصوصية، وإنشاء دور العبادة مطابقة للحدود المعقولة تجاه الأخلاق والصحة، أو للأوامر العامة كما يصفه القانون.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1) الكتب:

1-أبو الخير مصطفى، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، ايتراك للنشر والتوزيع، 2006.

2-أحمد عبد اللطيف فاروق، **إنفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، [د.ت.ن].

3-البغدادي عبد السلام إبراهيم، **السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية**، عمان، دار المفاهيم للنشر والتوزيع، 2005.

4-جراهم توماس، **السودان الصراع من أجل البقاء 1984م-1993**، ترجمة الزبير الطيب المنصور، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

5-خليجة أحمد نجم الدين، **افريقيا دراسة عامة وأقليمية**، مؤسسة شباب الجامعة بغداد، [د.ت.ن].

6-رضا عادل، **الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1970.

7-الريب عبد العظيم، **جنوب السودان وصناعة التآمر ضد ديار المسلمين**، مكتبة السنة، الدار السلفية لنشر العلم، قطر، [د.ت.ن].

8-شحرور محمد، **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، [د.ت.ن].

9-شريط الأمين، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، [د.م.ن]، [د.ت.ن].

10- عشري آغا عنتر، **سلفاكير ودولة جنوب السودان**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، [د.ت.ن].

11- فوكوياما فرانسيس، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الواحد والعشرين**، العبيكان: المملكة العربية السعودية، تر: مجاب الإمام، [د.ت.ن].

12- المدني توفيق، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان**، دمشق، وزارة الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2012.

13- مقري عبد الرزاق، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى، [د.ت.ن].

14- ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، [د.ت.ن].

15- نصر مهنا محمد، **نظرية الدولة والنظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، [د.ت.ن].

16- النووي الحافظ، **أزمة بناء الدولة بعد الاستعمار في أفريقيا (حالة) الدولة الفاشلة**، جامعة محمد الخامس، 2009.

17- الوزا الحسن بن محمد، **الصافي وصف إفريقيا**، دار العرب الإعلامي، [د.ت.ن].

2) الدوريات:

1-أحمد عامر عامر خليل، **السياسة الخارجية الإسرائيلية إتجاه إفريقيا**، السودان أنموذجًا، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

2-سداد سبع مولود، **البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد السابع والأربعون، 2010.

3-عبده مختار موسى، **مسألة الجنوب ومحددات الوحدة في السودان**، لبنان، دراسات الوحدة العربية، 2009.

3) المذكرات:

1-أوصيف بلال، **التعدد الإثني وإشكالية بناء الدولة في السودان**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

2-بركات سليم، **الحكم الراشد من منظور الآلية الافريقية لتقييم من طرف النظراء**، رسالة ماجستير في القانون فرع :الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة. 2002 ، ص / 02الجزائر، كلية الحقوق، 20.

3-بلعيد سمية، **النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها**، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم س. وعلاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2009، 2010.

4-بن جيلاني محمد أمين: **مشكلة بناء الدولة، دراسة استمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة تلمسان.

5-بن عمر سلمان يوسف، **الأزمة السودانية بين تفاعل العوامل الداخلية والمؤشرات الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والفكرية الدولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2005-2006.

6-بن يزة يوسف، **الدولة والطائفة في بنية الدولة العربية الحديثة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

7-زيدان زياني، **التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة العاجزة**، دراسة حالة دارفور، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009.

8-شرايطية سميرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة -1-، 2017-2018.

9-كايد زهير عبد الكريم، الحكمانية، **قضايا وتطبيقات**، بحو ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد2002.

10- لخشين يمينة، **إنفصال جنوب السودان المخاطر والفرص**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003-2004.

11- مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

12- مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

13- مكط محمد فال ولد فال، **الحكم الراشد وتحقيق التنمية في دول الجنوب" حالة موريتانيا"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية" إدارة أعمال"، جامعة تلمسان، 2002.

14- مناد علي، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2002.

4) المقالات:

1-إجلال رأفت، **انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "**أهداف التنمية الألفية** :تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"، تقرير التنمية البشرية في العالم، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك،2002.

3-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، بيروت، مطبعة كوركي، 2003.

4-زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد**، مداخلة ضمن فعالية الملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2 مارس2001.

5-الطويل أماني، **مستقبل السودان واقع التجزئة وفرص الحرب**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو، 2011.

6-عكا نسيمة، **دور الحكم الراشد في التنمية**، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغير في العالم النامي، جامعة سطيف، 09/08/ أبريل، 2007.

7-عياش زبير -بن مخلوف أميرة، **الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء**، الملتقى22 .

الملخص

الملخص باللغة العربية

إن الدولة من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع التي تتطلب تضافر جهود داخلية وخارجية لبنائها، وإذ لم تكن ولادة الدولة في إفريقيا عموما وجنوب السودان خصوصا ولادة طبيعية نظرا لعدة عوامل تاريخية افرزها الاستعمار وظروف أمنية تمثلت في النزاعات وغبرها من العوامل الاجتماعية للخصوصية الديموغرافية لدولة جنوب السودان التي تعاني من صعوبات كثيرة أعاقت مهمة بناء الدولة، إذ يعد جنوب السودان من أكثر الدول فشلا في العالم لعدم قدرته على بناء مؤسسات دستورية تضمن قيام دولة ديمقراطية قوية العلاقة بين الدولة والمجتمع وعدم قدرتها كذالك على خلق آليات بناء دولة قوية بالنظر للتحديات الداخلية والخارجية لذلك وجب على دولة جنوب السودان التركيز على حل النزاعات وخلق آليات ترتكز على الحكم الراشد وإشراك المجتمع المدني والعناية بتوزيع الثروة والقضاء على الفساد لضمان دولة قوية.

الملخص

الملخص باللغة الأجنبية

Abstruct

The state is one of the most important political organizations present in society that requires concerted internal and external efforts to build it, and since the birth of the state in Africa in general and southern Sudan in particular was not a natural birth due to several historical factors produced by colonialism and security conditions represented in the conflicts and other social factors of the demographic specificity of the state of South Sudan Which suffers from many difficulties that impeded the task of building the state, as South Sudan is one of the most failed countries in the world due to its inability to build constitutional institutions that guarantee the establishment of a strong democratic state, the relationship between the state and society and its inability to create mechanisms for building a strong state in view of the internal and external challenges. The State of South Sudan should focus on resolving conflicts and creating mechanisms based on good governance, engaging civil society, taking care of the distribution of wealth and eliminating corruption to ensure a strong state.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لبناء الدولة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبناء الدولة في إفريقيا 13

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة: 13

المطلب الثاني: متطلبات ومستلزمات بناء الدولة 21

المبحث الثاني: الإطار النظري فيي بناء الدولة..... 24

المطلب الأول: بناء الدولة وفق نظرية التحديث 24

المطلب الثاني: بناء الدولة وفق تصور مدرسة التبعية 25

المطلب الثالث: بناء الدولة وفق تطور تفاوت التعددية الثقافية..... 26

خلاصة واستنتاجات 28

الفصل الثاني: خصائص ومعيقات بناء الدولة في إفريقيا

المبحث الأول: خصائص وتحديات بناء الدولة في إفريقيا 33

المطلب الأول: خصائص بناء الدولة فيي إفريقيا 33

المطلب الثاني: تحديات بناء الدولة في إفريقيا 36

المبحث الثاني: معيقات بناء الدولة في إفريقيا وأثر الإستعمار عليها 39

المطلب الأول: معيقات بناء الدولة في إفريقيا..... 39

المطلب الثاني: أثر الاستعمار على بناء الدولة في إفريقيا 41

خلاصة واستنتاجات 44

الفصل الثالث: بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة جنوب السودان

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في بناء الدولة في جنوب السودان 47

المطلب الأول: مراحل النزاع في جنوب السودان 47

المطلب الثاني: إنفصال جنوب السودان 61
المطلب الثالث: الدول الخارجية في انفصال جنوب السودان 62
المبحث الثاني: آليات وتحديات بناء دولة جنوب السودان 68
المطلب الأول: آليات بناء دولة جنوب السودان 68
المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية لبناء دولة جنوب السودان 90
المطلب الثالث: مستقبل بناء دولة جنوب السودان 99
خلاصة واستنتاجات 102
خاتمة 104
الملاحق 108
قائمة المراجع 122
الملخص باللغة العربية 127
الملخص باللغة الأجنبية 128
فهرس المحتويات 130